



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية

(دراسة حالة بمركز الضرائب برج بوعرييرج)

إشراف الأستاذة:

د. بن خزناجي أمينة

إعداد الطالبين:

❖ أيمن بوقطاية

❖ عز الدين تبابوشنت

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر (أ)

أنفال بوجللال

مشرفا

أستاذ محاضر (أ)

أمينة بن خزناجي

مناقشا

أستاذ محاضر (أ)

صالح بزة

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

الإهداء

إلى من قال الله عز وجل :

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا بَيْنَكَ وَالْحَبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا"

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب
وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء
صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقتني قطرة الحب، إلى رمز الكفاح والتضحية والصبر، الذي حبب لنا
العلم والمعرفة، إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبي

إلى سندي وقوتي وملذي بعد الله، إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتي

كما لا ننسى أن نهدي هذا العمل إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل
والأقارب

وإلى جميع الأصدقاء ورفقاء الدرب وزملاء الدراسة كل بإسمه

أيمن

الإهداء

قال الله تعالى "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى الذي حثني على العلم والعمل والذي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها أُمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من قاسموني جميع أفراحي وأحزاني أخي وأختي حفظهم الله

إلى من جمعني بهم منبر العلم أصدقائي وزملائي

إلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طوال مشواري

عز الدين

شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

نحمد الله تعالى ونشكره الذي وقفنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، فهو القائل: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل واطّلع بالذکر الأستاذة المشرفة "بن خرناجي أمينة" لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها.

كما أننا لا نفوت أن نرف خالص الشكر إلى البروفيسور "فايدي لخميسي" وإلى كافة أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة برج بوعرييج.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم في تحكيم أداة الدراسة، كما نشكر السيد "رضوان حبيطوش" وكافة موظفي مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج الذين لم يبخلوا علينا وقدموا لنا كل الدعم والنصائح والإرشادات والمعلومات كل بإسمه.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

يارب ... لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ... ولا نصاب باليأس إذا فشلنا ... بل ذكرنا دائما أن الفشل هو بداية النجاح

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الرقابة الجبائية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد تمت الإستعانة على أداة الإستبيان مكونا من أربعة محاور، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 35 فردا يعملون ضمن مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وبعد جمع البيانات وتفريغها ببرنامج (SPSS v.26) بهدف تحليلها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول تبني عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي نجاح تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 مع وجوب تعميمه على كافة التصريحات الجبائية للمكلفين، كما سهل النظام الجبائي المعلوماتي في تسيير عملية الرقابة الجبائية وذلك من خلال زيادة سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارة الجبائية مما يساهم في تحقيق الشفافية ويعد تعزيز العصرنة ضرورة حتمية لإصلاح النظام الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، عصرنة الإدارة الجبائية، التصريح الإلكتروني، النظام الجبائي، الرقمنة.

Abstract:

The study aimed to determine how the modernization of tax administration contributes to reinforcing tax control; This study addressed the theoretical aspect of the basic concepts of the variables. Researchers relied on descriptive and analytical approaches. Also, A questionnaire was used as a research tool; it consisted of four sections, a sample of 35 individuals working within the tax center of Bordj Bou Arreridj city. Besides, Researchers gathered data and used SPSS v.26 to analyze the obtained data.

The study's findings have reached a significant point in adopting the tax administration's modernization to enhance tax control. The study's findings demonstrate the success of the electronic declaration experiment G50; calculating it on all tax declarations for taxpayers is compulsory. In addition, the information tax system enabled the process of conducting tax control through increasing information exchange between various tax administration departments, which leads to transparency. Furthermore, promoting modernization is vital in reforming Algeria's tax system.

Keywords: Tax control; Modernization of Tax Administration; Electronic declaration; Tax system; Digitization.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الإختصارات
VIII	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
36-08	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الجباية والرقابة الجبائية
18-09	المبحث الأول: ماهية الجباية
22-18	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الرقابة
35-22	المبحث الثالث: أشكال ووسائل الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
57-38	الفصل الثاني: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية
41-39	المبحث الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية
50-41	المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية
56-50	المبحث الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية
97-59	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
68-60	المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والإتصال
73-68	المبحث الثاني: التعريف بالهيئة محل الدراسة
96-73	المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات
100-99	الخاتمة
108-102	قائمة المراجع
131-110	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1992	01
44	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008	02
45-44	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022	03
47-46	التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات	04
48-47	التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة	05
49-48	التعديلات التي طرأت على الرسم على النشاط المهني	06
50	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	07
74	محاور الإستبيان مع عدد عبارات المحاور	08
74	درجات مقياس ليكرت	09
75	مستويات الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي	10
76	طرق توزيع إستثمارات الإستبيان	11
77	نتائج إختبار الثبات وصدق أداة الدراسة	12
77	إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان	13
79	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	14
80	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	15
81	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	16
82	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	17
83	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدى تلقّهم تكوين في الإعلام الآلي	18
84	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	19
85-84	الجدول التقاطعي بين المستوى التعليمي والخبرة المهنية	20

قائمة الجداول

85	الجدول التقاطعي بين الوظيفة والخبرة المهنية	21
86	إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور الرقابة الجبائية	22
90-89	إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور عصنة الإدارة الجبائية	23
93	إتجاه إجابات المستجوبين حول محور عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية	24

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال الرقابة الجبائية	27
02	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	52
03	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	54
04	الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب	56
05	فروع المصلحة الرئيسية للتسيير	69
06	فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	70
07	فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات	71
08	فروع القباضة	71
09	إختبار التوزيع الطبيعي لمحور الرقابة الجبائية	78
10	إختبار التوزيع الطبيعي لمحور عصنة الإدارة الجبائية	78
11	إختبار التوزيع الطبيعي لمحور عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية	79
12	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	80
13	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	81
14	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	82
15	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	83
16	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدى تلقينهم لتكوين في الإعلام الآلي	83
17	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	84
18	إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور الرقابة الجبائية	87
19	إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور عصنة الإدارة الجبائية	90
20	إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية	94

قائمة الإختصارات

المصطلح باللغة الفرنسية	المختصر	المصطلح باللغة العربية
Vérification de comptabilité	VC	التحقيق المحاسبي
Vérification Ponctuelle	VP	التحقيق المصوب في المحاسبة
Vérification Approfondie de Situation fiscale d'Ensemble	VASFE	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة
Impôts sur revenus globales	IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
Impôts sur bénéfices des sociétés	IBS	الضريبة على أرباح الشركات
Impôts Forfaitaire Unique	IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة
Taxe sur l'activité professionnelle	TAP	الرسم على النشاط المهني
Taxe sur la valeur ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Direction des grandes entreprises	DGE	مديرية كبريات المؤسسات
Centre d'Impôts	CDI	مركز الضرائب
Centre Proximité des Impôts	CPI	المركز الجواربي للضرائب
Statistique pour les Sciences Sociales	SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
110	الأساتذة المحكمين على الإستهيلن	01
116-111	الإستهيلن	02
131-117	نتائج مخرجات برنامج SPSS v.26	03

مقدمة

تعد الجباية من أهم مصادر الإيرادات العامة التي يتم الاعتماد عليها من قبل مختلف الدول حيث تساهم في تمويل نفقات الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه المصادر نجد الضريبة التي تفرض على الأشخاص سواء طبيعيين أو معنويين.

باعتبار النظام الجبائي تصريحي يعطي حرية للمكلفين بإكتتاب تصريحاتهم الجبائية بشكل يتوافق مع نشاطاتهم ومداخلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، ونظرا للأساليب التي إعتدها العديد من المكلفين ومع إنتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي قام المشرع بإعطاء الإدارة الجبائية الحق في مراقبة التصريحات كونها في كثير من الأحيان تكون غير صحيحة وغير صادقة، ونظرا للأخطاء المرتكبة أثناء إكتتابها إما إن كانت عن قصد أو غير قصد بهدف التملص من دفع الضريبة المفروضة عليه.

تعتبر الرقابة الجبائية من أبرز الإجراءات التي تحمي حقوق وأموال الدولة أي من خلالها يمكن الكشف عن كل إغفال وتجاوزات وثغرات التي يمكن أن يستفيد منها المكلف من أجل التملص من دفع الضريبة، وقد قامت الإدارة الجبائية بمنح عدة وسائل قانونية وتنظيمية بهدف سيرورة عملية الرقابة بشكل أمثل وذلك بإعطاء مجموعة من الحقوق والإلتزامات للمكلفين مع إعطاء مجموعة من الحقوق للإدارة الجبائية لكي تكون عملية الرقابة الجبائية عادلة وليست تعسفية بإتجاه المكلفين بالضريبة وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن ظاهرة التهرب والغش الضريبي ما زالت متفشية.

بذلك تسعى الدولة إلى تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية لتغطية نقائص النظام الجبائي في جباية الضرائب وقد حققت المديرية العامة للضرائب العديد من الإنجازات في إطار مشروع عصرنة الإدارة الجبائية، من خلال القيام بعدة إصلاحات مست النظام الجبائي كجيل أول بدءا من سنة 1991 وذلك بإستحداث عدة ضرائب جديدة مثل (IBS, TVA, IRG, TAP)، وللوصول إلى تكامل بين الإصلاحات التشريعية أتبعها بإصلاحات على مستوى التنظيم الإداري وما يعرف بالجيل الثاني في إطار عصرنة الإدارة الجبائية حيث تم إستحداث ثلاث مديريات هي "مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوارى للضرائب" حيث كل مديرية لها مكلفين خاصين بها وذلك حسب النشاط ورقم الأعمال الخاص بكل مؤسسة بهدف التقليل من التهرب والغش الضريبي، وبعد المرحلتين السابقتين جاءت المرحلة الأخيرة والمتمثلة في إدراج العمل الإلكتروني على مستوى الإدارة الجبائية وذلك بالإعتماد على نظام معلوماتي ناجح كألوية أساسية يرتكز على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وهو ما يساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمة. وتمت برمجة جميع العمليات الجبائية كالتحصيل الضريبي والرقابة الجبائية والمنازعات بشكل رقمي، والهدف من وراء كل هذا هو تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، لهذا عملت المديرية العامة للضرائب على إستحداث قنوات إتصال حديثه مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الإتصال، والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الإلكترونية "جبائتك" و"مساهمتك" من أجل التصريح والدفع الإلكترونيين، مع الإعتماد على برامج متطورة كالنظام المعلوماتي SAP والذي تأمل من خلاله المديرية العامة للضرائب إلى تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وتحسين

العمل التشاركي والتنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل المديرية وخارجها والهدف من ذلك هو تسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة.

✚ إشكالية الدراسة: على ضوء ماسبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

مامدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الرقابة الجبائية؟

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- هل هناك إجراءات من طرف الإدارة الجبائية لتحسين الرقابة الجبائية؟

- هل فعلا قامت الإدارة الجبائية بتبني سياسة لعصرنتها؟

- ما مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين الرقابة الجبائية في المستقبل؟

✚ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت

صياغة الفرضيات التالية:

- تسعى الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريريج لتحسين مستوى الرقابة الجبائية؛

- توجد سياسة لتبني العصرنة من طرف الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريريج؛

- المضي في العصرنة الجبائية يساهم مستقبلا بشكل كبير في تحسين الرقابة الجبائية.

✚ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أنها جاءت لتسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالعصرنة الإدارة الجبائية باعتبارها من أكثر المواضيع بحثا في الوقت الراهن، كما أننا نجد أنه من الضروري تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية لا سيما مع التطورات الإقتصادية التي دفعت بالزامية مواكبة هذه التطورات بغية تحقيق فعالية وسرعة في تنفيذ الخدمات من خلال إستخدام التكنولوجيا.

✚ أهداف الدراسة:

- التعرف على المفاهيم العامة لرقابة الجبائية والإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها؛

- التعرف على الإصلاحات التشريعية والهيكلية المستحدثة في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية؛

- التعرف على طرق التسيير الجديدة المتبعة من طرف الإدارة الجبائية وذلك في إطار عصرنة الإدارة الجبائية كإدراج التكنولوجيا والرقمنة؛

- معرفة مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز وتفعيل عملية الرقابة الجبائية.

✚ منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج

الوصفي والمنهج التحليلي، وهو المنهج الأكثر إستخداما وشيوعا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

وقد تمت الإستعانة على أداة الإستبيان الذي يعتبر أداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات من أجل معرفة

العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية، ولمعالجة الفصل التطبيقي تم إستخدام برمجية الحزم

الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.26) لأنه الأنسب لمعالجة بيانات الإستبيان.

✚ حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2023/2022.
 - الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بمركز الضرائب برج بوعريريج.
 - الحدود البشرية: تطبيق هذه الدراسة على عينة من موظفي مركز الضرائب برج بوعريريج.
- ✚ أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي

نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والتعرف على الجوانب التي مستها عصرنه الإدارة الجبائية؛
- بإعتبار الموضوع مرتبط بالتخصص المدروس (محاسبة وجباية معمقة).

أسباب موضوعية:

- الوقوف على مدى تطبيق برنامج العصرنه على مستوى الإدارة الجبائية؛
- الوقوف على مدى تطبيق الرقابة الجبائية تماشيا مع برنامج عصرنه الإدارة الجبائية.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول يتضمن مفاهيم عامة حول الجباية والرقابة الجبائية، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ماهية الجباية، أما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية، أما المبحث الثالث أشكال ووسائل الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري، أما الفصل الثاني تضمن الإطار النظري لعصرنه الإدارة الجبائية، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ماهية عصرنه الإدارة الجبائية، بالنسبة للمبحث الثاني تطرق لعصرنه الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية، أما المبحث الثالث عصرنه الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية، أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه الحديث عن رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أما المبحث الثاني قدمنا تعريفا بالهيئة محل الدراسة، أما المبحث الثالث قمنا بتحليل الإحصاءات والبيانات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصول مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تمت صياغة آفاق الدراسة.

✚ الدراسات السابقة:

أولا- الدراسات السابقة باللغة العربية:

1- دراسة: قويدر محمد الطيب

بعنوان "عصرنه الإدارة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021.

أ- هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد الإطار العام للإصلاحات الجبائية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على نظام عصرنه الإدارة الجبائية؛

- تقييم برنامج العصرية والكشف عن أهم نقاط الضعف وتحديد الحلول المناسبة لتفعيلها.

ب- خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تحديات تواجه التطبيق السليم لعصرية الإدارة الجبائية في الجزائر كسوء تنظيم الهياكل وعدم استعمال الأساليب الإلكترونية أدى إلى رفض الضريبة مما أدى إلى إنتشار الغش والتهرب الضريبي؛
- تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها يعد أمرا ضروريا ومهما وجب تطبيقه سواء من الناحية التشريعية أو الهيكلية؛

2- دراسة: حراش إبراهيم

يعنوان: "عصرية الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03،

أ- هدفت هذه الدراسة إلى:

- تبيان دواعي و أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر ، و أهم الإصلاحات و التعديلات المنتهجة منذ سنة 1992 و إلى غاية سنة 2010؛
- تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح ؛
- معرفة الإتجاهات الإدارية و التوجهات الفكرية الحديثة في الإدارة العامة؛
- تقديم و عرض برنامج عصرية إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة فعالية التسيير، مع التطرق إلى حالة إدارة الضرائب في الأردن كأحد أهم النماذج العالمية في هذا المجال ؛
- تقييم عملية عصرية إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة ما بين سنة 2002 و 2010 و تناول أثرها على مؤشرات سير الإدارة الضريبية.

ب- خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ينطبق برنامج عصرية الإدارة الجبائية في مضمونه مع إستراتيجيتي الإصلاح الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية والتنظيمية وكذا أسلوب الإدارة؛
- هناك إزدواج وتداخل في الصلاحيات بين المديريات الولائية والجهوية للضرائب، والذي من شأنه أن يعقد المهام والتنسيق بين المصالح الخارجية والمركزية لإدارة الضرائب على أرض الميدان؛
- لم تتحقق أهداف برنامج العصرية وزيادة فعالية التسيير نظرا للتأخر الكبير الحاصل في إنجاز البرنامج بسبب المشاكل.

أوجه التشابه:

1- دراسة قويدر محمد الطيب، يكمن وجه الشبه أن كلا الدراستين تطرقتا إلى المتغير وهو عصرية الإدارة الجبائية وتسلط الضوء على نظام عصرية الإدارة الجبائية بالإضافة إلى التطرق للإصلاحات الجبائية سواء على المستوى التشريعي والهيكلية وكذا التشابه في منهج الدراسة.

2- دراسة حراش إبراهيم، يكمن وجه التشابه أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير عصرية الإدارة الجبائية وإبراز أهم الإصلاحات التشريعية وكذا مساهمتها في إعادة هيكلة الإدارة الجبائية.

أوجه الاختلاف:

1- يكمن وجه الاختلاف أن دراسة قويدر محمد الطيب قامت بإبراز عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر بشكل عام أما دراستنا فتطرقت إلى إبراز عصرية الإدارة الجبائية ومدى إمكانيتها في تعزيز الرقابة الجبائية كما اختلفت دراستنا أيضا في أداة الدراسة حيث إعتمدنا على الإستبيان والإستعانة ببرنامج SPSS لتحليل النتائج وتفسيرها.

2- يكمن وجه الإختلاف أن دراسة حراش إبراهيم قامت بإبراز مدى فعالية النظام الجبائي بصفة عامة في ظل الإصلاحات التي قام بها برنامج عصرنة الإدارة الجبائية أما دراستنا فتخصصت في إبراز جانب الرقابة الجبائية في الجزائر وما مدى تعزيزها بإستعمال برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.

ثانيا- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1-دراسة: Kharroubi Kamel

بعنوان Kharroubi Kamel, **LE Contrôle fiscal comme un Outil de lutte de Froude**, Commerciales, management des entreprises, Mémoire de Magister en Sciences .Finance, Université de ORAN, 2011

أ- هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على الآليات التي إعتمدتها لعصرنة الإدارة الجبائية وذلك تماشيا مع تطور بيئة الأعمال، والتكفل بإنشغالات المكلفين بالضريبة وهذا لتحقيق أهداف الدولة المتمثلة في زيادة حجم الموارد المالية للخزينة لتغطية النفقات العامة بإضافة إلى التدابير المتخذة من أجل الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

ب- خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعمل الإدارة الجبائية بإستمرار على تحسين جودة خدماتها للمستخدمين وتحديث هيكلتها؛
- عصرنة نظام لتسيير الوثائق الجبائية نظمها الإدارة على أساس أهمية المسألة الضريبية،
- إنشاء النظام المعلوماتي جبايتك كخطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة للإدارة الجبائية وذلك لتحقيق، من خلال تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والترويج للخدمات الإلكترونية لتحسين بيئة الأعمال؛
- أجبرت عصرنة إدارة الضرائب على الإجراءات الحديثة لمعالجة جميع البيانات المتصلة بالضرائب المفروضة على المكلفين وجمع الضرائب المختلفة.

2-دراسة: Kharroubi Henni / Djillali Ayad Ghoulem Allah

بعنوان :

Kharroubi Henni, Djillali Ayad Ghoulem Allah, **Réforme et modernisation de l'administration fiscale**, revue nouvelle economie, voule 11, N°:02, parte 02.

أ- هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة وتحليل ظاهرة التهرب الضريبي؛
 - تحديد الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي وعواقبه؛
 - التدابير التي تقوم بها إدارة الضرائب من أجل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي؛
 - مدى فعالية الرقابة الجبائية في القضاء على التهرب والغش الضريبي.
- ب- خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- سبب اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي راجع إلى النظام التصريحي المعتمد من طرف الدولة؛
 - نظام الرقابة الجبائية تحده قوانين وتشريعات معقدة؛

- لكي تكون رقابة جبائية ذات فعالية ونجاعة يجب تبادل وربط التعاملات مع مختلف الإدارات؛
- العمل على تكوين المراقبين وتطبيق العقوبات والغرامات على المخالفين.

أوجه التشابه:

- 1- دراسة خروبي كمال، يكمن وجه الشبه أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير مشترك وهو الرقابة الجبائية.
- 2- دراسة خروبي حني و جلالى إياد غولم الله يكمن وجه الشبه أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير مشترك وهو عصرنة الإدارة الجبائية وكذا الهياكل المستحدثة ضمن مشروع العصرنة، بالإضافة إلى إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل الإدارة الجبائية.

أوجه الاختلاف:

- 1- يكمن وجه الاختلاف أن دراسة خروبي كمال تطرقت إلى الرقابة الجبائية ومدى فعاليتها لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي أما دراستنا فقد تطرقت إلى مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الرقابة الجبائية.
- 2- يكمن وجه الاختلاف أن دراسة خروبي حني و جلالى إياد غولم الله تطرقت إلى عصرنة الإدارة الجبائية ومختلف الآليات التي جاءت بها من أجل العصرنة، أما دراستنا فقد ربطت متغير عصرنة الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في الرقابة الجبائية كما تطرقتنا إلى الجانب التشريعي الذي مسته العصرنة سواء بالنسبة للضرائب وتبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية.

الفصل الأول: مفاهيم عامة

حول الجبائية والرقابة الجبائية

تمهيد:

تعد الجباية من المصادر الأساسية لزيادة إيرادات الخزينة العمومية لأي دولة ومن أهم مكونات الجباية نجد الضرائب والرسوم، غير أن العديد من المكلفين ينظرون إلى الجباية على أنها عبء إضافي عليهم، وبما أنهم يخضعون لنظام الجبائي الجزائري الذي يكتسي طابعا تصريحا يعطي الحق في التصريح بمدخلهم وفقا للقوانين المعمول بها، مما يجعلهم يسعون وبشتى الطرق من أجل التخفيض أو التهرب من العبء المفروض عليهم سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة قانونا. وسعيا من الدولة لمواجهة هذه الظاهرة تلجأ إلى ما يسمى بالرقابة الجبائية بحيث تعتبر هذه الأخيرة من الأدوات الفعالة التي تعمل على جعل المكلفين بالضريبة يلتزمون باحترام القوانين في إعداد التصريحات المكتتبه دون اللجوء لأي تلاعبات، وفي هذا الإطار تقوم المصالح المتخصصة للإدارة الجبائية بفحص إنسجام التصريحات ومقارنتها بالوثائق المحاسبية والثبوتية في إطار منظم فالطابع النظامي للنظام الجبائي يؤدي إلى تصريحات غير صادقة لهذا يستدعي ضرورة القيام بعمليات الرقابة بصفة دورية ومستمرة لمحاربة جميع التلاعبات.

وعليه سيتم التطرق في مضمون هذا الفصل للإلمام بجوانب الموضوع المختلفة على ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الجباية**المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية****المبحث الثالث: أشكال ووسائل الرقابة الجبائية**

المبحث الأول: ماهية الجباية

تعد الجباية ذلك النظام الجبائي الفعال الذي يعتمد على عدة أسس، كما أنها تعد في وقتنا الحالي مصدرا لإيرادات الدولة والمتمثلة بالدرجة الأولى في الضرائب والرسوم المحصلة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمنظمة في إطار قانوني محكم ومضبوط بغية تغطية نفقات الدولة.

المطلب الأول: تعريف الجباية

سننترق في هذا المطلب إلى التعريف بالجبائية، حيث عرفت على أنها:

أولاً- التعريف الأول: هي تمثل مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية. والنظام الضريبي يمثل مجموعة الضرائب المفروضة في المجتمع، وقد إقترنت الضريبة بوجود السلطة في المجتمع السياسي منذ القديم وأعتبرت آنذاك مساهمة الفرد في خدمة المجتمع.¹

ثانياً- التعريف الثاني: إنها مجموعة القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة ما بين الدولة والمكلف بالضريبة فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العامة للدولة.²

ثالثاً- التعريف الثالث: إنها مجموع الإقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تتكون من الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الإجتماعية.³

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريفا للجبائية على أنها مجموعة من القواعد الفنية، الإدارية والقانونية التي تنظم مجمل الإقتطاعات المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات المقطعة لفائدة الدولة من أجل تمويل الخزينة العمومية وتغطية نفقات الدولة لخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: النظام الجبائي

سننترق في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص النظام الجبائي وكذا أسس بنائه.

أولاً: تعريف النظام الجبائي

تعددت وإختلفت تعاريف النظام الجبائي لهذا سنقف على بعض منها:

1- التعريف الأول: أنه مجموعة من الضرائب التي يفرضها القانون المالي في دولة معينة في فترة زمنية معينة من تاريخ إقتصادها الوطني.⁴

¹ لوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 49.

² شاوي صبيحة، العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وأثرها في تعبئة موارد الجباية العادية "حالة ولاية تلمسان"، أطروحة مقامة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019، ص 09.

³ رحال يوبا حسام الدين وبوكابوس فاضل، دور النظام الجبائي الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني 2001-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلبي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018، ص 50.

⁴ بريشي عبد الكريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الإقتصاديات المحلية نحو العولمة الإقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006، ص 03.

2- التعريف الثاني: هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاب

الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.¹

3- التعريف الثالث: هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلائم مع الظروف وخصائص البيئة

التي تعمل في نطاقها، وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية الصادرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية صادرة ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الجبائي بصفة خاصة.²

4- التعريف الرابع: أنه كافة العناصر الإيديولوجية والإقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين.³

نستنتج من التعاريف السابقة أن النظام الجبائي هو مجموعة من الضرائب والأساليب الفنية والقانونية التي تتلائم والظروف الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية لدولة معينة التي تنظم جباية الضريبة بمختلف مراحلها من تحديد الوعاء إلى التحصيل.

ثانيا- خصائص النظام الجبائي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج الخصائص التالية:⁴

- النظام الجبائي هو مجموعة من الضرائب المطبقة داخل الدولة مهما كان نوعها؛
- النظام الجبائي يطبق خلال فترة زمنية معينة بحيث كلما طالت الفترة كلما تغير النظام الجبائي بسبب إختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع؛
- النظام الجبائي يطبق داخل إقليم البلد دون أن يتعداه إلى الأقاليم الأخرى، إذ أن لكل بلد له خصوصيات تختلف عن البلدان الأخرى؛
- النظام الجبائي يتقرر بمجموعة من التشريعات والقوانين الجبائية بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية تمثل مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الجبائي وأجهزته المختلفة؛
- الغاية من تطبيق النظام الجبائي هو الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ أهداف الدولة الحديثة الرامية إلى تحقيق سياستها العامة، سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية.

¹ مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص 15.

² بلواضح الجيلاني، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة وإستراتيجية المكافحة - حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص. 18، 19.

³ المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص 06.

⁴ سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 31 أكتوبر 2021، ص 17.

ثالثاً - أسس بناء النظام الجبائي:

هنالك ثلاثة أسس يعتمد عليها من أجل بناء النظام الجبائي والمتمثلة في:

1- السياسة الجبائية:

تعبّر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية، ويعد النظام الجبائي صياغة فنية للسياسة الجبائية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها، بالنظر إلى المبادئ العامة التي تحكم توجهات الدولة لا سيما المبادئ المسطرة في الدستور وهي: الخطوط الكبرى التي ترسم السياسات الإقتصادية والتي يستوجب أن تصاغ كما المخططات التي تنظم إقتصاد البلد طبقاً لها.¹

2- التشريع الجبائي:

يعتبر التشريع الجبائي الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام الجبائي، ويعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية المنظمة للإقتطاع الضريبي المسلط على الأفراد، المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة وتصنيفاتها وتحصيلها، وبالتالي هو صياغة قانونية لقواعد ومبادئ السياسة الجبائية، كما أنه ينظم العلاقة بين الدولة والأفراد من زاوية مساهمتهم في تمويل نشاطات الدولة، بحيث هذه المساهمة إجبارية ومرتبطة بالإنتماء السياسي والإقتصادي. إن تحديد الضرائب أو التغيير في معدلاتهم أو تطبيق أي إعفاءات تجاه الأفراد يكون منصوصاً عليها في قانون المالية لهذا فإن النظام الجبائي له علاقة مع القانون المالي والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.²

3- الإدارة الجبائية:

تعتبر الإدارة الجبائية أداة تنفيذ النظام الجبائي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الجبائي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها، ونعني هنا جميع الهياكل المعنية من المديرية العامة لضرائب إلى مركز الضرائب. وتقوم الإدارة كذلك بالتحقق من سلامة ذلك التطبيق لحماية حقوق الخزينة العمومية من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى، بالإضافة إلى شرح النصوص الغامضة وإقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي. لذلك قد تؤدي الإدارة الجبائية دوراً هاماً في إعداد بيئة ضريبية ملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الجبائي، فالنظام الجبائي الأمثل لا يكون له تجسيد على أرض الواقع إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.³

¹ بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص 51.

² بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018، ص 75.

المطلب الثالث: مكونات النظام الجبائي

تعتبر كلا من الضريبة والرسم من أهم مكونات النظام الجبائي التي تعتمد عليها الدولة من أجل الحصول على الإيرادات بغية تغطية نفقاتها.

أولاً- الضريبة:

من أجل تغطية النفقات تحتاج الدولة إلى الحصول على الإيرادات ومن بينها نجد الضريبة، وتحتل مكانة مهمة في هيكله مصالح الدولة من خلال الهدف الذي تعمل على تحقيقه.

1- مفهوم الضريبة:

يمكن تعريفها على أنها: مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.¹

تعرف الضريبة أيضا على أنها: عبارة عن فرضية نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.²

يمكن تعريف الضريبة بأنها: جزء من الأموال تجبرهم الهيئات العامة على دفعه لها لكي تتمكن من أداء الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة التي لا يطلبها الأفراد لأنهم لا يشعرون أنها تفيدهم فائدة خاصة والتي يستفيد منها المجتمع بأسره.³

يمكن تعريف الضريبة على أنها: كل إقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك.⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنباط مفهوم لضريبة على أنها إقتطاع نقدي تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على المكلفين وذلك بشكل إجباري وبصفة نهائية ودون أن يتحصل المكلف على منفعة مباشرة لقاء تحمله لعبئها وذلك بهدف تحقيق منفعة عامة ومالية تسعى الدولة إليها لمقتضيات السياسة العامة لها. فحاجة الدولة إلى المال ضرورة لتغطية النفقات العامة كما أن الضريبة تهدف إلى تحقيق غرض إجتماعي وإقتصادي وجميع هذه الأهداف تسعى لتحقيق النفع العام.

¹ Pierre Beltrame : **La Fiscalité en France**, Hachette Livre, 6 éme édition, 1998, p 12.

² عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة -دراسة تحليلية لمقومات مالية الإقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 1998، ص 161.

³ محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، سنة 1969، ص 108.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2005، ص 239، 240.

2- خصائص الضريبة:

إنطلاقاً من مجمل التعاريف المقدمة يمكن إستنتاج الخصائص الآتية للضريبة:¹

أ- **الضريبة فريضة مالية:** ويقصد بها إقتطاع نقدي أو مالي من ثروة أو دخل الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يحصل من الأفراد يؤخذ بصفة المال أي نقد، وهذا تماشياً مع الإقتصاد الحديث القائم على إستخدام النقود في جميع المعاملات الإقتصادية.

ب- **الضريبة إجبارية:** حيث يجبر على دفع الضريبة عن طريق القانون وليس بإرادة الأفراد، كما تتمتع بحق اللجوء إلى التنفيذ الجبري لتحصيل مقدارها في حال إمتناع المكلفين بها بأداء قيمتها.

ج- **الضريبة تفرضها الدولة:** بمعنى لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الجبائية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.

د- **الضريبة تدفع دون مقابل:** حيث تدفع من طرف المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أداء الضريبة، وإنما مساهمة منه كعضو في المجتمع من خلال تحمله الأعباء العامة وفقاً لمقدرته التكاليفية.

هـ- **تدفع الضريبة بصفة نهائية:** أي يدفعها المكلف بصفة نهائية للدولة، بمعنى أنه ليس له الحق في إسترجاعها ولا تقدم له خدمات أو فوائد خاصة منها.

و- **تساهم الضريبة في تحقيق النفع العام:** بإعتبارها أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فهي تمكنه من تحقيق أهدافها كونها توفر لها الموارد التي تحتاجها لتحقيق النفع العام كالصحة والأمن والتعليم.... إلخ.

3- أهداف الضريبة

للضريبة عدة أهداف منها هدف مالي، إقتصادي، سياسي وكذا إجتماعي.

أ- الهدف المالي:

تهدف الضريبة إلى تعزيز إيرادات الموازنة من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، حيث تعد الأهداف المالية من الأهداف التقليدية للضرائب، ومنه فالهدف من فرض الضريبة هو توفير الموارد المالية بشكل يضمن الوفاء بالالتزامات إتجاه الأفراد، وهذا بواسطة تمويل الإستثمارات الحكومية وتمويل الخدمات العامة، فأساس فرض الضريبة والمحدد لها هو قيام الدولة بالإتفاق من أجل تحقيق المنفعة العامة.²

ب- الهدف الإقتصادي:

الضرائب تعتبر من الأدوات الإقتصادية الفعالة في توجيه الإقتصاد ومن ذلك:³

- حماية المنتجات والصناعات الوطنية من المنافسات الخارجية بفرض ضرائب على المواد والسلع المستوردة؛

¹ شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص 16.

² دردوري لحسن وقلبي الاخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019، ص 105.

³ سعد بن محمد الهويل، المحاسبة الضريبية والزكوية في المملكة العربية السعودية، الناشر معهد الإدارة العامة، السعودية،

- تشجيع الإستثمارات الأجنبية وذلك بإعفائها من الضرائب مثل الإعفاء الضريبي لمدة محددة أو تخفيض سعر الضرائب عليها؛
- توجيه الموارد الإقتصادية المتاحة نحو إستثمارات معينة وحجبه عن إستثمارات أخرى، وذلك بمنع الإستثمارات المستهدفة لمزيد من الإعفاءات الضريبية؛
- التأثير في سلوك أفراد المجتمع الإستهلاكية بفرض ضرائب على السلع الإستهلاكية للحد منها وتوجيه فوائض دخول الأفراد للإدخار؛
- التأثير على الأسعار والتحكم في التضخم.

ج- الهدف الإجتماعي:

يتمثل في إستخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، وعلى سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة. كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات إجتماعية معينة من الضرائب، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية إقتناء بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل على السلع الإستهلاك كالخبز والحليب أو الحفاظ على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ.¹

د- الهدف السياسي:

كذلك يمكن للضريبة أن تحقق أهدافا سياسية فمثلا:²

- فرض الضرائب الجمركية يمكن من تنظيم العلاقات بين الدول وذلك من خلال تخفيضها على الدول وزيادتها على البعض الآخر لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة بينها؛
- توقيع الإتفاقيات الدولية على المعاملة بالمثل من الناحية الضريبية والتي في الغالب أنها تحقق غايتها، فقد ينجم عنها إتفاق على منع الإزدواج الضريبي؛
- كما تستخدم الدول الضرائب لتؤكد سيادتها ونفوذها على كل ما يقع داخل حدودها الإقليمية البرية والبحرية والجوية.

4- المبادئ العامة للضريبة:

تمثل القواعد والأسس التي يتعين على المشرع مراعاتها عند تأسيس الضريبة وأول من تطرق لهذه القواعد هو الإقتصادي آدم سميث وتتمثل فيما يلي:

¹ محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العالمية النفقات العامة-الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 201.

² سعد بن محمد الهويل، مرجع سبق ذكره، ص 29.

أ- قاعدة العدالة :

تعني هذه القاعدة مساهمة أفراد المجتمع جميعاً في أداء الضريبة بما يتناسب وقدرتهم المالية، فجميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعون لها دون محاباة أو تفضيل ومؤدى ذلك:¹

- وجوب خضوع جميع الأفراد والأموال للضريبة (عمومية الضريبة) دون تمييز بين نوع الإيرادات ومصدرها، ولا حتى في المبلغ الضريبي والوقت والنسب المئوية؛

- أن يراعى في فرضها المقدرة المالية لكل مكلف، لتحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة، حيث تفرض على الجميع بنفس المقدار وبما يتناسب مع حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

ب- قاعدة اليقين:

يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب: القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي، يؤدي إحترام هذه القاعدة وضوح إلتزامات المكلف إتجاه الخزينة العامة من جهة، وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في إستعمال السلطة.²

ج- قاعدة الملائمة في التحصيل:

تعني أن يراعى موعد تحصيل الضريبة تحقيق الوعاء الخاضع بشكل فعلي، حيث تدفع مباشرة عن تلقي المداخيل بالنسبة للضريبة على الدخل، وبعد الحصول على أرباح بالنسبة للضريبة على الأرباح وهكذا.....، وذلك بغرض جعل المكلف أكثر قدرة وتقبلاً لدفع مستحقات الضريبة.³

د- قاعدة الإقتصاد في النفقات:

يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان، وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية وذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها، والإقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين (الدولة والمكلف)، فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع أموال الأفراد بأقل قدر ممكن.⁴

هذه القواعد الأساسية التي جاء بها آدم سميث لا تزال قائمة في علم المالية الحديث، إلا أن بعض الكتب في هذا العصر أضافوا لها قاعدتين تكمليتين هما قاعدة الثبات وقاعدة المرونة.

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص128.

² محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص64

³ عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013، ص

29.

⁴ حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2016، ص 17.

5- المسائل الفنية للضريبة:

تتمثل المسائل الفنية الضريبية في:¹

أ- **الوعاء:** يقصد به المادة التي تفرض عليها الضريبة (دخل، رقم أعمال، أجور...) ويتم تقديره بواحد من الأساليب الآتية: تصريح الخاضع للضريبة، طريقة التقدير الإداري طريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية... الخ.

ب- **التحصيل:** بالنسبة لتحصيل الضريبة فإنه بعد تحديد الوعاء الضريبي وتطبيق معدل الضريبة يتم تصفيته وبالتالي تكون جاهزة للتحصيل إما عن طريق المكلف الحقيقي (الضرائب المباشرة) أو المكلف القانوني الذي لا يتحمل الضريبة بل يقوم بنقلها للمكلف الحقيقي (حالة الضرائب الغير مباشرة).

ج- **الرقابة:** هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهرب الضريبي، ومن بين أشكال الرقابة نجد: التحقيق في المحاسبة والذي يقصد به مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة.

د- **المنازعات:** هي الخلاف الناشئ عن الطعون التي يقدمها المكلف بالضريبة أو المدين بها بخصوص شرعية قرار فرض الضريبة أو تحصيلها والتي تبدأ على مستوى الجهة الإدارية المختصة وتنتهي أمام الجهات القضائية.

6- تقدير الوعاء الضريبي

يقصد بتقدير الوعاء الضريبي تحديد المادة الخاضعة للضريبة التي إنطلاقاً منها يتم حساب مبلغ الضريبة (رقم الأعمال، مبلغ الأرباح،... إلخ) وعادة مايلجأ إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة طرق حسب نوع الضريبة المفروضة ومن بين تلك الطرق نجد:²

أ- طريقة التقدير الجزافي:

تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالإستناد إلى بعض القرائن والمؤشرات التي لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة.

فإما أن يضع القانون تلك القرائن وتسمى بالجزاف القانوني، حيث تحدد إدارة الضرائب وعاء الضريبة بصورة جزافية بالإستناد إلى قرائن معينة ينص عليها المشرع، وإما أن تحدد هذه القرائن بصورة إتفاقية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وذلك عن طريق مناقشة المكلف والإتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريقة بالجزاف الإتفاقي، وعادة ما يلجأ المشرع الجبائي إلى إستخدام هذه الطريقة في تقدير المادة الخاضعة للضريبة بالنسبة للنشاطات التجارية الصغيرة التي لا تتوفر على دفاتر محاسبية منتظمة.

¹ بزة صالح وبن خزناسي أمينة، جباية مؤسسة - دروس وتمارين محلولة، دار الباحث للنشر والطبع، الطبعة الأولى، 2020، ص 13.

² سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة - تقنيات جبائية ومحاسبية، الجزائر، 2022، ص. 25-26.

يتصف التقدير الجزافي بالبساطة والسهولة في التطبيق وكذا إختصار الوقت والجهد إضافة إلى قلة النفقات المترتبة عن عملية التقييم، إلا أنه قائم على أساس تقريبي ولا يتناول المقدرة الحقيقية للمكلف، وهو ما قد يؤدي إلى إلحاق الظلم بالخرينة العامة أو بالمكلفين بالضريبة في حالة إبعاد الوعاء الضريبي عن الحقيقة والعدالة.

ب- طريقة التقدير المباشر:

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة وآجال معينة، ولكن يبقى للإدارة الجبائية الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلف.

تتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الجبائية، فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديراً منضبطاً وصحيحاً، ومن جهة أخرى تمكن من مراعاة الظروف الشخصية للمكلف، إلا أنه يعاب عن هذه الطريقة احتمال أن يؤدي التصريح إلى العش الجسيم الذي لا تتمكن الإدارة من إكتشافه، إضافة إلى احتمال المبالغة من طرف أعوان الإدارة الجبائية في إجراء التعديلات اللازمة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين إلى حد التعسف. ولذا فإن نجاح هذه الطريقة يتطلب تعاوناً بين الإدارة الجبائية والمجتمع الجبائي وإرتفاعاً في مستوى الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة وكذا وجود إدارة جبائية على جانب كبير من الكفاءة والخبرة لتشديد الرقابة الجبائية على المكلفين حتى لا يتمكنوا من التهرب من الضريبة.

ج- طريقة التقدير بواسطة الإدارة الجبائية:

يخول القانون للإدارة الجبائية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة، حيث تلجأ إلى كافة الطرق القانونية الممكنة التي توصلها إلى تقدير قيمة الوعاء الجبائي، فلما أن تلجأ إلى المعاينة والتحري وجمع المعلومات الصحيحة من أجل الكشف عن حجم المادة الخاضعة للضريبة، وعادة ما تلجأ الإدارة الجبائية إلى هذه الطريقة في حالة الثروات التي يسهل نسبياً تقدير قيمتها الخاضعة للضريبة دون الحاجة إلى المكلف ذاته كما هو الحال في الضريبة العقارية وكذا الضريبة المفروضة على الثروات والأموال، أو في حالة إمتناع المكلف عن تقدير التصريح الجبائي في الموعد المحدد قانوناً، فيكون في هذه الحالة من حق الإدارة أن تتولى بنفسها مهمة التقدير كعقاب له على سوء نيته.

ثانياً: الرسم

1- مفهوم الرسم:

تعددت المفاهيم المتعلقة بالرسم ونذكر منها مايلي:

أ- **التعريف الأول:** مبلغ من المال تجبیه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة.¹

¹ عادل العلي فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة 02، الأردن، 2011، ص 106.

ب- التعريف الثاني: هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة، أو غيرها من الأشخاص العامة المتمثلة بأشخاص القانون العام في شكل هيئات أو مؤسسات إدارية عامة، تحقق في آن واحد نفعاً خاصاً معنوياً لمن ينتفع بها ونفعاً آخر عاماً يعود على المجتمع من جراء أدائها، ويحدد ويستحصل الرسم العام إستناداً إلى القانون.¹

ج- التعريف الثالث: أنه مبلغ من النقود يدفعه الشخص جبراً إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة مقابل نفع يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة.²

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص مفهوم للرسم أنه مبلغ من المال يقوم الشخص بدفعه لصالح الدولة أو هيئة عمومية بصفة جبرية من أجل الحصول على منفعة خاصة عند أدائها مباشرة وتحقيق منفعة عامة للمجتمع بعد فترة زمنية من تقديمها.

2- خصائص الرسم:

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص عدة خصائص للرسم نذكر منها:³

- يحصل الرسم من الدولة، وذلك بإسنادها إلى مؤسساتها المختلفة؛
- يحصل الرسم على شكل مبالغ نقدية؛
- يدفع الرسم جبراً بمجرد طلب الفرد للخدمة من الدولة وحصوله عليها؛
- يدفع الرسم مقابل خدمة خاصة يحصل عليها الفرد، إلى جانب تحقيق نفع عام.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من أهم الصلاحيات التي منحها المشرع للإدارة الجبائية، لاسيما في أن النظام الجبائي الجزائري يقوم على أساس التصريح، والذي أعطى الحرية في التصريح للمكلف بمداخله، حيث تعتمد عليها الإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة وصدق التصريحات المقدمة ومدى مطابقتها مع القوانين والتشريعات، وكذا الكشف عن التجاوزات، الإنحرافات والأخطاء المرتقبة عند إعداد التصريحات من أجل المحافظة على مصالح الخزينة العمومية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل التطرق لمفهوم الرقابة الجبائية سنستعرض في بادئ الأمر تعريفاً للرقابة.

أولاً- تعريف الرقابة: تمثلت في المراقبة المستمرة والتي تهدف أساساً لمتابعة وضمان أن الأعمال تسير على أساس ما تم التخطيط إليه وبصورة جيدة، كما أنها تهدف لكشف الإنحرافات والأخطاء وتصحيحها وكشف المتسبب بها وتسليط العقوبات عليه. وقد عرفها المفكر الإقتصادي هنري فايول على أنها: " مجموعة من العمليات التي

¹ صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت (لبنان)، الطبعة 01، 2015، ص 109.

² أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص. 17، 18.

ترمي إلى التحقق من ما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة، والقواعد المقررة، وموضوعها يتعلق بتبيان نواحي الضعف والخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها".¹

ثانيا- مفهوم الرقابة الجبائية:

1- التعريف الأول: تعريف المشرع الجزائري: لم يعرف المشرع الجزائري الرقابة الجبائية بمفهومها النظري غير أنه حدد لها ضوابطها، فنص المشرع في المادة 1-18 من قانون الإجراءات الجبائية على أنها "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة. كما يمكنها حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجور أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها".² ثم أوضحها بصفة مختصرة طريقة القيام بهذه المهمة في نص الفقرة الثانية من نفس المادة "تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعينة خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها".

2- التعريف الثاني: مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقيق من صحة المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، ومن ثم إكتشاف أي مخالفة أو غش وتطبيق العقوبة المقررة لذلك.³

3- التعريف الثالث: هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض إكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة.⁴

4- التعريف الرابع: فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة والخاضعين لها سواء كانوا ذوي شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للإستعلام، الإستفسار والإستيضاح بها عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة، ولا يكتفي فقط بدراسة و مراجعة التصريحات.⁵

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها أداة في يد الإدارة الجبائية منحها إياها المشرع بإعتبار النظام الجبائي يقوم على التصريحات وذلك لفحص كل السجلات والوثائق والمستندات والتصريحات المقدمة من طرف المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين من أجل التأكد من صحتها وصدقها وما

¹ علام ليلة، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2016، ص 82.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة لضرائب، المادة 1-18 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، ص 8.

³ وفاء شعاوي، الرقابة الجبائية وضمانات المكلف بالضريبة، مجلة البحوث، العدد 11، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ص 286.

⁴ بن غماري ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 168.

⁵ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 86.

يتلائم مع القوانين والنصوص التشريعية وكذا محتوى الإثباتات بغية إكتشاف الإنحرافات والعمليات التدليسية، والذي يكون هدفها التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم لذا جاءت الرقابة من أجل التقليل من هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية ليست غاية في حد ذاتها بقدر ماهي أداة تسعى الجهات المختصة في الدولة من ورائها إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها فيما يلي:

أولاً- الهدف القانون:

ضمان تطابق وتزامن العمليات المالية وكذا إمتثالهم للقوانين والأنظمة الجبائية، حيث تستند الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية وبالتالي بعد أي مخالفة أو أي إنحراف في دفع الضريبة المستحقة عليهم يتم محاسبتهم بتسليط العقوبات.

ثانياً- الهدف الإداري:

تلعب الرقابة الجبائية دوراً مهماً للإدارة الجبائية من خلال الخدمات والمعلومات والتي تكون مفيدة جداً في زيادة الكفاءة والفعالية، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- الرقابة الجبائية تنبه على وجود ثغرات أو إختلالات في القوانين والتشريعات المعمول بها والتي تساعد على التهرب الضريبي؛

- تحديد الثغرات وإكتشاف الأخطاء التي تساعد الإدارة الجبائية على فهم أسبابها وتقييم أثرها وبالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة للتعامل مع المشكلات التي تنشأ عنها؛

- المساعدة في إعداد الإحصائيات التي توضح معدلات الإحتيال والتهرب الضريبي.

ثالثاً- الهدف الإقتصادي والمالي:

الهدف الأساسي للرقابة الجبائية هو مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه بإستعمال مختلف الأساليب القانونية التي يمنحها المشرع الضريبي للإدارة الجبائية والمحافظة على الأموال العمومية من السرقة والنهب، وتوفير إيرادات إضافية للخرينة العمومية تعود على الإنفاق العام وتؤدي إلى رفاهية المجتمع.¹

رابعاً- الهدف الاجتماعي:

- منع ومحاربة إنحرافات المكلفين بالضريبة بمختلف صورها مثل: الغش، التدليس، والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع؛

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للإقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

¹ بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (2009-1999)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 89.

² لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2015/2016، ص 74.

المطلب الثالث: أسباب الرقابة الجبائية ومبادئها

أولاً- أسباب الرقابة الجبائية:

يوجد سببين رئيسيين لإجراء عمليات الرقابة الجبائية وهما كالتالي:

1- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة مهمة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمنان مصداقيتها وصحتها، كما أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.¹

2- الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش الضريبي:

نظرا للأسباب المتعددة يلجأ بعض المكلفين إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي، لذلك فإن عمليات مكافحة الممارسات التدليسية يعتبر حاليا من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين، والتي من بينها الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي لأنها تشكل وسيلة ضمان لمصلحة الخزينة العمومية.²

ثانيا- مبادئ الرقابة الجبائية:

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من أن توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في:

1- إقامة نظام جبائي محكم:

يؤدي غموض النظام الجبائي وتعدد نصوصه إلى تشجيع الغش الضريبي وعليه فإن تعديل النظام الجبائي وتحسين جهازه الإداري يعد من المبادئ المهمة التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة لهذا فمعظم التشريعات تهدف إلى إرساء هيكل ضريبي محكم يتماشى وتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق صياغة التشريعات الجبائية صياغة تتسم بالبساطة والإستقرار والمرونة ومن ثمة لا بد من:³

أ- تبسيط النظام الجبائي :

أي أن صياغة القوانين والتشريعات يكون بشكل بسيط وواضح يمكن أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين من فهم مضمونها، لذلك وجبت صياغة قانون ضريبي بسيط وبعيد كل البعد عن اللبس والغموض دون ترك أي مجال لتفسيرات والإجتهادات التي يقوم بها المكلف لإكتشاف الثغرات الموجودة في القوانين والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نسب الغش والتهرب الضريبي.

¹ لياس فلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010/2011، ص 20.

² رجال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2013/2014، ص 129.

³ العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، 2008، ص 109.

ب- عدالة النظام الجبائي:

تعتبر العدالة الضريبية من المبادئ الأساسية للضريبة والنظام الضريبي وتتحدد من خلال التوزيع الأمثل للعبء الضريبي، وإعادة التوزيع العادل للدخول والثروات على أفراد المجتمع، ولذلك يصعب قياسها وبقى تقديرها مرتبطا بمدى تقبل وإقتناع أفراد المجتمع بعدالة النظام الجبائي المطبق عليه وتسعى الدولة لتحقيق العدالة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية.¹

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي مالم يرفق بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عالي من التطوير والكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه.² حيث غياب الخبرة والكفاءة يجعل العنصر البشري ليس له دور فعال في الميدان لذلك وجب تطوير ورفع كفاءة الموظفين وتكوين إطارات ذات خبرة في المجال الجبائي وكذا الرقابي، مع القيام بعدة تریصات وبرامج تكوينية تواكب التغيرات والتحديات الحاصلة على مستوى الإدارة الجبائية خصوصا من ناحية النظام الجبائي. وتتمثل الإمكانيات المادية في الهياكل الإدارية التي تعطي جوا ملائما للعمل مع توفرها على التكنولوجيا ووسائل حديثة للاتصال، كما وجب تحفيزهم ويتم ذلك على سبيل المثال برفع الأجور وتلبية الخدمات اللازمة لهم.

المبحث الثالث: أشكال ووسائل الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري تأخذ عدة أشكال ويتم إستخدام أي شكل من تلك الأشكال على حسب طبيعة وحجم المكلف وكذا ما تم إكتشافه من قبل الإدارة الجبائية من تجاوزات وإنحرافات بغية مكافحة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.

لسيرورة عملية الرقابة الجبائية بشكل جيد فقد حدد المشرع إطارا قانونيا متمثلا في مجموعة من الضمانات الممنوحة للمكلفين وكذا إلتزامات تخص كلا من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة وجب الإلتزام بها، ومع كون أن عملية الرقابة الجبائية غير سهلة فقد أعطت الدولة عدة وسائل تنظيمية من أجهزة وأعاون للقيام بهذه العملية.

المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري

يتميز النظام الجبائي الجزائري في كونه نظاما تصريحا كالعديد من الأنظمة الجبائية المطبقة في الدول المتقدمة، أي أنه يعتمد على التصريحات التي يقدمها المكلف إلى الإدارة الجبائية، نجد أن هذا الأخير يعتمد على العديد من أنظمة فرض الضريبة والتي تتنوع من النظام الضريبة الجرافية الوحيدة والنظام الحقيقي وكذا النظام المبسط.

¹ بوشري عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² جبار أمال ونوي غزلان، الرقابة الجبائية كألية لحماية موارد الخزينة العمومية في الجزائر -دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية تبسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2020/2019، ص

أولاً- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة:

هو نظام تم إستحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث حل نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة محل النظام الجزائري، كما يعوض دفع هذه الضريبة كلا من الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. يخضع لهذا النظام كل من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاري أو حرفي وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 8.000.000 دج، ماعدا تلك التي إختارت نظام فرض الضريبة حسب الريح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.¹ ضف إلى ذلك أن المكلفين بالضريبة التابعين له غير ملزمين بمسك محاسبة منظمة وإنما مسك سجل للمبيعات وآخر للمشتريات يكون مؤشرا عليه من طرف إدارة الضرائب، كما أن المكلفين الخاضعين لهذا النظام يتعين عليهم إكتتاب تصريح تقديري تحدد الإدارة الجبائية نموذجة وإرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط.²

ثانيا- النظام الحقيقي:

يخضع لهذا النظام كل الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي³ والذين يحققون رقم أعمال يتجاوز 8.000.000 دج وكذلك الأنشطة التي تخضع وجوبا مثل بائعي الجملة، الوكلاء.....إلخ، أو من يحققون رقم أعمال أقل من السقف يشترط تقديم طلب صريح للإدارة الجبائية لخضوعهم للنظام الحقيقي. يركز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في آجال معينة، مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات، كما أن المكلفين بالضريبة ملزمون بمسك محاسبة منتظمة طبقا لأحكام النظام المحاسبي المالي.⁴

ثالثا- النظام المبسط:

يخضع المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن الحرة غير التجارية، يجب على هؤلاء المكلفين أن يدونوا على تصريح خاص بمبلغ الإيرادات المقبوضة والنفقات المدفوعة والنتيجة المحققة بعنوان السنة المعنية، ويجب على المكلفين بالضريبة مسك دفتر يومي ومؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

وفقا لنظام الجبائي الجزائري تتميز الرقابة الجبائية بشكلين أساسيين وهما الرقابة العامة والرقابة المعمقة سيتم التطرق لها كالتالي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة لضرائب، المادة 282 مكرر 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، ص 106.

² المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ المادة 01 و 148 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره.

⁴ المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 60.

أولاً- الرقابة العامة (الشاملة):

يقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية على مستوى مفتشية الضرائب، دون التنقل أو إجراء أبحاث خاصة، وإنما اعتماداً على الملف الجبائي وإستناداً على الوثائق الموجودة فيه، حيث تأخذ شكلين أساسيين هما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

1- الرقابة الشكلية:

تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة وتتم عموماً على مستوى مفتشية الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط ووفق الملفات الممسوكة دون الخروج إلى الميدان وتتجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق. والهدف من هذه الرقابة:

- تصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في التصريحات مع عدم إجراء أي تقدير أو مقارنة بين تلك التصريحات والمعلومات التي تملكها الإدارة؛

- التأكد من أن التصريحات المقدمة كتبت بطريقة صحيحة من الناحية الشكلية؛

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.

2- الرقابة على الوثائق:

الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه بمقارنتها بالمعلومات المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي بحوزته الإدارة، وكذا مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بالبيانات التي أبرمها معها المكلف، فالمرقب يقوم بتحليل ودراسة مدى ترابط الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة مع السنوات السابقة للوصول لإكتشاف الأخطاء المرتكبة، وفي حالة وجود بعض الغموض بإمكانه طلب توضيحات من المكلف بصيغة شفوية أو كتابية فيما يخص المعلومات، وفي حالة رفض المكلف للطلب يعيد المحقق كتابة طلب آخر يوضح فيه النقاط التي يراها ضرورية للحصول على تبريرات وتوضيحات إذ أن الهدف من الرقابة على الوثائق هو إكتشاف المكلفين غير الأمناء وتصحيح الأخطاء المرتكبة في التصريحات، كما تساعد في إختيار الملفات التي تشكل موضوعاً للرقابة المعمقة، لكن إذا وجد المحقق أن هذه الإجراءات غير كافية سيلجأ إلى نوع آخر من الرقابة و هي الرقابة الخارجية.¹

ثانياً- الرقابة الجبائية المعمقة:

تتوقف عملية الرقابة في مرحلة الرقابة العامة أو الشاملة في حالة التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، وفي حالة عدم صحتها والتدليس الذي تحتويه تلجأ الإدارة الجبائية إلى نوع آخر من الرقابة، وهي الرقابة المعمقة بحيث يتدخل أعوان الإدارة الجبائية في المكان الذي يزاول المكلف نشاطه بهدف

¹ حمود محمد وسيم، آليات الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بمستغانم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 9.

التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها الدفاتر والوثائق المحاسبية، وبهدف التأكد من مدى تطابق ما صرح به وما هو موجود في الواقع.

يأخذ هذا النوع من الرقابة الأشكال التالية:

1- التحقيق المحاسبي (VC):

يعد التحقيق المحاسبي أحد وسائل الرقابة الجبائية لتقوم بفحص دقيق لمختلف الدفاتر و الوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا الخاصة بالمكلف بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة، كما عرفت المديرية العامة للضرائب المراجعة المحاسبية على أنها " مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة و فحص محاسبته (مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر التجارية الواجبة قانونا) والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، وعليه فالتحقيق في المحاسبة يهدف إلى التأكد من صحة وصدق التصريحات المكتتبه بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة و الوثائق الثبوتية.¹

التحقيق المحاسبي يهتم بمختلف الضرائب والرسوم لكل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي مع مسك محاسبة قانونية منتظمة بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمكلف وهذا من أجل تطهير الملفات الجبائية من مختلف التجاوزات المستعملة من المكلفين سواء بقصد أو دون قصد.

2- التحقيق المصوب في المحاسبة (VP):

يعد التحقيق تحقيقا محاسبيا مصوبا إذا إقتصرت التحقيق المحاسبي على نوع أو عدة أنواع من الضرائب أو شمل كل الفترة الغير المتقادمة أو جزء منها أو مجموعة من العمليات أو المعطيات المحاسبية المتعلقة بفترة نقل عن سنة جبائية.²

التحقيق المصوب في محاسبة المؤسسة بأحكام المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمقنن في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية هو إجراء مراقبة مصوبة أقل شمولية وأكثر سرعة وذو نطاق من التحقيق المحاسبي هذا التحقيق يعني فحص الوثائق التوضيحية والمحاسبية لبعض أنواع الضرائب والتي تخص فترة محدودة نقل عن سنة محاسبية.

يخضع هذا النوع من التحقيق لجملة من الشروط التي يجب مراعاتها وإحترامها وهي كالتالي:

¹ باهي أسماء، تقنيات التدقيق المحاسبي وأهميتها في تطبيق الرقابة الجبائية-دراسة تطبيقية بمديرية الضرائب لولاية

مستغانم-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص45.

² تلمساني خليل وبونسيصة أنفال، التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمركز الجوازي للضرائب بمستغانم-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 40.

- لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرة أيام ابتداءً من تاريخ إستلام هذا الإشعار؛
- لا يمكن تحت طائلة بطلان إجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين؛
- يتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين يوماً لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداءً من تاريخ تسليم الإشعار بإعادة التقويم؛
- ممارسة التحقيق المصوب لا يمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحق والرجوع إلى فترة التي تمت فيها المراقبة ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالبة بها نتيجة لإعادة التقويم عند التحقيق المصوب.

3- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (VASFE):

- في إطار تعزيز آليات المراجعة الجبائية، تم إستحداث هذا النوع من التحقيق كإمتداد للتحقيق في المحاسبة، وهذا بموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 09 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 16 ديسمبر سنة 1991 المتضمن قانون المالية للسنة 1992، حيث نصت المادة 23 منه على أنه يضاف إلى قانون الضرائب المباشرة قسم خاص بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.¹
- يعرف هذا الإجراء على أنه: "مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة صحة تصريحات المداخل الإجمالية الخاضعة للضريبة على الدخل، ومقارنة المداخل المصرح بها مع إجمالي المداخل المحققة".²
- حسب المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية فإن:³
- يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين الذين لديهم موطن جبائي في الجزائر بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة، سواء لديهم إلتزامات متعلقة بهاتين الضريبتين أم لا؛
- يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائياً، ووجود أنشطة أو مداخل متملصة من الضريبة؛
- لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلا من طرف أعوان من الإدارة الجبائية لهم رتبة مفتش على الأقل؛

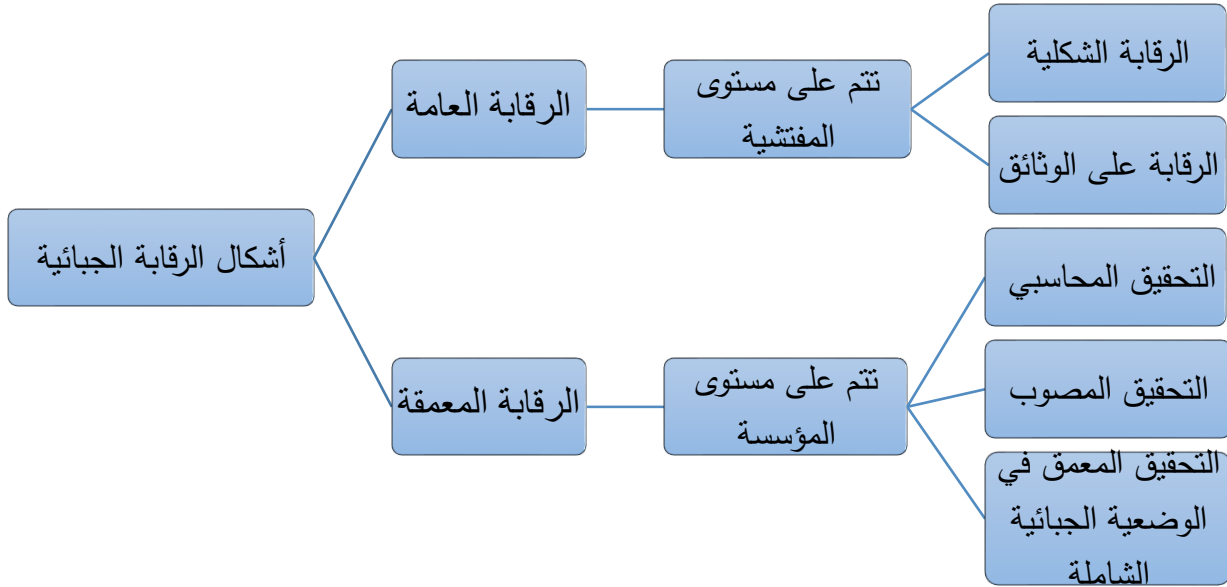
¹ القانون رقم 91 - 25 المؤرخ في 09 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 16 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادر في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 18 ديسمبر 1991، العدد 65، المادة 23، ص 7.

² محمد قلي فهيمة بلول، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 06، 2018، ص 156.

³ المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والضريبة على الثروة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه مع إشعار بالإستلام، مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية، ومنحه أجل أدنى للتحضير يقدر بخمسة عشر يوماً ابتداءً من تاريخ الإستلام؛
- يجب أن يذكر الإشعار بالتحقيق الفترة موضوع التحقيق وأن يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء أن المكلف بالضريبة له الحق في أن يستعين خلال عملية المراقبة بمستشار يختاره هو؛
- لا يمكن، تحت طائلة البطلان فرض الضريبة أن يمتد التحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لفترة تفوق السنة؛
- عندما يتم الإنتهاء من إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الثروة، لا يجوز للإدارة الجبائية، بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد أو مراقبة الوثائق الخاصة بنفس الفترة ونفس الضريبة، إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق أو يكون قد إستعمل أساليب تدليسية.

الشكل رقم 01: مخطط يوضح أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: الوسائل القانونية والتنظيمية لرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة تعمل على الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، وقد حدد النظام الجبائي الجزائري إطار تشريعي وتنظيمي للرقابة الجبائية، وأناط للإدارة الجبائية سلطات وصلاحيات تسمح لها بإنجاز مهامها ضمن شروط قانونية محددة، وكما طالب المكلف بالضريبة بعدة إلتزامات وفي المقابل منح عدة ضمانات من أجل حماية حقوقهم من التعسف الإداري.

أولاً- الوسائل القانونية للرقابة الجبائية:

قدم المشرع عدة وسائل قانونية تتمثل في التزامات و ضمانات للمكلفين وكذا حقوق بالنسبة للإدارة الجبائية عند القيام بعملية الرقابة الجبائية.

1- الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية:

تنوعت الحقوق والسلطات الممنوحة للإدارة الجبائية لتطبيق الرقابة الجبائية وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض لأهم هذه الحقوق.

أ- حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات المقدمة للإدارة الجبائية لتأكد من صدق وصحة المعلومات الجبائية من قبل المكلفين فعليه فإن حق الرقابة يمثل مجموعة العمليات التي يقوم بها الأعوان المكلفين لمتابعة التصريحات وذلك بالإستعانة بمعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها وخضوعها لقواعد صارمة لأنها تشكل ضمانات وعدم إحترام هذه القواعد يؤدي إلى سقوط هذا الحق.

ب- حق الإطلاع:

بمقتضى المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مراقب على الأقل الإطلاع على دفاتر وسجلات المكلف قصد الحصول على المعلومات الكافية لأداء مهمة التحقيق والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها في الملفات مع الإلتزام بالسرية المهني، ويمارس هذا الحق على الهيئات الموالية:

- حق الإطلاع لدى الإدارات والهيئات العمومية؛

- حق الإطلاع لدى المؤسسات المالية والمكلفين بالضريبة الآخرين.

ج- حق المعاينة:

حسب نص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية "لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً أو قاض يفوضه هذا الأخير، يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة".¹

د- حق التقادم:

حسب المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على " تحديد الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة، بأربع سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية وهذا بالنسبة لما يأتي:²

- تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها؛

- القيام بأعمال الرقابة؛

¹ المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الجبائي.

هـ - حق إستدراك الأخطاء:

هو إمكانية الإدارة الضريبية لإعادة النظر في الضريبة المفروضة وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة وطبقا للمادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه يجوز إستدراك كل خطأ يترتب سواء من نوع الضريبة أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجدول.¹

2- إلتزامات المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة:

وجب على المكلفين بالضريبة أن يستوفوا الإلتزامات المنصوص عليها في القانون سواء كانت ذات طابع جبائي أو محاسبي، وتتمثل هذه الإلتزامات في:

أ- إلتزامات ذات طابع محاسبي:

تم تحديد هذه الإلتزامات في القانون التجاري وفق المواد 09، 10 و 11 التي تتمثل في:

- مسك دفتر اليومية:

مسك دفتر اليومية محدد في قانون التجاري الذي نص على ما يلي: " كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوميا العمليات المقومة شرط أن يحفظ هذا الدفتر وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات يوما بيوم".²

يجب على المكلف أن يقيد في دفتره جميع العمليات التي يقوم بها من بيع وشراء...، ويكون هذا الدفتر مرقم ويقدم كما طلبته المصالح الجبائية.

- مسك دفتر الجرد:

إلزامية مسك دفتر الجرد محددة أيضا في قانون التجاري والذي ينص على ما يلي: "يمسك دفتر الجرد ودفتر اليومية حسب التاريخ بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل على الهامش".³

- حفظ دفاتر المحاسبة وسندات المراسلة:

نص المشرع الجزائري على ضرورة ما يلي: يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات المشار إليها في المادتين 09 و 10 لمدة عشر سنوات، كما يجب أن ترتب وتحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة.⁴

¹ المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المادة 9 من القانون التجاري 2007، ص 04.

³ المادة 11 من القانون التجاري 2007، مرجع سبق ذكره، ص 04.

⁴ المادة 12 من القانون التجاري سنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ب- التزامات ذات طابع جبائي:

بموجب التشريع الجبائي، يجب على المكلفين تقديم مجموعة من التصريحات المكتتبة في آجالها القانونية وتتمثل في:¹

- التصريح بالوجود:

يجب على المكلفين الجدد والخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة الجرافية الوحيدة أن يقدموه في 30 يوما الأولى من بداية نشاطهم إلى مفتشية الضرائب التابعين له تصريحا لبداية مزاولتهم النشاط، طبقا للمادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وكذلك المادة 51 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

- التصريح الشهري أو الثلاثي لرقم الأعمال:

يجب على المكلفين أن يودعوا كشفا شهريا (سلسلة ج 50) أو فصليا وتفاصيل العمليات الخاضعة للضريبة، وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت، وهذا خلال 20 يوما الموالية للشهر أو الفصل المعني التي تحدده الإدارة الجبائية.

- التصريح السنوي للدخول أو النتائج:

يتعين على المكلفين المعنويين أو الطبيعيين أن يكتتبوا قبل 30 أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب المباشرة الموجودة بمكان مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة. وإذا سجلت المؤسسة عجزا يقدم التصريح بمبلغ العجز ونفس الشيء يتوجب على الأشخاص الطبيعيين بأن يودعوا من كل سنة تصريحا شاملا وكلي لدخولهم.

- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة:

في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي ما زالت لم تفرض عليها الضريبة.² وعليه أن يكتتب في أجل عشرة أيام ما يلي:

-تصريح إجمالي بالمداخيل التي لم تفرض عليها الضريبة؛

-تصريح خاص بالمداخيل الصنفية.

هذه التصريحات يجب أن تودع في أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ التنازل أو التوقف عن النشاط، وفي حالة وفاة المستغل الخاضع للنظام الحقيقي لفرض الضريبة، وفي هذه الحالة يقدم ذوي حقوق المتوفى المعلومات الضرورية لإعداد الضريبة في أجل ستة أشهر من تاريخ الوفاة.³

¹ طالبى محمد وزايمى مولود، فعالية الرقابة الجبائية-النظرية والواقع-، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص 28.

² المادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ المادة 196 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، نفس المرجع السابق، ص 78.

3- الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة:

على غرار تطبيق المكلفين بالالتزامات السابقة الذكر، أعطى المشرع عدة ضمانات وحقوق تحميه من الإدارة الجبائية عند قيامهم بعملية الرقابة الجبائية مما يؤدي إلى المحافظة على العلاقة بينهما.

أ- حق الإعلام المسبق:

حسب نص المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية، " أنه لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق في محاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام ابتداء من تاريخ إستلام هذا الإشعار".¹

ب- حق الإستعانة بالمستشار:

طبقاً للمادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية لقد منح المشرع الجبائي للمكلف إمكانية الإستعانة بمستشار من إختياره، وهذا قصد متابعة عمليات المراقبة، ومناقشة الإقتراحات التي تطرحها الإدارة الجبائية.

ج- الحق في عدم إعادة التحقيق:

عند إنتهاء عملية التحقيق " لا يجوز للإدارة الجبائية بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد أو مراقبة الوثائق خاصة بنفس الفترة ونفس الضريبة، إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق أو يكون قد إستعمل أساليب تدليسية".²

د- حق محدودية فترة الرقابة:

لا يمكن تحت طائلة البطلان الإجراءات أن تتعدى مدة التحقيق بعين المكان في التصريحات والوثائق المحاسبية أجالاً محددة طبقاً لرقم الأعمال المحقق سنوياً وطبيعة نشاط المؤسسة، فمثلاً بالنسبة للمؤسسة تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي المصرح به لا يتعدى 1.000.000 دج لكل سنة مالية تحدد بأربعة أشهر، أما إذا كان رقم أعمالها يتعدى 1.000.000 دج وأقل من 5.000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها فتحدد مدة التحقيق بستة أشهر. أما في حالة التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية لا يمكن أن تمتد فترة التحقيق فوق سنة من تاريخ إستلام الإشعار بالتحقيق إلا في حالة إكتشاف طرق ومناورات تدليسية.³

هـ- السر المهني:

من أهم الضمانات التي منحها المشرع الجبائي للمكلف بالضريبة عند مثوله للتحقيق، حسب نص المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية، " يلزم بالسر المهني ويتعرض للعقوبات كل شخص مدعو أثناء أداء وظائفه

¹ المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² المادة 21-6 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ بن قداش عبد الحفيظ، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي 2010-2016، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص

أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو في المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به".¹

و- حق الإشعار بنتائج التقييم:

يجب على الإدارة الجبائية بعد الإنتهاء من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بالضريبة عن النتائج المتوصل إليها، عن طريق إرسال رسالة مع إشعار بالإستلام ويجب أن تكون مفصلة.

ز- حق الرد:

يسمح حق الرد الممنوح للمكلف بالضريبة من تقديم كل التبريرات الضرورية حول التعديلات والتصحيحات المنجزة من طرف الإدارة الجبائية في الآجال القانونية، ويعتبر عدم الرد في هذه الآجال بمثابة قبول ضمني.

ح- حق الطعن:

منح المشرع الجبائي للمكلف بالضريبة الإمكانية في الطعن "عندما يكون الغرض منها الحصول إما على إستدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها، وإما الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي".²

ط- اللجوء النزاعي أو اللجوء الودي:

تصرفات وسلوكات المكلفين ذوي السلوك الجبائي السيء هم دائما مطالبون من قبل الإدارة الجبائية بتسديد الضريبة والعقوبات التأخيرية، على كل حال وبسبب هذه السلوكات فإن القانون الجبائي منح لهذا النوع من المكلفين وتحت طائلة بطلان الإجراءات بعض الحقوق والضمانات في حال خضوع المكلف للرقابة الجبائية من قبل مصالح الوعاء، حيث يوجد أحيانا بعض الضرائب المؤسسة من قبل المفتش المحقق قد يحتج عليها المكلف، وخول المشرع الجبائي للمكلف اللجوء إلى السلطات الأعلى وإستئناف الإجراءات الإعتراضية، وطرق الإستئناف هي:³

- اللجوء النزاعي الذي يهدف إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء؛

- اللجوء الودي يسمح للمكلفين الذين يوجدون في حالة عسر مالي ويستحيل عليهم تسديد دينهم الجبائي بالإستفادة من تخفيض أو تعديل للحقوق المفروضة.

ثانيا- الوسائل التنظيمية للرقابة الجبائية:

لسير عملية الرقابة الجبائية يجب توفرها على مجموعة من الأجهزة والوسائل البشرية المخول لها قانونا للقيام بذلك.

1- الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية:

تختص في عملية الرقابة عدة أجهزة نلخصها فيما يلي:

¹ المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² المادة 70 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ مصطفى عوادي ونصر رحال، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال،

المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 38.

أ- على المستوى المركزي:

- المديرية المركزية للأبحاث والمراجعات: تم إنشاء هذه المديرية على المستوى المركزي سنة 1998 حيث تقوم بالقيادة والمتابعة إضافة إلى مرسوم تنفيذي 07-364، 2007 كما أنها مكلفة بما يلي:

- إنجاز وتدقيق محاسبة المؤسسات الخارجية عن نطاق إختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛
- مراقبة مداخل الأشخاص الطبيعيين من خلال مستوى المعيشة والممتلكات في إطار إخضاع المداخل الخفية للجبائية؛
- تطبيق حق التحقيق والتفتيش في إطار محاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والأمن الوطني؛

• متابعة المساعدات الدولية المتبادلة المنصوص عليها في الإتفاقيات الجبائية الدولية.

- مديرية كبريات المؤسسات: تم تأسيسها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 جويلية 2005، المحدد لتنظيم المديرية الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، وقد بدأت في العمل ابتداء من سنة 2006، وتتكون هذه المديرية من خمسة مديريات فرعية وهي: (المديرية الفرعية لجبائية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقية، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل)، إلا أن المديرية الفرعية للرقابة والبطاقية هي المسؤولة عن الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الجبائي، وهي مكلفة بما يلي:¹

- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها؛
- إقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة؛
- البحث عن المعلومة الجبائية وإستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريرات.

-على المستوى الجهوي:

تتكفل المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات والممثلة في ثلاثة مصالح خارجية وجهوية للتحقيق (الجزائر، وهران وقسنطينة)، بتنفيذ البرامج الرقابة الميدانية الذي يتم تحديدها من طرف المديرية المركزية للبحث والمراجعات والخاصة بالكشف عن حالات الغش والتهرب الضريبي التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تم برمجتهم وتوزيعهم على فرق التحقيق الجهوية التابعة للمصالح الجهوية للتحقيق المختصة إقليميا.²

-على المستوى المحلي:

تقوم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بإعداد برامج البحث والمراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، وتتكون من أربعة مكاتب هي:

¹ الجيلالي بلواضح ويحي سعيدي، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة مسيلة، 2014، ص 38.

² خديري صبرينة وجنيبة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدف مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011/2018-، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 12/19/2019، ص 324.

- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية؛
- مكتب البطاقات والمقارنات؛
- مكتب المراجعات الجبائية؛
- مكتب مراقبة التقييمات.

أستحدثت المديرية العامة للضرائب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009 هيكل جديد للضرائب وهو مركز الضرائب، ويمثل أحدث مصلحة خارجية عملياتية ملحقة لمديرية الضرائب للولاية التي تعتبر وصية على المصالح الضريبية على المستوى الولائي من أهدافه ومهامه:¹

- تحسين التسيير والرقابة لملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذلك أصحاب المهن الحرة مهما كان نظامهم الضريبي؛
- تحديد الإطار الضريبي الموحد لجميع المكلفين التابعين لمركز الضرائب وجميع الضرائب والرسوم الخاضعين لها؛
- تخفيض عدد المصالح الأساسية الحالية وذلك بإنشاء مركز الضرائب عوضاً عن مفتشيات الضرائب وقباضات الضرائب.

- الفرق المختلطة:

تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-290 المؤرخ في 22 ربيع الأول 1418 الموافق 27 جويلية 1997، وتتكون من ممثلين من مصالح الضرائب والجمارك والتجارة، تتكفل على الخصوص بعمليات الرقابة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينجزون عمليات الإستيراد والتسوق بالجملة أو التجزئة من أجل التأكد من مدى صحة تنفيذ العمليات حسب ما تنص عليه مختلف القوانين الضريبية والجمركية والتجارة.

2- الأعدان المكلفون بعملية الرقابة:

يتمثل الأعدان المكلفين بعملية الرقابة الجبائية في:

أ- نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

المسؤول المباشر عن إعداد برنامج المراجعات الممنوحة للمصلحة، كما يراقب أعمال فرق التدقيق الجبائي، ويستقبل في بعض الحالات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بصفته ممثل الإدارة، كما يحرص على ضمان إجراء التدقيق وفقاً للأسس القانونية، ويسهر على مدى تطبيق الضمانات الممنوحة للمكلفين في إطار مجالات التدقيق المحاسبي والجبائي.²

¹ الجيلالي بلواضح ويحي سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² مطمر رضوان بن جاب الله صالح، مدى فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين وتطوير الرقابة الجبائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2020/2019، ص

بالإضافة إلى ذلك يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء وفرق التدقيق للقيام بدراسة الأعمال المنجزة والمبرمجة، لتقديم الملاحظات والإقتراحات اللازمة بهدف تحسين شروط العمل كما يعمل على نقل تقارير المراجعات للمديرية الجهوية للضرائب التابعة لها إقليميا.

ب- رئيس فرقة البحث والتدقيق:

القانون يستوجب أن تكون لرئيس فرقة البحث والتدقيق على الأقل رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن 6 سنوات كمحقق جبائي، كما يكون تحت سلطته فرق للتدقيق لكونه مسؤولا عن النظام العام داخل فرقة التدقيق ويسهر على حضور ومواظبة الأعوان المدققين في أماكن عملهم، مع مسؤولية التكفل بالقضايا المبرمجة والسهر على تنفيذها، كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق مع نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعوان المحققين فرقتهم.¹

ج- الأعوان المحققين:

حتى تسند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملي ل:²

- رتبة مراقب وهذا إلزاما بالتشريع الجبائي، فكل عون للإدارة الجبائية الذي له رتبة مراقب على الأقل له الكفاءة على إجراء تحقيق فيما يخص التصريحات الجبائية؛
- بطاقة إنتداب تسلم لهم من المديرية العامة للضرائب تبين صفتهم.

المحققين الذين تسند إليهم مهام التدخل هم وحدهم المكلفين بأعمال التحقيق ومراقبة النتائج وحسابها، مع إرسال التقويمات، ومعالجة الملاحظات الإحتمالية للمكلف بالضريبة المحقق معه، وإقفال التحقيق تحت الإدارة وحضور رئيس فرقة التحقيقات مع الإشارة إلى أنه يجب أن تتم أعمال التحقيق في مقرات المكلفين بإستثناء حالات خاصة ومرخصة من طرف المسؤول (نائب المدير) تحت طلب من المكلف للقيام بعملية التحقيق على مستوى مكاتب إدارة الرقابة الجبائية.

¹ لصلع سيد أحمد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص 51.

² آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، ص 51.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الأول أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتحقق من مدى شرعية وصحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة ومطابقتها مع المداخيل الحقيقية وما تم الحصول عليه من معلومات من مصادر أخرى، كما أن المشرع قد حدد عدة أشكال للرقابة بإختلاف طبيعة وحجم المكلف، بالإضافة إلى سن مجموعة من الإلتزامات والحقوق التي تنظم وتوجه كلا من المكلفين والإدارة الجبائية والتي يؤدي عدم الإلتزام بها إلى بطلان عملية الرقابة الجبائية ومن أجل سيرورة هذه العملية على أكمل وجه تم إسنادها لأجهزة ووسائل بشرية مختصة في هذا المجال لأنها تعتبر أداة فعالة لمكافحة ظاهرة التهرب والغش الضريبي لكونها أسلوب وقائي وعقابي في نفس الوقت للمحافظة على إيرادات الدولة وكذا إقتصادها أو على الأقل التخفيض منها.

الفصل الثاني: الإطار النظري

لعصرنة الإدارة الجبائية

تمهيد:

خضع النظام الجبائي الجزائري لعدة تطورات وإصلاحات مست هيكله وأهدافه بغيت تكييف المنظومة الجبائية مع السياسة التنموية والإقتصادية والإجتماعية، خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية بسبب التخصيص أو التركيز على الجانب التشريعي فقط أكثر من الجانب الإداري، مما جعل الإدارة تعاني من جملة من المشاكل والنقائص التي أثرت بالسلب على تسيير مهامها، وفي بداية القرن الحالي توسع نطاق تطوير النظام الجبائي إلى الجانب الإداري والهيكلية وذلك من خلال إستحداث هيكل جديدة تهدف إلى تقريب الإدارة الجبائية من المكلف.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية

المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية

المبحث الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية

المبحث الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية

يقدم هذا المبحث تعريفا لعصرنة الإدارة الجبائية ومن ثم التطرق إلى أهم الدوافع التي أدت لعصرنة الإدارة الجبائية وكذا الأهداف التي جاءت من أجل تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف عصرنة الإدارة الجبائية

أغلب مفاهيم عصرنة الإدارة الجبائية مرتبطة مع الأهداف المراد تحقيقها من عملية العصرنة وسنتطرق لبعض من هذه المفاهيم:

أولاً- التعريف الأول: مصطلح العصرنة على مستوى الدولة يقصد بها الأهداف المروج لها من طرف السلطة العمومية لدعم فكرة تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين ومستخدمي الإدارة، وفي حالة عصرنة الإدارة الجبائية المكلفين بالضريبة، وبالمعنى الواسع يقصد بالعصرنة إجراءات تكييف نشاط السلطة العمومية مع مستجدات القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والقانونية من خلال فكرة التطوير التي يمكن أن تشمل جوانب مختلفة: كالجانب التقني (إستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، الهيكلي (إعادة تنظيم المهام)، الوظيفي (رسكلة الموظفين)، أو الجانب المالي (تكلفة الخدمة العمومية).¹

ثانياً- التعريف الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية هو تحسين جهود أو أداء السلطات لتحصيل الضرائب ويمكن إجراء هذا الإصلاح بشكل فردي أو جماعي لتحقيق نتائج أكثر فعالية وكفاءة، وترتكز عملية العصرنة على الهيكل التنظيمي للإدارة، الإجراءات الجبائية، الإستراتيجية الجبائية والثقافة الجبائية.²

ثالثاً- التعريف الثالث: يقصد بعصرنة الإدارة الجبائية تطوير وتحسين الوسائل الممنوحة تحت تصرف الإدارة الجبائية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها. وهذا يشمل الإصلاح التنظيمي للإدارة الجبائية والممارسات الجبائية وكذلك تنسيق وتبسيط الإجراءات الجبائية والممارسات الجبائية والأنظمة المعلوماتية للإدارة الجبائية وكل هذا من أجل بلوغ نظام إدارة جبائية فعال يقدم خدمة عالية الجودة بالنسبة للمتعاملين معها، وكذا ضمان تحصيل الضرائب التي نص عليها القانون، كما يجب أن يشمل تطوير الجانب البشري للإدارة الجبائية.³

رابعاً- التعريف الرابع: عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر تهدف لتغيير تنظيم هيكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بإنتهاج أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على جميع الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة، وبالدرجة الثانية

¹ فارس بن يدير ومصطفى إيدير ومحمد زرقون، عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الإمتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022/06/18، ص 120.

² Taufik Kurniawan, **Modernization of the tax Administration System : A Theoretical Review of Improving Tax Capacity**. E3S Web of Conferences 73, 10022. ICENHS 2018. P 01.

³ Kharroubi Kamel et Benbayer Habib, **Mdernisation de L'Administration fiscale : une priorite d'extreme urgence**, Bearn journal of economic studies, volume N:01, January 2017. P 18.

على تصنيف الخاضعين حسب درجة أهميتهم، وكذا إستخدام الوسائل والطرق الحديثة الملائمة في التسيير عن طريق تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بهدف الرفع من مستوى الإستجابة الطوعية لديهم والزيادة في إيرادات الخزينة العمومية.¹

تم إستنتاج من التعاريف السابقة أن عصرنة الإدارة الجبائية تهدف إلى تحسين وتطوير الإدارة الجبائية من أجل بلوغ نتائج أكثر فعالية وكفاءة وكذا تكييف الإدارة الجبائية مع العوامل الخارجية كالعوامل الإقتصادية، الإجتماعية، المالية والتكنولوجية، وترتكز العصرنة على كل من الجانب التشريعي لتبسيط الإجراءات الجبائية وتمس كذلك الجانب الهيكلي لإستحداث هياكل جديدة متخصصة بالإضافة إلى تحسين طرق التسيير الموجودة في الإدارة الجبائية كإدراج التكنولوجيا ورقمنة الإدارة وكذا تطوير الجانب البشري.

المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية

من أهم النقاط التي أدت لعصرنة الإدارة الجبائية والتمثلة في:

أولاً- نقص الكفاءات والإمكانات البشرية:

تعد الإدارة الجبائية من بين أضعف المصالح إستقطاباً للكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلباً على أدائها وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.²

ثانياً- تضخم عدد الهياكل الإدارية وتدهور وضعيتها:

يعتبر تدهور وتضخم الهياكل الإدارية من أسباب اللجوء لعصرنة الإدارة الجبائية.³

1- تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تعاني الإدارة الجبائية الجزائرية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية:

وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين متوسطة وسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا ما يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما يستدعي عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والإستجابة لتطلعاتهم.

¹ طلحة مختار ورحماني أحمد، قياس أثر إصلاحات هياكل الإدارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019/01/12، ص ص. 136، 137.

² طاببي زين الدين وزويوش مصطفى، دور عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج، 2022/2021، ص 17.

³ بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021/06/30، ص 154.

ثالثا - إستفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وأتساع حجم الإقتصاد الموازي:

نتج عن الإفتتاح الفوضوي لإقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح برقم الأعمال والأرباح المحققة والتلاعبات بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي. وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الإقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هيكل متخصص تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.¹

المطلب الثالث: أهداف عصرنة الإدارة الجبائية

من بين أهداف عصرنة الإدارة الجبائية نجد:²

- تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة وتعزيز أكثر لظروف تسير المصالح العمومية؛
- كسب رضا المكلف بالضريبة لإقامة سياسة طوعية وإسهامية من خلال إعادة تعريف طرق العمل والإجراءات بغية تبسيطها وتوحيدها؛
- نقل الإدارة الجبائية إلى إدارة ديناميكية ونشيطة من خلال دمج الثقافة الرقمية وإعتبارها كأحد نماذجها؛
- تبني الإدارة الجبائية إستراتيجية بغية التطور ذات إتجاهين، في الداخل تشهد تحولات طرق العمل التي تتمحور حول مبدأ النجاعة الذي يجسد إصلاح مجمل الإدارة، وفي الخارج تم الشروع في إصلاح كبير للتواصل أكثر مع المكلف بالضريبة وتسهيل حصوله على المعلومات الجبائية؛
- تحول الإدارة الجبائية إلى مصلحة عمومية حقيقية تستند إلى رهان التحضر الجبائي وإلى أكبر قدر من الثقة المتبادل الذي هو القبول الضريبي؛
- منح المكلفين بالضريبة خدمة عصرية مزودة بعديد الخاصيات الجديدة ذات الصلة بتقديم المساعدة على الإنترنت وعلى التشغيل الآلي التدريجي لكيفيات التصريح والدفع المدعمة بنظام معلومات جديد مما يؤدي لتسهيل المساعي الإدارية للمكلفين بالضريبة والحد من إستعمال الوثائق في الإجراءات المتعلقة بالإلتزامات الجبائية، وكذا تسمح بإمكانية الإرسال الذاتي للتصريح بتحسين مؤشر رضا المكلفين بالضريبة بشكل كبير واضعا بذلك حدا لتتقلات وتفاذي أوقات الإنتظار.

المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية

أهم ما ميز عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية هو تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية مع إستحداث عدة ضرائب جديدة وعصرية تتماشى والتطورات الإقتصادية الحاصلة.

المطلب الأول: تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية

إعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الجبائي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي، وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، وفي هذا

¹ بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة لضرائب، العدد رقم 75/2014، ص 10.

السياق فإن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الإصلاحات يتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:¹

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه؛
- تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية؛
- تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضريبة.

تمثلت أهم الإجراءات التي جاء بها المشرع في هذا المجال ب:

- توسيع الوعاء الضريبي بتأسيس برنامج للإمتثال الجبائي الإرادي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 حيث تخضع الأموال المودعة من طرف الأشخاص لدى البنوك إلى معدل ضريبة جزافي قدره 7%، ويندرج في إطار رغبة السلطات العمومية إلى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الإستثمارات المنتجة وتشجيع أكثر للمتعاملين الإقتصاديين، وكذا المواطنين على الإنضمام بصفة تدريجية للمجال الرسمي؛
- التخفيض التدريجي في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية؛
- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون إلتزاماتهم الجبائية؛

- تبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة سواء الخاصة بالملفات الجبائية أو إستخراج الوثائق الجبائية؛
- تعزيز آليات الفحص الضريبي في إطار الإستراتيجية الجديدة للرقابة الجبائية بإحداث أربعة أنظمة وهي: الفحص في المستندات، الفحص العام، الفحص المصوب المحاسبي والفحص المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة؛

- تعزيز وتشديد الغرامات والعقوبات بالنسبة لحالات الغش والتهرب الضريبي؛
- تشجيع النشاطات الإستثمارية من خلال جملة التدابير التحفيزية التي سطرت لهذا الغرض وهذا من خلال إستحداث هيئات تم إنشاؤها لهذا الغرض كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ANSEJ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، CNAC الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، وتم منح عدة إمتيازات وإعفاءات جبائية نص عليها المشرع الجبائي وفي ظل القانون.²

المطلب الثاني: الإصلاح التشريعي بالنسبة للضرائب المباشرة

مست الإصلاحات الضريبية إستحداث وتعديل عدة ضرائب مباشرة والمتمثلة في:

¹ وشان أحمد وبلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 17، جانفي 2017، ص 69.

² سعيد بن شهرة وقمان عمر، عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020/09/30، ص 259.

أولاً- الضريبة على الدخل الإجمالية IRG:

1- نشأة وتأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي:

جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي لتضع حدا للعديد من الضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معتمدة في النظام الجبائي السابق، والتي كانت مفروضة على كل نوع من أنواع الدخل على حدى لذا جمعت هذه الضرائب في وعاء ضريبي واحد هو الضريبة على الدخل الإجمالي وأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991.¹

عرفت المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة على أنه "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي"، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".²

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:³

- أرباح صناعية وتجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- أرباح فلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية أو الأوراق المماثلة.

2- آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

طريقة حساب الضريبة على الدخل الإجمالي متى تم التوصل إلى تحديد الدخل الصافي الإجمالي السنوي وتحسب ضريبة الدخل الإجمالي حسب جدول تدرجي تحدد فيه شرائح الدخل والنسب الضريبية الخاضعة لها وهذه النسب وأقساط الدخل قابلة للتغيير والتعديل في كل قانون مالية لكل سنة، وإن كان في ذلك ضرورة والجدول التصاعدي الذي يحدد طريقة الحساب محدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وسنستعرض أهم التعديلات التي مست هذا الجدول التصاعدي كما يلي:

¹ القانون رقم 36/90، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 09، ص 02.

² المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 11.

أ- تعديل سنة 1992: وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1992.

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 25200
12 %	من 25201 إلى 37800
15 %	من 37801 إلى 63000
19 %	من 63001 إلى 100800
23 %	من 100801 إلى 151200
29 %	من 151201 إلى 214200
35 %	من 214201 إلى 289800
42 %	من 289801 إلى 378000
49 %	من 378001 إلى 478800
56 %	من 478801 إلى 592200
63 %	من 592201 إلى 718200
70 %	أكثر من 718200

المصدر: القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية 1992، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991، العدد 65، المادة 17، ص 2443.

ب- تعديل سنة 2008: كما هو يوضح موضح الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008.

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 120000
20 %	من 120001 إلى 360000
30 %	من 360001 إلى 1440000
35 %	أكثر من 1440000

المصدر: القانون رقم 12/07 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 المتضمن لقانون المالية 2008، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 31 ديسمبر 2007، العدد 82، المادة 5، ص 4-5.

ج- تعديل سنة 2022: كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022.

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة ب دج
0 %	لا يتجاوز 240000
23 %	من 240001 إلى 480000
27 %	من 480001 إلى 960000
30 %	من 960001 إلى 1920000

من 1920001 إلى 3840000	33 %
أكثر من 3840000	35 %

المصدر: القانون رقم 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021، العدد 100، المادة 31، ص 12.

ثانيا- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1991¹، من أجل تعويض النقائص التي ميزت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، كما أنها تفرض على المؤسسات الجزائرية والأجنبية دون إستثناء، كما تطبق وجوبا على الأشخاص المعنويين الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق على أن يحدد الربح على أساس مسك محاسبة منتظمة طبقا للقوانين.

تضمنت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات".²

من خلال التعريف السابق يمكن أن نوجز مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الضريبة على أرباح

الشركات:³

- ضريبة سنوية: تفرض على أرباح السنة الواحدة المحقق فيها.
- ضريبة نسبية: حيث يخضع الربح الجبائي لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي.
- ضريبة عامة: بمعنى أنها تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل دون تمييز طبيعتها.
- ضريبة وحيدة: إذ تتعلق بضريبة واحدة فقط تفرض على مداخيل الأشخاص المعنويين.
- ضريبة تصريحية: إذ أن الشخص المعنوي المكلف بها ملزم بتقديم تصريح لمفتشية الضرائب يتضمن الربح السنوي المحقق قبل الفاتح من أفريل من كل سنة.

شهدت الضريبة على أرباح الشركات منذ بداية العمل بها إلى العديد من التعديلات بعد إصلاح سنة 1992، وذلك بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة والنهوض بالإقتصاد الجزائري. وعليه سنتطرق لأهم التعديلات التي مست الضريبة على أرباح الشركات وسنستعرض تحديدا التعديلات التي مست على وجه الخصوص المعدل العادي والمعدل المخفض.

¹ القانون رقم 36/90، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 38، ص 09.

² المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الجدول رقم 04: التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات

المعدل التعديل	المعدل العادي	المعدل المخفض
قانون المالية لسنة 1992	42% تفرض على أرباح الشركات	5% يفرض على الأرباح المعاد إستثمارها
قانون المالية لسنة 1994	38% تفرض على أرباح شركات	5% يفرض على الأرباح المعاد إستثمارها
قانون المالية لسنة 1999	30% تفرض على أرباح الشركات	15% يفرض على الأرباح المعاد إستثمارها
قانون المالية التكميلي لسنة 2006	25% تفرض على أرباح الشركات	12.5% يفرض على الأرباح المعاد إستثمارها
قانون المالية التكميلي لسنة 2008	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية	/
	25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات	/
	25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارية والخدمات 50% من رقم الأعمال	/
قانون المالية التكميلي لسنة 2009	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء و الأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية	/
	19% بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه	/
	25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات	/
قانون المالية لسنة 2015	23% تفرض على أرباح الشركات	/
	19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	/

/	23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية والحمامات بإستثناء وكالات السفر 26% بالنسبة لأنشطة الأخرى	
---	--	--

المصدر: عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر الفترة 1993-2015، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ص 187.

ثالثا- الضريبة الجزائية الوحيدة IFU:

من أجل تبسيط الإجراءات الجبائية ومواصلة عملية العصرنة التي مست الجانب التشريعي فقد تم إستحداث بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007، وهي "ضريبة جزائية وحيدة تحل محل النظام الجزائي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني".¹ لتحديد رقم الأعمال الخاضع لنظام الضريبة الجزائية إعتد إبتداءا طريقة العقد في تحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة حيث يتم إعتداد رقم الأعمال للمكلفين بالضريبة لكل سنة على فترة سنتين متتاليتين، وذلك بعد أن توجه له إدارة الضرائب تبليغا بموجب رسالة موصى عليها مع إشعار بالإستلام تبين فيه بالنسبة لكل سنة من السنتين العناصر المعتمد عليها لتحديد رقم الأعمال والذي يمكن أن يتغير من سنة لأخرى.² نظرا أن النظام التعاقدية لم يأتي أكله، أدرج مبدأ جديد يقضي بإلغاء كل الإجراءات، ويصبح في ظل تقدير وتصريح الضريبة الجزائية الوحيدة من مسؤولية المكلف عن طريق إيداع تصريح تقديري لرقم الأعمال السنوي المرتقب لدى مفتشية الضرائب لمكان تواجد نشاطه، خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان و30 جوان وهو بذلك يحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعها، ويملك في هذا الشأن خيارين سواء يقوم بدفع إجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة السنوية، أو اللجوء للدفع الجزئي للضريبة بتسديد 50% من المبلغ، ويتم تسديد الباقي على دفعتين متساويتين: من 1 إلى 15 سبتمبر ومن 1 إلى 15 ديسمبر.³ مع إكتتاب تصريح تكميلي وذلك قبل 20 جانفي من السنة ن+1 عندما يتبين رقم الأعمال المحقق فعلا.

الجدول رقم 05: التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزائية الوحيدة

قوانين المالية	سقف رقم الأعمال السنوي	المعدل المطبق
قانون المالية 2007	3.000.000 دج	6% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع

¹ القانون رقم 06-24 المؤرخ في 6 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 27 ديسمبر 2006، العدد 85، المادة 02، ص 04.

² لغوي محمد، الخزينة الجزائية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 1033.

³ طاطا إيمان، أثر تعديلات نظام الضريبة الجزائية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 01، 2022/07/01، ص 146.

12% بالنسبة للأنشطة الأخرى		قانون المالية التكميلي 2008
5% بالنسبة للأنشطة الإنتاج وبيع السلع		
12% بالنسبة للأنشطة الأخرى		
يتم إدخال تعديلات في كل مرة على الأشخاص المكلفين بهذه الضريبة	5.000.000 دج	قانون المالية 2010
	10.000.000 دج	قانون المالية التكميلي 2011
	30.000.000 دج	قانون المالية 2015
	15.000.000 دج	قانون المالية التكميلي 2020
	8.000.000 دج	قانون المالية 2022
لم تتغير معدلاتها إلا بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي فتخضع لنسبة 5%		قانون المالية 2023

المصدر: من إعداد الطالبين وذلك بالإستعانة بقوانين المالية

رابعاً- الرسم على النشاط المهني TAP:

الرسم على النشاط المهني هو ضريبة من الضرائب المباشرة، أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1996 وجاء هذا الرسم نتيجة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 معوضاً كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، يستحق هذا الرسم سنوياً من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر، وحسب المادة 217 يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.¹

الجدول رقم 06: التعديلات التي طرأت على الرسم على النشاط المهني

المعدل المطبق	قوانين المالية
يحدد المعدل ب 2.55%	قانون المالية 1996
يخفض المعدل من 2.55% إلى 2%	قانون المالية التكميلي 2001
المعدل 2% يبقى على حاله، على أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط المحروقات بواسطة الأنابيب	قانون المالية التكميلي 2008
تخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بالنسبة لنشاط الإنتاج	قانون المالية التكميلي 2015

¹ سعاد رحمانى وحاج بشير جيدرور، واقع توزيع الجبائية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني - أنموذجاً، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022/06/18، ص 146.

تبقى النسب على حالها حيث يستفيد نشاط البناء والري والأشغال العمومية من تخفيض قدره 25%	قانون المالية 2018
يحدد الرسم على النشاط المهني ب 1.5% بدلا من 2% مع بقاء نسبة 3% على حالها	قانون المالية 2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قوانين المالية.

المطلب الثالث: إصلاح الرسم على القيمة المضافة

تأسس الرسم على القيمة المضافة (TVA) بموجب قانون المالية 1991، مع إلغاء الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).
 أولا- تعريف الرسم على القيمة المضافة: "هي ضريبة على السلع أو الخدمات تقوم المؤسسات بتحصيلها على مراحلها، ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في نهاية الأمر".¹
 ثانيا- مميزات الرسم على القيمة المضافة:

من مميزات الرسم على القيمة المضافة نجد:²

- 1- ضريبة حقيقية: تخص إستعمال المداخل أي المصاريف أو الإستهلاك النهائي للسلع والخدمات.
- 2- ضريبة غير مباشرة: تدفع للخزينة ليس بصفة مباشرة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المدين الحقيقي ولكن من طرف المؤسسة التي هي المدين الشرعي الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- 3- ضريبة نسبية القيمة: تحصل بنسبة قيمة المنتجات وليس بالإستناد إلى النوعية المادية للمنتج (الحجم أو الكمية).
- 4- ضريبة المؤسسة حسب آلية عمل الدفعات المجزئة: بالفعل في كل مرحلة توزيع فإن الرسم على القيمة المضافة يخص فقط القيمة المضافة الممنوحة للمنتج بحيث أن في نهاية الحلقة التي إتبعها المنتج، فإن التكلفة الجبائية الإجمالية تطابق الرسم المحسوب بواسطة سعر البيع للمستهلك.
- 5- ضريبة تتوقف على آلية الخصوم: في هذا الصدد والمراحل المختلفة للمحيط الإقتصادي، يجب على المدين أن:

- يحسب الرسم المستحق من المبيعات أو من تقديم الخدمات؛
- يخصم من هذه الضريبة الرسم المثقل للعناصر المشكلة للسعر الكلي؛
- يدفع للخزينة الفارق بين الرسم المحصل والرسم المخصوم.

¹سعادة فاطمة ومسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 08، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص 235.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، جوان 2021.

6- ضريبة محايدة: بالفعل الرسم على القيمة المضافة محايدة بالنسبة للمدينين الشرعيين بما أنه متحمل من طرف المستهلك النهائي.

سننظر إلى تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

البيان	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية 1995	قانون المالية 1997	قانون المالية 2001	قانون المالية 2017
المعدل الخاص بالمخفض	7%	7%	7%	7%	9%
المعدل المخفض	13%	13%	14%	ملغي	-
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%	19%
المعدل المرتفع	40%	ملغي	-	-	-

المصدر: بوزيدي حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 109.

المبحث الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية

في إطار عصرنة الإدارة الجبائية تم إستحداث ثلاثة هياكل على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب والمركز الجوّاري للضرائب هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين وتكفلها بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات (DGE)

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، وتم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 لتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.¹

أولاً- مهام مديرية كبريات المؤسسات:

مكلفة بمجموعة من المهام تتمثل في:²

- مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصها؛

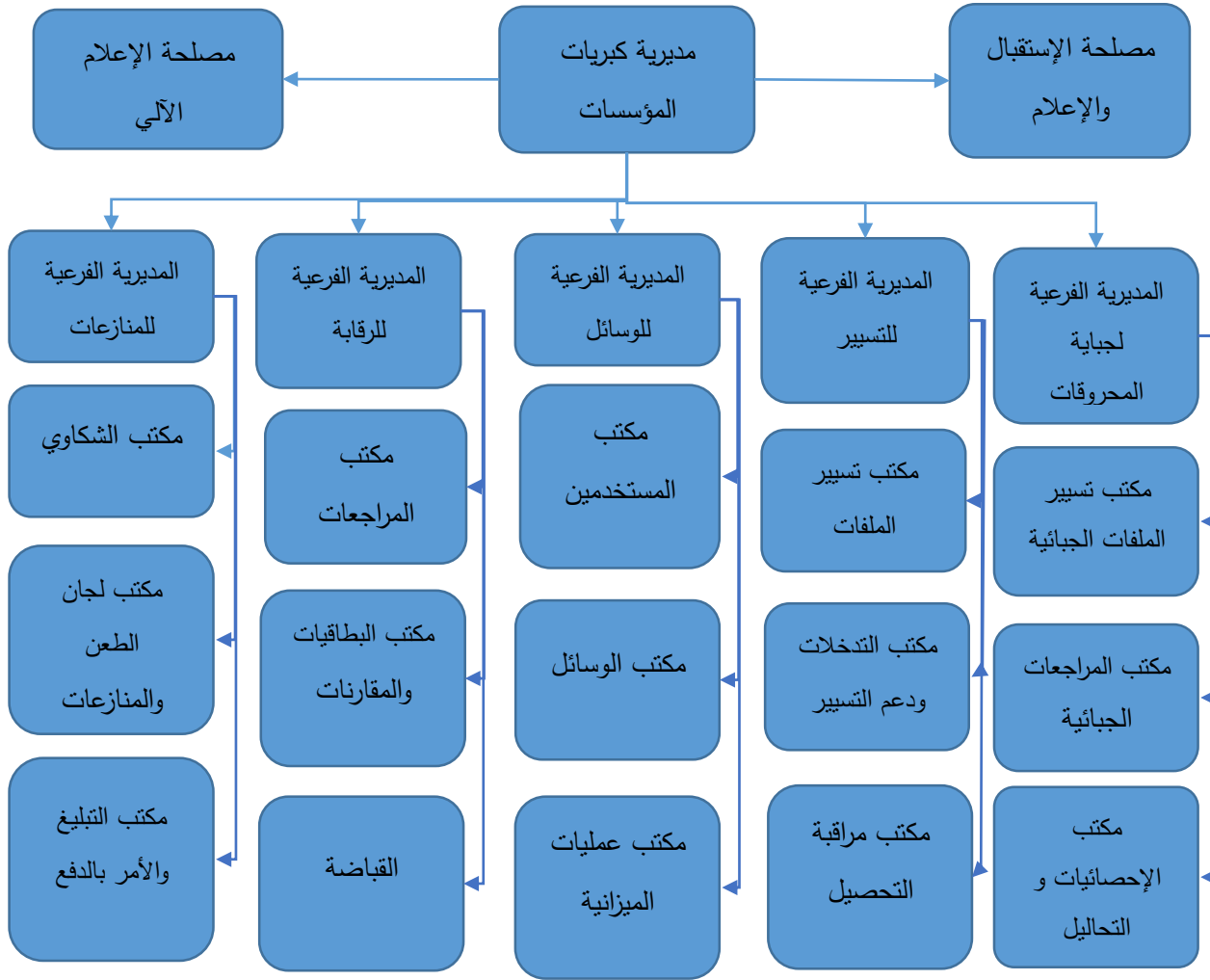
¹ أحسن ركي سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 26.

² المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services>

exterieurs/237-2014-05-27-15-01-59، 2023/03/10، 14:35.

- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها؛
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها وإستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها؛
- ضمان تسيير المستخدمين وتقييم الإحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات لميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان مهمة إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- نشر المعلومات والآراء إتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: برازي معمر، إصلاح الهياكل الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي والحد من الغش والتهرب الضريبيين، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، بويرة، 2014/2015، ص 39.

المطلب الثاني: مركز الضرائب (CDI)

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 لاسيما المواد 31-32، حيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي الذي لا يقل رقم أعمالهم عن 8000000 دج¹، والغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

¹ بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021/06/02، ص 298.

أولاً- مهام مركز الضرائب:

مكلف بمجموعة من المهام تتمثل في:¹

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- تعويض قروض الرسوم وتنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض وإستخراج النقود؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها وإستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها، كما تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تضمن مهمة إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، كما تنظم المواعيد وتسيرها؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

¹ المديرية العامة للضرائب، - <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services>

exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51، 2023/03/10، 15:45.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: رسائل المديرية العامة لضرائب، العدد 2012/54، ص 02.

المطلب الثالث: المركز الجوارى للضرائب (CPI)

تم الإنطلاق فيه سنة 2006 من خلال إفتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضعه حيز العمل بعد ذلك لمركز الضرائب، ويعتبر المركز الجوارى للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية (الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنه)، وكذا الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية ويهدف إنشاء المركز الجوارى

للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حالياً (المفتشيات و القباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة، وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.¹

أولاً- مهام المركز الجوارى للضرائب:

هو مكلف بمجموعة من المهام تتمثل في:²

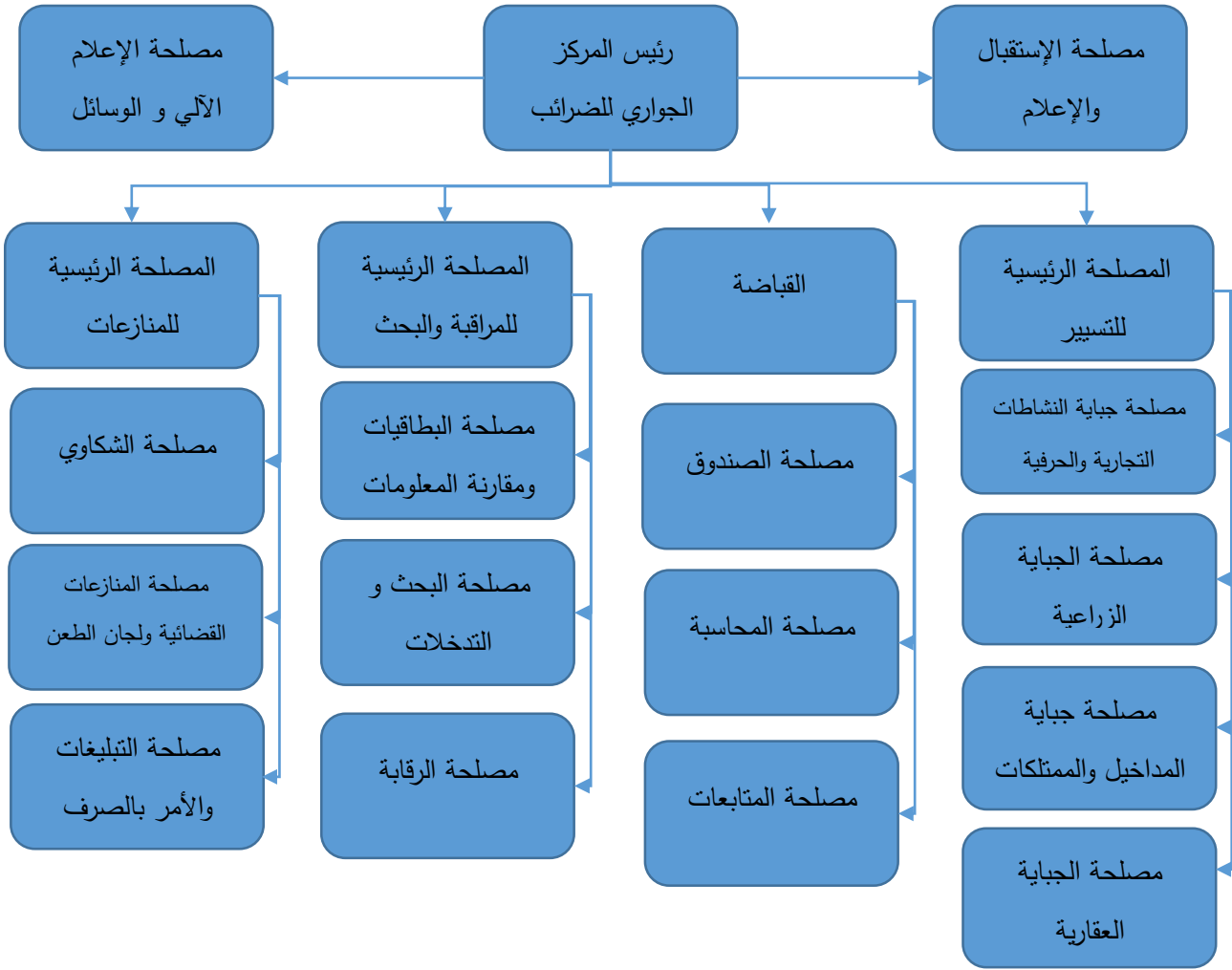
- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والمستثمرات الفلاحية؛
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر يرسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها؛
- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها، كما تدرس طلبات التخفيض الإداري؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تضمن مهمة إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة وتنظيم المواعيد وتسييرها؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص المراكز الجوارية للضرائب.

¹ سعيدي بن شهرة وقمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services->

[exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-53-32/exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32)، 2023/03/11، 11:37.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي لضرائب



المصدر: رسائل المديرية العامة لضرائب، العدد 2013/71، ص 02.

خلاصة الفصل الثاني:

العصرنة هي عملية إدخال تغييرات نحو الأحسن، وعليه هو العمل على سد الثغرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق، من أجل رفع المردودية وفعالية الأداء وتفعيل الرقابة الجبائية التي تسعى إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ويتجلى ذلك في الإصلاحات التشريعية التي جاءت سواء لتبسيط وعصرنة النظام بإحداث ضرائب عصرية وتخفيف الإجراءات لتضاهي بذلك الأنظمة الجبائية في الدول المتقدمة، كما قامت أيضا بإنشاء هياكل إدارية جديدة والتزود بالتجهيزات المتطورة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة التي تبنها برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.

الفصل الثالث: الدراسة

التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق للجانب النظري في الفصلين السابقين لكل من الرقابة الجبائية وعصرنة الإدارة الجبائية، أردنا التطرق في هذا الفصل إلى الدور الحاسم الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين عمليات جمع الضرائب وكذا تحسين الرقابة الجبائية ومع توفير خدمات ذات جودة أفضل، وكذا دعم البحث بدراسة ميدانية لإسقاط الجانب النظري على الواقع وإعطائها بعداً آخر، وهي دراسة إحصائية تستند على أسس وقواعد علمية حيث تم استخدام الإستبيان كأداة من بين الأدوات المستخدمة بشكل شائع في البحث العلمي الحديث، عن طريق توزيع إستبيانات على العينة المختارة للدراسة التي تتمثل في موظفي مركز الضرائب ورؤساء المصالح ومدراء مركز الضرائب، وذلك بغية حصر عينة الدراسة في الأشخاص المطلعين على عصرنة الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في دعم الرقابة الجبائية، وبالتالي تكون هذه الفئة هي المخول لها ودون سواها للإجابة على ما تضمنه هذا الإستبيان من تساؤلات، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث، وهذا ما سنطرق إليه في هذا الجزء وذلك من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال

المبحث الثاني: التعريف بالهيئة محل الدراسة

المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات

المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال

في إطار عصرنة الإدارة الجبائية تم إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا رقميتها من أجل تحسين طرق التسيير وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة الإدارة الجبائية SAP

تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيق جملة من أهداف، ومن أهمها تفعيل الرقابة الجبائية والعمليات الخاصة بالتحصيل، ولذلك عملت على إقتناء تطبيقات من برمجيات وأنظمة حديثة تتكيف مع متطلبات الحالة، والتي نجد من بينها النظام المعلوماتي SAP.

أولاً- تعريف نظام SAP:

حيث يعتبر إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية مهمة، وهي تتطلب تكيف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي.¹

مرحلة أولية تم توظيف والإستعانة بمكتب إستشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للإحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة، وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى وإعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب في الأخير توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) Indra-sistemas قصد إقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي. **ثانياً- يتشكل هذا المشروع:**

يتشكل من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP) ، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع برمجة العناصر الآتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

ثالثاً- تنظيم المشروع:

تم تنظيم المشروع حالياً في خمس ورشات:

- ورشة الإدماج الوظيفي: وتتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:
- المجموعة 01: إستقبال المكلف بالضريبة.
- المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.

¹ المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation->، 2023/03/23،

المجموعة 03: الوعاء والتصفية.

المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة.

المجموعة 05: الرقابة الجبائية.

المجموعة 06: المنازعات.

المجموعة 07: الإشراف.

- ورشة ترحيل وإسترجاع المعطيات.

- ورشة الواجهات.

- ورشة الهندسة والهندسة التقنية.

- ورشة الإيرادات/ توزيع.

- ورشة التكوين.

- خلية التخطيط نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

رابعا- أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

- يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي يتوفر عليها هؤلاء؛

- معالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛

- كما يهدف إلى التكلّف بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والإجتهد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

- العمل على إدراج تكنولوجيا جديدة للإعلام والإتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

خامسا- النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP:

تتقرب المديرية العامة للضرائب من وراء هذه المنظومة المعلوماتية العديد من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

فيما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية إبتداء من إستقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛

- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة؛

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح والمصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛

- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛

- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- مركزية قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- محاربة الإقتصاد الموازي وغير القانوني؛
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛
- إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

المطلب الثاني: رقمته الإدارة الجبائية لتبسيط الإجراءات الإدارية

وضع حيز التطبيق إدارة إلكترونية مؤسسة على استخدام تقنيات الإعلام الآلي والاتصال تسمح بتكليف جميع أساليب العمل مع الممارسات العالمية لإستراتيجية المؤسسات لمواجهة العولمة وكذلك تلبية لمخطط التنظيمي الجديد للإدارة الجبائية الذي عرف إحداث هيكل جديدة كمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب وزيادة إتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب إمكانيات مادية وعصرية.

في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص، فيما يلي:¹

أولاً- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب:

المشرع الجزائري وضع بوابة إلكترونية تسمح بالولوج إلى المديرية العامة للضرائب تتضمن هذه البوابة كل ما يتعلق بالمكلف بالضريبة وإدارة الضرائب من التشريعات الجبائية التي تتضمن (الإتفاقيات الجبائية، قوانين المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية، منشور وتعليمات، الوثائق الجبائية كالكتيبات الجبائية، المواثيق، أخلاقيات المهنة لموظفي الإدارة الجبائية... إلخ)²، وأنواع التصريحات الجبائية، وكل جديد فيما يخص الضرائب وذلك باعتبار أن القوانين المالية والجبائية يتم تحيينها من فترة إلى أخرى، ناهيك عن إمكانية إرسال المكلفين سواء المعنويين أو الطبيعيين لمختلف إستفساراتهم عبر الرسائل الإلكترونية.

¹ خياطي منصور، رقمته الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص 58.

² بن عزوق منير ومسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020/12/31، ص 524.

ثانيا- إنشاء الصحيفة الجبائية والترقيم الجبائي:

1- الصحيفة الجبائية:

تؤسس صحيفة جبائية تتضمن مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، تقوم مصالح الإدارة الجبائية بالإطلاع على الوثائق والمعلومات والمراجع التي تجمعها وتحللها وتعالجها قصد القيام بمهامها، ويتعين على الإدارة الجبائية إتخاذ كل الإجراءات التي تسمح بتفادي كل إستعمال سيء أو تدليسي للوثائق والدعائم المعلوماتية التي تم جمعها وكذا كل التدابير وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بأمن العتاد قصد ضمان حفظ الوثائق والمعلومات.¹

2- الترقيم الجبائي:

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين أو معنويين) خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الأنترنت من خلال العنوان الإلكتروني التالي WWW.mfdgi.gov.dz لهذا الغرض، تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة:²

- بمتابعة معالجة طلباتهم المتعلقة بالترقيم الجبائي؛
- بإصدار شهادة الترقيم الجبائي؛
- بالمصادقة على رقم التعريف الجبائي؛
- بإدخال الإستفسارات المتعلقة بالترقيم الجبائي.

ثالثا- البوابة الإلكترونية جبائتك:

يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب من الآن فصاعدا اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير والنجاعة.

يمكن تلخيص مميزات النظام المعلوماتي "جبائتك" فيما يلي:³

1- فيما يخص الإدارة الجبائية:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من إستقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الخاضعة؛

¹ القانون رقم 05-16، المتضمن لقانون المالية لسنة 2006، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2005 العدد 85، المادة 43، ص 15.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 2018/90، ص 08.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 2017/85، ص 07.

- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة المعلومات الواردة عن بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثقة للدراسات الإستكشافية والتحليلية وإتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2- فيما يخص المكلفين بالضريبة:

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزمة الجبائية المحينة مع إلتزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى إستماراته التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه؛
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
- طلب الشهادات الجبائية؛
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط،... وغيرها)؛
- طلب إمتيازات جبائية.

رابعا- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين:

البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش هي قاعدة معطيات للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، وعندما ترتكب المخالفة من طرف شخص معنوي يمتد هذا التسجيل إلى ممثليه القانونيين، ويتم تزويد هذه البطاقة من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة وبنك الجزائر تتولى مصالح المديرية العامة للضرائب تنظيم وتسيير البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش من خلال إنشاء قاعدة معطيات ممرزة للبطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش وتحيينها وإدارتها كما تقوم بحفظ المعطيات على دعائم مغناطيسية ومادية.¹

¹ كميلية بوكرة، إنعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006/2022)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، سنة 2023، ص 336.

خامسا- البوابة الإلكترونية مساهمتك:

مساهمتك بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة استخدام خدمات البوابة الموجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة.

البوابة بصدد تحسن مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات، ولهذا فنحن نعول على المشاركة الفعالة للمكلفين موجهة للإصغاء على العنوان الإلكتروني moussahamatic@mf.gov.dz بالضريبة الذين خصصت لهم خدمة التالي:¹

عند الإنتهاء من إجراءات الإنخراط في بوابة مساهمتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن، أين تقدم له العديد من الخدمات المتمثلة في:

- إكتتاب إستمارة التصريح مع الإستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي وإختيار الخيارات في شكل قوائم؛

- إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضا تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية؛

- تقديم طلب التوظيف البنكي ومتابعة معالجته؛

- إجراء دفع عن بعد للضرائب والرسوم؛

- السماح لممتلككم (المفوض مسبقا) بتنفيذ جميع أنشطة التصريح والدفع الآمن عبر الإنترنت؛

- الوصول والإطلاع على إستمارات التصريحات المودعة؛

- الإطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف،... وغيرها) بالإضافة إلى إمكانية تعديل البيانات الشخصية؛

- تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة إكتتابا صحيحا وفقاً للقواعد الضريبية المحينة بالإضافة إلى نظام إرسال التصريحات والدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط.

يمكن تلخيص مميزات نظام المعلوماتية "مساهمتك" فيما يلي:

- مجانية وسهولة الوصول إليها بإستخدام تلقائي؛

- أمنة مع أقصى قدر من سهولة الولوج والجاهزية؛

- مساعدة لتسهيل الإستخدام والمرافقة العملية في إدخال البيانات، وفقاً للقواعد الجبائية المحينة والتي من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق؛

¹ المديرية العامة للضرائب، مساهمتك،

- جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال القضاء الخاص؛
- يوفر أفضل تعقب وتحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسله؛
- التسديدات المنجزة؛
- توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة.

المطلب الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التوجهات الإستراتيجية التي ستلجأ إليها الإدارة الجبائية لتحقيق فعالية أكبر على مستوى الرقابة الجبائية ومن ثم الحديث عن الإنتقال من الرقابة التقليدية نحو الرقابة الإلكترونية. أولاً- التوجهات الإستراتيجية لرقابة الجبائية:

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية ونتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به، و في هذا الصدد يعتبر "البحث عن المعلومات الخارجية" عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الإطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة، وكل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية.¹

1- الأبحاث الجبائية الخارجية:

البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضع بين أيدي المصالح العملياتية من أجل تسخيره في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية. لهذا الغرض ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة.

2- عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:

تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة بناء على الملاحظات والسلوكيات الإحتيالية، ويرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية والتي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، بالإضافة إلى هذه الأدوات تستند الإدارة الجبائية على إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات من أجل عقلنة برمجة الرقابة الجبائية.

3- تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:

وضع إستراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في إختيار نوعية الرقابة المتبعة حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 2012/64، ص 07.

عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات إسترداد الرسم على القيمة المضافة، وأما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة من جهة المداخل المصرح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى لممتلكاتهم ووضعيتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة، وفضلا عن ذلك يتوجب على الإدارة المركزية والمصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.

4- تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:

تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

5- إنجاز عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:

يمثل هذا المحور مركز إهتمام الإدارة الجبائية إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعينين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، أما فيما يخص المحققين الآخرين فسوف يستفيدون من ملتقيات تكوينية من أجل تحسين كفاءاتهم.

ثانيا- الإنتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية:

الرقابة التقليدية تركزت على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ فإن الرقابة الإلكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية إكتشاف الإنحراف أو الخطأ، وعملية تصحيحه كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الإنحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين، والموردين، والمستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية، والولاء الإلكتروني، سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر إقتربا من الرقابة القائمة على الثقة¹ وهذا ما يمكن أن يحقق لها مزايا كثير يمكن تحديدها بالنقاط التالية:²

- الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية باعتبارها رقابة آنية ومستمر بدلا من الرقابة الدورية مما تؤدي إلى تقليص الوقت والجهد؛

- كما أن نتائجها مؤكدة نظرا لجودة ودقة المعلومات المحصل عليها وتركز على درجة عالية من الشفافية؛

- توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردين، الشركات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية؛

¹ عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 82.

² تومي سمية وبن اعمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 37، سنة 2019، ص 245-246.

- تقليص أهمية الرقابة القائمة على المدخلات والعمليات والأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج، فهي إذا أقرب إلى الرقابة بالنتائج؛
- تساعد على إنخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في الشركة إلى حد كبير، فهي نمط الرقابة الذي يمكن وصفه بنمط الكل يعرف ماذا هناك؛
- تمكين المفتش بالقيام بعملية الرقابة دون التنقل إلى عين المكان ويتم ذلك بالإعتماد على البرامج المعلوماتية لتحديد الإنحرافات؛
- عند إكتتاب التصريح فإن البيانات تخضع لإجراء الرقابة الذي يهدف إلى تحسين موثوقية البيانات، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة لا تحكم على الإمتثال الجبائي لمحتوى التصريح، وإنما يتم إرجاع عملية تقييمه إلى المصالح المختصة، وعلى هذا النحو يتم الحفاظ على المبدأ التصريحي للنظام الجبائي في وظائف البوابة؛
- يتم القيام ببعض المراقبات المتعلقة بمدى تناسق البيانات أثناء إكتتاب التصريح؛
- فيما يتعلق بغرامات التأخير يتم المطالبة بها وحسابها تلقائياً، حيث أن التاريخ المرجعي هو تاريخ البوابة الذي يتم تعديله مع المنطقة الزمنية للجزائر.

المبحث الثاني: التعريف بالهيئة محل الدراسة

في إطار عصنة الإدارة الجبائية وسعيها لتقريب المسافة بينها وبين المكلفين بالضريبة وكذا عصنة الهيكل القديمة لإدارة الضرائب تم إنشاء مركز الضرائب، وسنستعرض في هذا المبحث نبذة عن مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج التي تمت فيه الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب برج بوعريريج

هو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري والتكفل الأحسن للمكلفين الخاضعين له، تم إفتتاحه في 2 ديسمبر 2012 ويقع في وسط ولاية برج بوعريريج، كما يعتبر من الصنف الثالث، وهو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، التحصيل، المراقبة والمنازعات.

يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي والذين يفوق رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يتكون مركز الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

أولاً- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ :

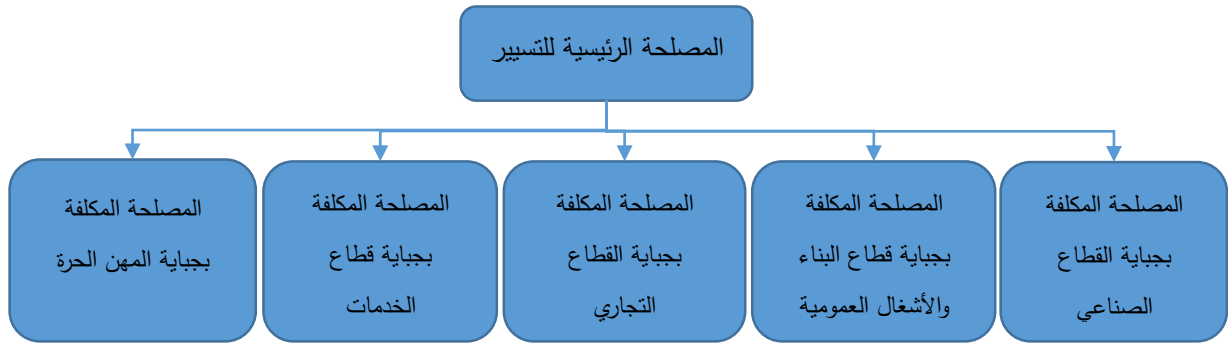
- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية ودراسة الأولوية للاحتجاجات؛

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛

- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات ومراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على إنسجامها.
- تعمل على تسيير:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

الشكل رقم 05: فروع المصلحة الرئيسية للتسيير



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ماسبق ذكره

ثانيا - المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل إستغلالها؛
- إقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية.
- تعمل على تسيير:

1- مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها وإستردادها من أجل إستغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2- مصلحة البحث عن المادة الضريبية: التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الإطلاع؛
- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان إنطلاقا من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

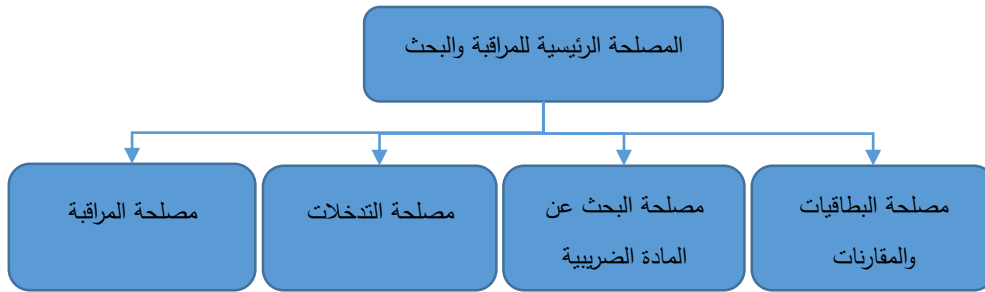
3- مصلحة التدخلات: التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات إنطلاقاً من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

4- مصلحة المراقبة: التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

الشكل رقم 06: فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ماسبق ذكره

ثالثاً- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات إسترجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير:

1- مصلحة الإحتجاجات: وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها وإسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر؛
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الإقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

2- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بـ:

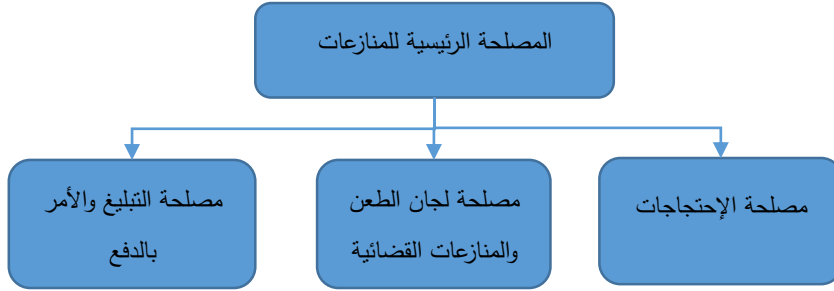
- دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة وإختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

- المتابعة بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

الشكل رقم 07: فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ماسبق ذكره

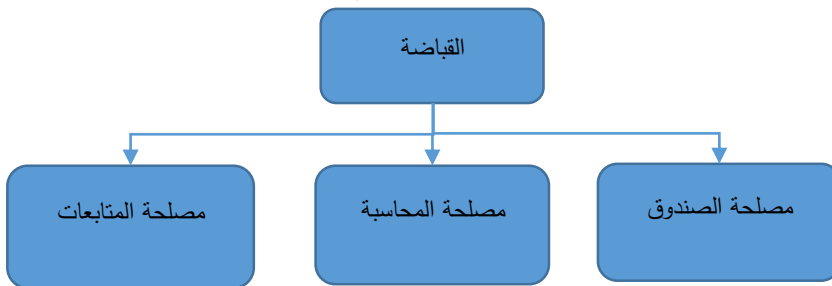
رابعا- القباضة: وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات.

الشكل رقم 08: فروع القباضة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ما سبق ذكره

خامسا- مصلحة الإستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

سادسا- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: مجال إختصاص مركز الضرائب

سنحاول في هذا المطلب التطرق للأشخاص التابعين لمركز الضرائب وكذا الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب.

أولا- الأشخاص التابعين لمركز الضرائب:

- المؤسسات غير التابعة لمديرية كبريات المؤسسات.
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والذي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج.
- المؤسسات الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.
- الأنشطة الخاضعة إجبارا لنظام الحقيقي:
 - أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛
 - أنشطة إستيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
 - أنشطة شراء وإعادة البيع على حالها الممارسة حسب شروط البيع بالجملة؛
 - الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛
 - الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
 - أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
 - القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛
 - الأشغال العمومية والري والبناء.

ثانيا- الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب:

- تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي والتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية؛
 - الضريبة على أرباح الشركات؛
 - الرسم على القيمة المضافة؛
 - الرسم الداخلي على الإستهلاك؛
 - رسم المرور؛

- الرسم على النشاط المهني؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على الرواتب، الأجور والعلاوات؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيعات أرباح الأسهم لشركاء؛
- حقوق الطابع.

المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات

سنقوم خلال هذا المبحث بتعريف مجتمع الدراسة وخصائص أفراد عينة الدراسة، وسنستعرض الأدوات التي تم استخدامها في جميع البيانات والأساليب الإحصائية التي تم توظيفها في تحليل هذه البيانات، وفي النهاية ستتم عملية تحليل وتفسير البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS²⁶).

المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة

في هذا الإطار سنحاول التطرق إلى منهجية الدراسة بمختلف جوانبها، بعرض المنهج المتبع وتعريف بمجتمع الدراسة وعينة الدراسة بالإضافة إلى نموذج الدراسة والأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة.

أولاً- منهج ومجتمع وعينة الدراسة:

سننتظر في هذا العنصر إلى منهج ومجتمع وعينة الدراسة كما يلي:

1- منهج الدراسة:

دراسة منهج خاص بها، والمنهج هو: الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما أي أنه أسلوب التفكير والعمل يعتمد على الباحث لتنظيم أفكار وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى النتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة.¹

بناء على طبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يقوم بالدراسة الظاهرة ووصفها بشكل دقيق ولا يقتصر هذا المنهج على جمع البيانات بل يتعداه إلى تحليلها وتفسيرها للوصول إلى إستنتاجات يبني من خلالها الباحث التصور المقترح بحيث يزيد رصيدها معرفياً عن الموضوع.

2- مجتمع الدراسة

يتمثل المجتمع في هذه الدراسة على الموظفين العاملين بمركز الضرائب والذين لديهم خبرة في مجال الرقابة الجبائية.

3- عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة دراسة المجتمع بكامله نستعين بمجموعة صغيرة "العينة" والتي سنسلط عليها دراستنا، وعند الوصول إلى النتائج يمكن تعميمها على جميع أفراد المجتمع بإعتبار العينة جزء من مجتمع الدراسة. في دراستنا هذه إتمدنا على عينة من موظفي مركز الضرائب ببرج بوعربريج الذين لديهم خبرة في هذا المجال حيث تم إختيار عينة مكونة من 35 موظفاً تم توزيع الإستبيان عليهم للإجابة عليه.

¹ محمد سرحان علي المحمودي، *مناهج البحث العلمي*، دار الكتب، الطبعة الثالثة، 2019، ص 35.

ثانياً: وصف أداة الإستبيان والتعريف بالمتغيرات الدراسة:

سنتطرق في هذا العنصر لوصف أداة الإستبيان والتعرف على متغيرات الدراسة.

أولاً- وصف أداة الإستبيان:

1- تصميم أداة الإستبيان:

تم الإعتماد على الإستبيان ليساعد على جمع البيانات وعند تصميمه قمنا بمراعات ما تم تناوله في الجانب النظري وكذا الإستعانة بالدراسات السابقة. حيث قمنا بعرضه في شكله الأولي على الأستاذ المشرف و مجموعة من الأساتذة الأكاديميين في الكلية كمحكمين (أنظر الملحق رقم 01) على الإستبيان الخاص بنا لإملاكهم الخبرة في مجال الجباية وأخذ آرائهم قبل توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مركز الضرائب برج بوعريريج من خلال حذف بعض الفقرات وإضافة بعض التعديلات إلى غاية الوصول إلى بناء إستبيان بشكله النهائي (أنظر الملحق رقم 02) مكونا من 23 سؤالاً والمقسمة إلى جزئيين وذلك على النحو التالي:

أ- الجزء الأول: المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية للمستجوبين (موظفي مركز الضرائب) ويضم متغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية والوظيفة).

ب- الجزء الثاني: يتعلق بالمحاور الرئيسية للدراسة ويشمل ثلاثة محاور

الجدول رقم 08: محاور الإستبيان مع عدد عبارات المحاور

عدد المحاور	إسم المحور	أرقام العبارات	عدد العبارات
01	الرقابة الجبائية	من 01 إلى 07	07
02	عصرنة الإدارة الجبائية	من 01 إلى 08	08
03	عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية	من 01 إلى 08	08

المصدر: من إعداد الطالبين

كما تمت مراعاة عدة إعتبرات لتصميم الإستبيان والمتمثلة في:

- تكون الأسئلة بسيطة ومفهومة وخالية من التعقيد لتحسين ردود المستجوبين؛
- الإعتماد على مقياس ليكرت بحيث يقابل كل سؤال قائمة بدائل (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) لإعطاء قدر من الحرية للعينة عند الإجابة عليها.

الجدول رقم 09: درجات مقياس ليكرت

/	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن النسبي	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معلومات المقياس

لتسهيل تحليل ومناقشة آراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاور الإستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة على عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

الجدول رقم 10: مستويات الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	المجال	المستوى
1	من 1 إلى 1.80	منخفض جدا
2	من 1.81 إلى 2.60	منخفض
3	من 2.61 إلى 3.40	متوسط
4	من 3.41 إلى 4.20	مرتفع
5	من 4.21 إلى 5	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المرجع: bougie, & sekaran. (2016). Research methods for business: A skill-building approach (17th Ed). John wiley & Sons Ltd

2- نشر وإدارة الاستبيان:

بعد أن تم إعداد الاستبيان بشكله النهائي قمنا بتوزيعه توزيعاً يدوياً على العينة المقصودة من موظفي مركز الضرائب ببرج بوعريريج من أجل الإجابة على الأسئلة والاستعانة بها في تحليل النتائج.
ثانياً - متغيرات الدراسة:

هذه الدراسة تناولت عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية إذ يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع كالتالي:

1- المتغير المستقل: هو المتغير الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يمكن لهذا الأخير أن يؤثر على المتغير المستقل وبالنسبة لهذه الدراسة فالمتغير المستقل هو الإعتماد على عصرنة الإدارة الجبائية.

2- المتغير التابع: هو الذي يتأثر بالمتغير المستقل، ويعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة هي الرقابة الجبائية
ثالثاً - البرامج المستخدمة في الدراسة:

تم إختبار ومعالجة أداة الاستبيان وفق طرق إحصائية عديدة وللوصول لنتائج المرجوة من الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.26) وهو عبارة عن حزمة برمجية تستخدم لتحليل الإحصائي للبيانات، تقدم هذه الحزمة مجموعة مميزة من الخدمات والتحليلات الإحصائية والتي تسمح للباحثين من جمع وتبويب البيانات التي تخص عينة الدراسة لتحليلها على شكل جداول وأشكال إحصائية تساعدنا للوصول إلى مجموعة من النتائج وأجوبة للإشكالية المطروحة.

رابعاً - دراسة خصائص عينة الدراسة:

تم توزيع 46 إستمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين العاملين بمركز الضرائب بولاية برج بوعريريج، وقد بلغت الإستمارات الصحيحة 35 إستمارة بنسبة إستجابة 76.09 % وهي نسبة جيدة لإجراء التحليل الإحصائي عليها، والجدول التالي يوضح لنا طرق توزيع إستمارات عينة الدراسة:

الجدول رقم 11: طرق توزيع إستمارات الإستبيان

الإستمارات الموزعة	الإستمارات المسترجعة	الإستمارات الملغاة	الإستمارات الخاضعة للدراسة
46	42	07	35
% 100	% 91.30	% 15.22	% 76.09

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الإستمارات الموزعة والمسترجعة

خامسا- الأدوات المستخدمة:

تم إختبار ومعالجة أداة الإستبيان وفق طرق إحصائية عديدة حتى يمكن إستخدامها بشكل صحيح وبطريقة تسمح لنا بجمع معطيات دقيقة حول الظاهرة المدروسة والوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة:

1- إختبار الثبات والصدق: وذلك بالإستعانة بمعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات أما الصدق فيتم عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

2- إختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة توزيع بيانات العينة يتم إستخدام إختبار Shapiro_Wilk لأن حجم العينة أقل من 50 فردا.

3- التكرارات والنسب المئوية: من أجل التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

4- الأشكال والرسوم البيانية: وهي مخططات بيانية عن تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثلا (الأعمدة البيانية، الرسم البياني الدائري،...).

5- المتوسط الحسابي: يعد من أكثر مقاييس النزعة المركزية إستخداما لوصف القيمة المتوسطة لتوزيع، والمتوسط الحسابي لمجموعة من القيم هو تلك القيمة التي لو إتخذتها كل مفردة من مفردات المجموعة لكان مجموع القيم الجديدة.

6- الإنحراف المعياري: من أجل التعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة إتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لإختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في إستجابات أفراد الدراسة فكلما إقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.

المطلب الثاني: الإختبارات الأولية للإستبيان

سنتناول في هذا المطلب لمختلف النتائج المتحصل عليها من برمجية الدراسة SPSS v.26:

أولاً- ثبات وصدق الأداة:

لقياس درجة ثبات عبارات الإستبيان تم إستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ على أن تكون قيم ثبات مجموعة من العبارات أكبر من 60 % بمعنى أنها مناسبة للحصول على نفس النتائج عند القيام بنفس الدراسة ووفق ظروف مماثلة، تم التطبيق على جميع محاور وعبارات الإستبيان وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: نتائج إختبار الثبات وصدق أداة الدراسة

الإستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
جميع عبارات الإستبيان	23	0.870	0.932

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

يوضح الجدول أعلاه نتائج ثبات محاور وعبارات الإستبيان بالإعتماد على معامل ألفا كرونباخ وهذا بغية معرفة مدى ثبات نتائج كل محور بهدف معرفة إن تمت إعادة توزيع الإستبيان مرة أخرى خلال فترة زمنية مختلفة تكون بنفس النتائج. حيث نلاحظ من الجدول أن القيمة الإجمالية لجميع عبارات الإستبيان هي 0.870 التي تضم 23 عبارة وهي قيمة مقبولة إحصائياً إذ تفوق نسبة 60 % وبمعامل صدق يتم حسابه عن طريق الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا كرونباخ والذي قدر ب 0.932، ومن النتائج المتحصل عليها نستنتج أن أداة الإستبيان ثابتة وصادقة وبإمكاننا الإعتماد على بياناتها في قياس متغيرات الدراسة.

ثانياً- إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

لإجراء إختبار التوزيع الطبيعي يجب مراعاة حجم العينة، وبما أن حجم العينة 35 وهو أقل من 50 هنا

نستخدم إختبار Shapiro_Wilk.

الفرضية الصفرية: بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي

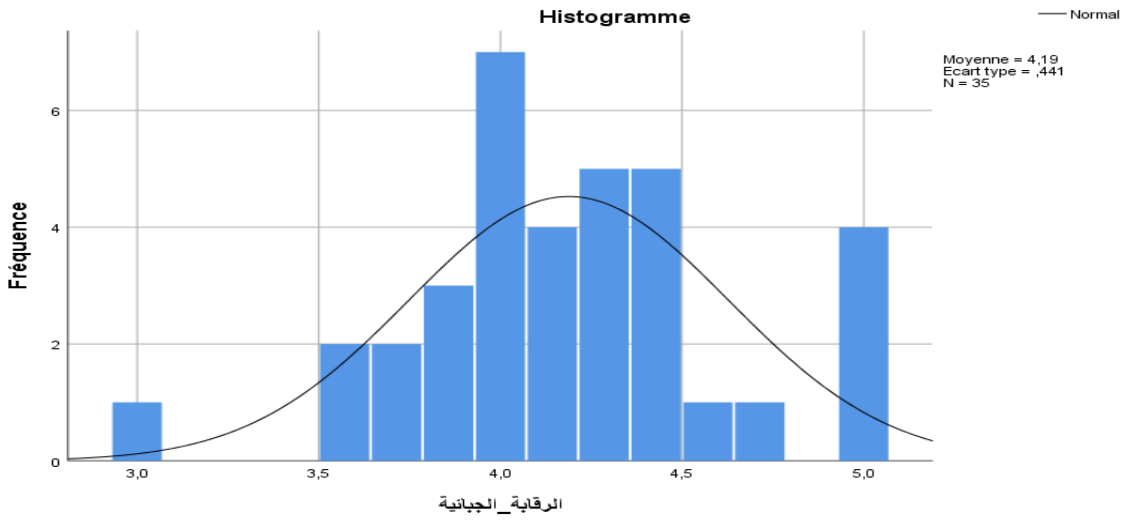
الجدول رقم 13: إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان

النتيجة	Shapiro_Wilk		كشف عن توزيع إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الإستبيان التالية
	مستوى الدلالة sig	القيمة الإحصائية	
يتبع التوزيع الطبيعي	0.145	0.953	02
يتبع التوزيع الطبيعي	0.175	0.956	03
يتبع التوزيع الطبيعي	0.498	0.972	04

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

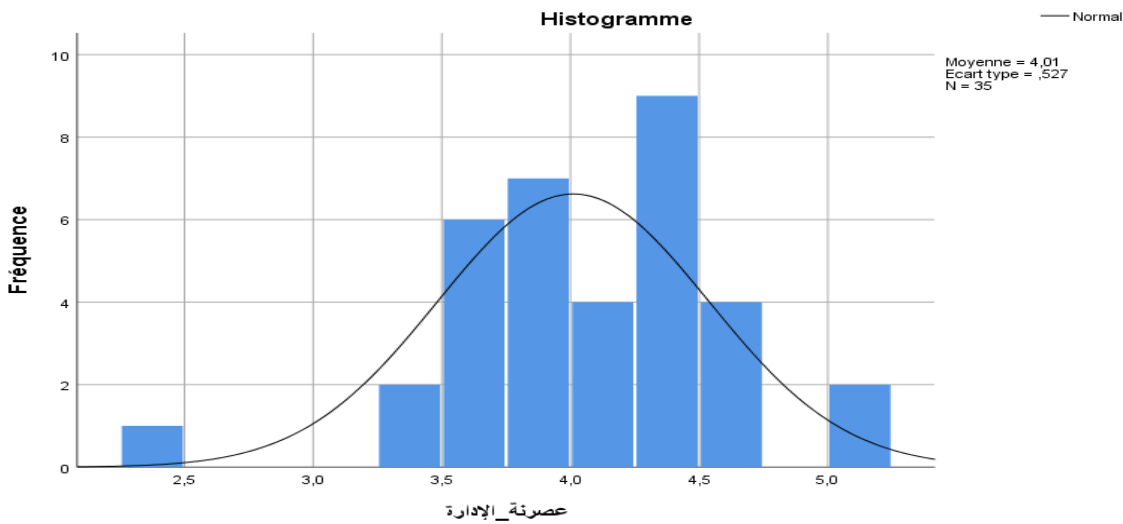
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مستويات الدلالة لمحاور الإستبيان في العينة المدروسة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي بيانات الإستبيان تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح بإستخدام الإختبارات الإحصائية.

الشكل رقم 09: إختبار التوزيع الطبيعي لمحور الرقابة الجبائية



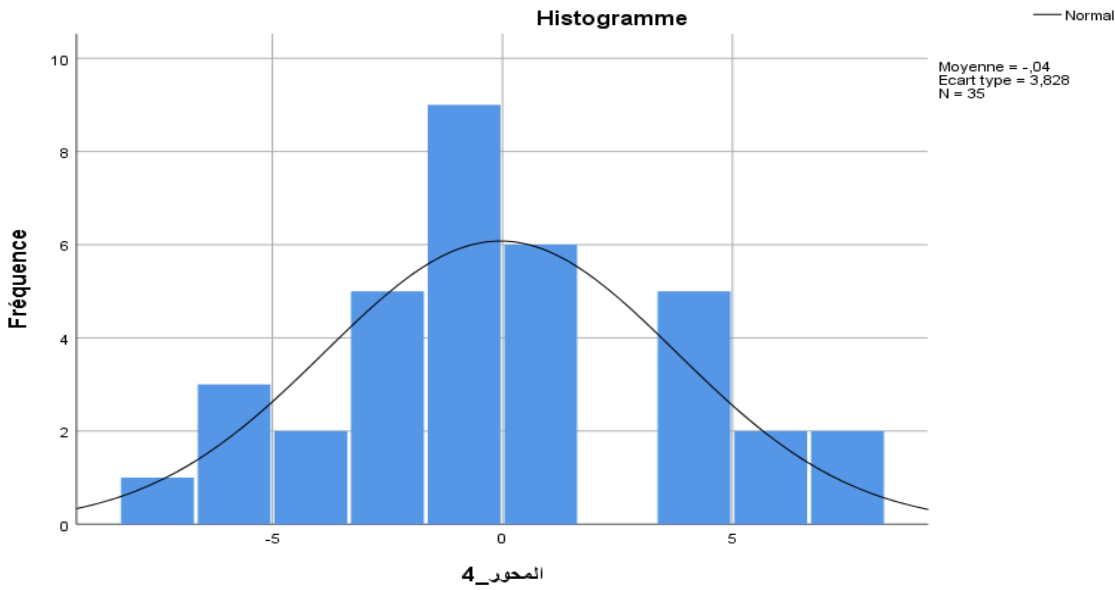
المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

الشكل رقم 10: إختبار التوزيع الطبيعي لمحور عصرنة الإدارة الجبائية



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

الشكل رقم 11: إختبار التوزيع الطبيعي لمحور عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

ثالثاً- التحليل الوصفي للبيانات العامة للمستجوبين:

تقوم هذه الدراسة وفق المميزات الشخصية للمستجوبين بحسب متغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، مدى تلقبهم لتكوين في الإعلام الآلي والوظيفة لذا قمنا بتحليلها على النحو التالي:

1- توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

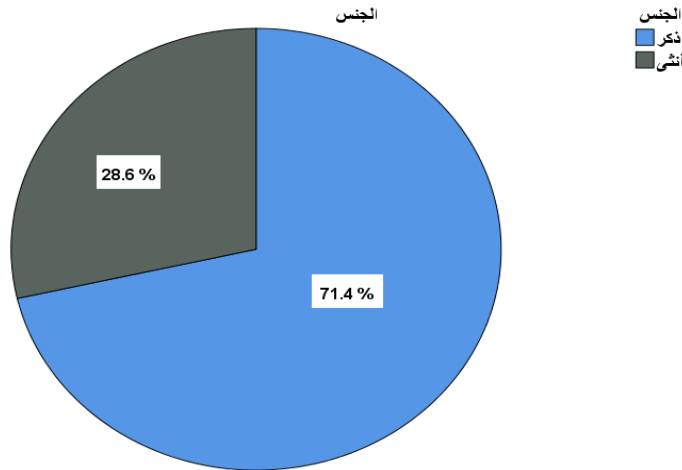
الجدول رقم 14: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس		
النسبة المئوية	التكرارات	/
% 71.4	25	ذكر
% 28.6	10	أنثى
% 100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد عينات الدراسة البالغ 35 فرداً، يتوزعون حسب متغير الجنس بعدد 25 فرداً بنسبة 71.4 % لصالح فئة الذكور وهي أكبر نسبة من فئة الإناث حيث بلغت نسبتها 28.6 % ب 10 أفراد من إجمالي أفراد العينة. وبالتالي نجد أن أغلبية عينة الدراسة تتمثل في فئة الذكور الذين يشتغلون في المناصب الإدارية لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج. كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

2- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

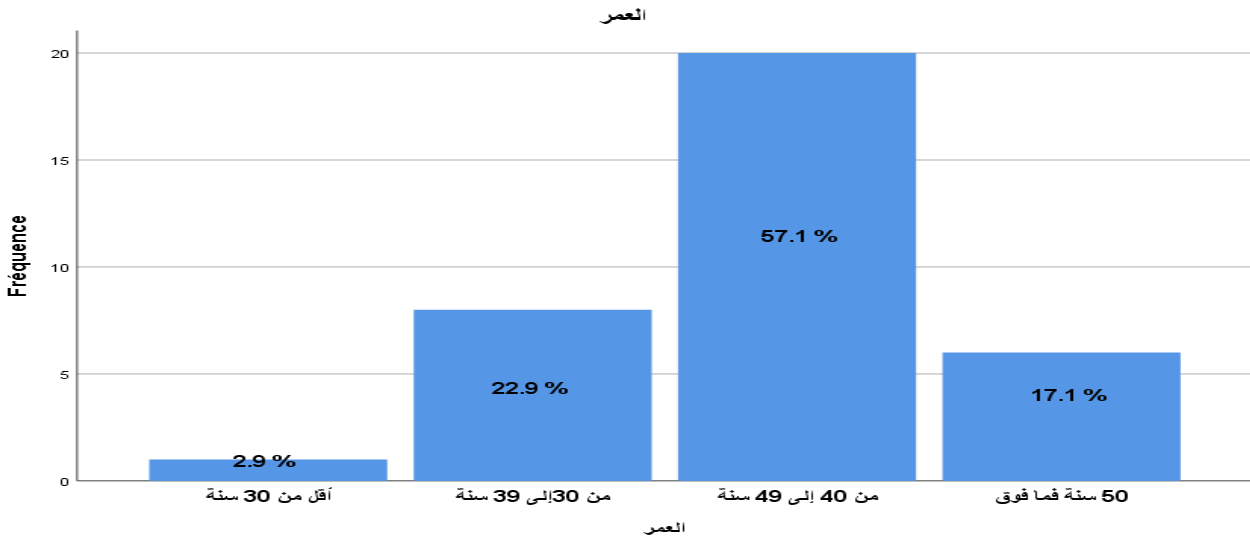
الجدول رقم 15: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر					
المجموع	50 سنة فما فوق	من 40 إلى 49 سنة	من 30 إلى 39 سنة	أقل من 30 سنة	/
35	6	20	8	1	التكررات
% 100	% 17.1	% 57.1	% 22.9	% 2.9	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من الجدول أعلاه تم تقسيم العمر إلى أربع فئات حيث نلاحظ أن ما نسبته 2.9 % والبالغ فردا واحدا أن عمره أقل من 30 سنة، وأن ما نسبة 22.9 % والبالغ 8 أفراد أن أعمارهم من 30 إلى 39 سنة، بينما بلغت نسبة المستجوبين الذين أعمارهم تتراوح من 40 إلى 49 سنة بعدد 20 فردا وما بنسبتهم 57.1 % وهي أكبر نسبة من حيث الفئات العمرية، وبعدد 6 أفراد أعمارهم فوق 50 سنة ما نسبتهم 17.1 %، وما نستنتج أن معظم المستجوبين ينتمون إلى فئة عمرية تتراوح أعمارهم من 40 إلى 49 سنة وهي الفئة التي يمكن أن تجيب على الإستبيان بشكل جيد. كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 13: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

3- توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

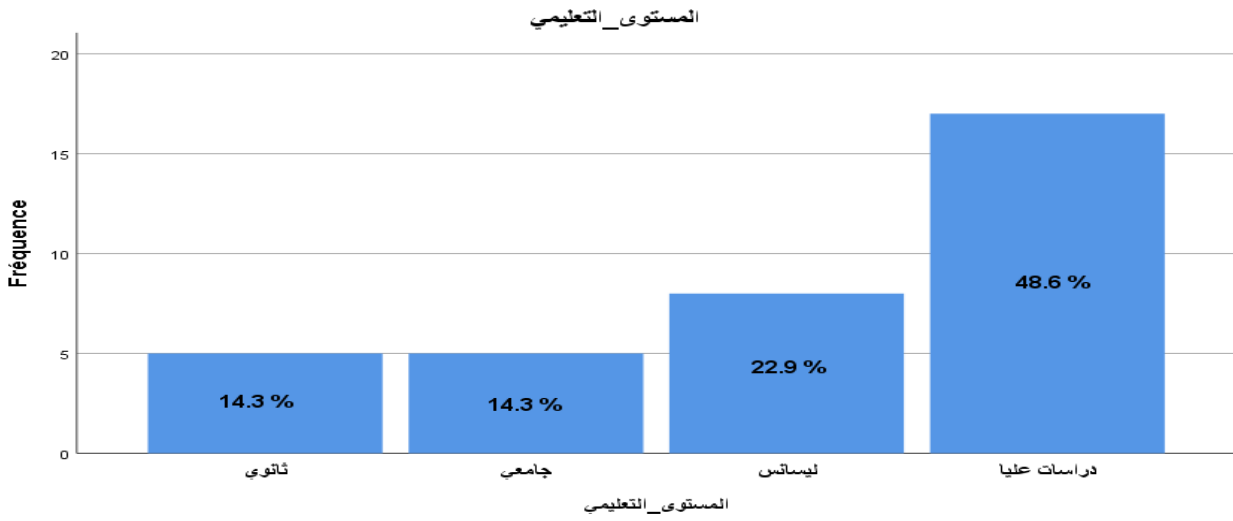
الجدول رقم 16: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي					
المجموع	دراسات عليا	ليسانس	جامعي	ثانوي	/
35	17	8	5	5	التكرارات
% 100	% 48.6	% 22.9	% 14.3	% 14.3	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المستوى التعليمي بعدد 17 فردا بنسبة 48.6 % لصالح الأفراد الذين لديهم دراسات عليا وهي أكبر نسبة من الفئات الأخرى ثم يليها حاملو شهادة ليسانس بعدد 8 أفراد ما نسبته 22.9 %، مع تساوي كل من لديهم مستوى ثانوي وجامعي بعدد 5 أفراد بنسبة 14.3 %، وما نستنتجه أن معظم المستجوبين حاملو شهادة ليسانس ولديهم دراسات عليا مما يعطي ثقة في إجاباتهم لإمتلاكهم معرفة أكاديمية (نظرية) وتطبيقية في نفس الوقت.

الشكل رقم 14: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

4- توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

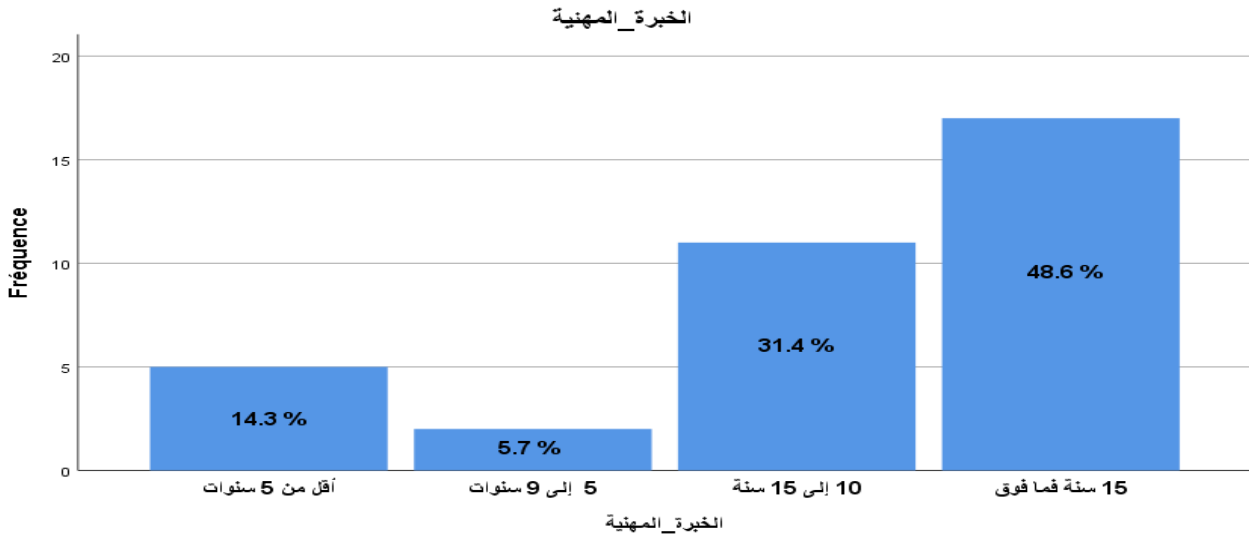
الجدول رقم 17: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية					
المجموع	15 سنة	10 إلى 15 سنة	5 إلى 9 سنوات	أقل من 5 سنوات	/
35	17	11	2	5	التكررات
% 100	% 48.6	% 31.4	% 5.7	% 14.3	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الخبرة المهنية بعدد 17 فردا بنسبة 48.6 % لصالح الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية تفوق 15 سنة وهي أكبر نسبة من الفئات الأخرى، ثم يليها وبعدد 11 فردا لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10 إلى 15 سنة وما بنسبتهم 31.4 %، ثم تأتي فئة خبرة من 5 إلى 9 سنوات بفردين فقط وبنسبة 5.7 %، وأما البقية لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ما نسبته 14.3 %، وما نستنتجه أن المستجوبين لهم فترة خبرة كبيرة تتراوح من 10 سنوات إلى أكثر من 15 سنة مما يدعم ويعطي ثقة في الإجابات التي يقدمونها بحكم خبرتهم في الميدان ودرابنتهم بموضوع الدراسة.

الشكل رقم 15: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

5- توزيع أفراد العينة حسب مدى تلقيتهم تكويناً في الإعلام الآلي:

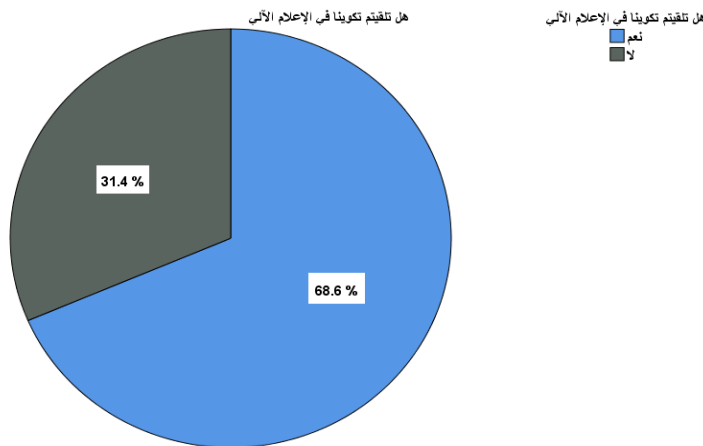
الجدول رقم 18: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدى تلقيتهم تكويناً في الإعلام الآلي

تكوين في الإعلام الآلي			
المجموع	لا	نعم	/
35	11	24	التكرارات
% 100	% 31.4	% 68.6	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المستجوبين محل الدراسة ما عددهم 24 فرداً تلقوا تكويناً في الإعلام الآلي لكيفية استخدام البرامج الخاصة بمهامهم والتي جاءت بنسبة 68.6 %، أما الأفراد الذين لم يتلقوا تكويناً في الإعلام الآلي نسبتهم 31.4 % والبالغ عددهم 11 فرداً من عينة الدراسة المكونة من 35 فرداً.

الشكل رقم 16: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدى تلقيتهم لتكوين في الإعلام الآلي



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

6- توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

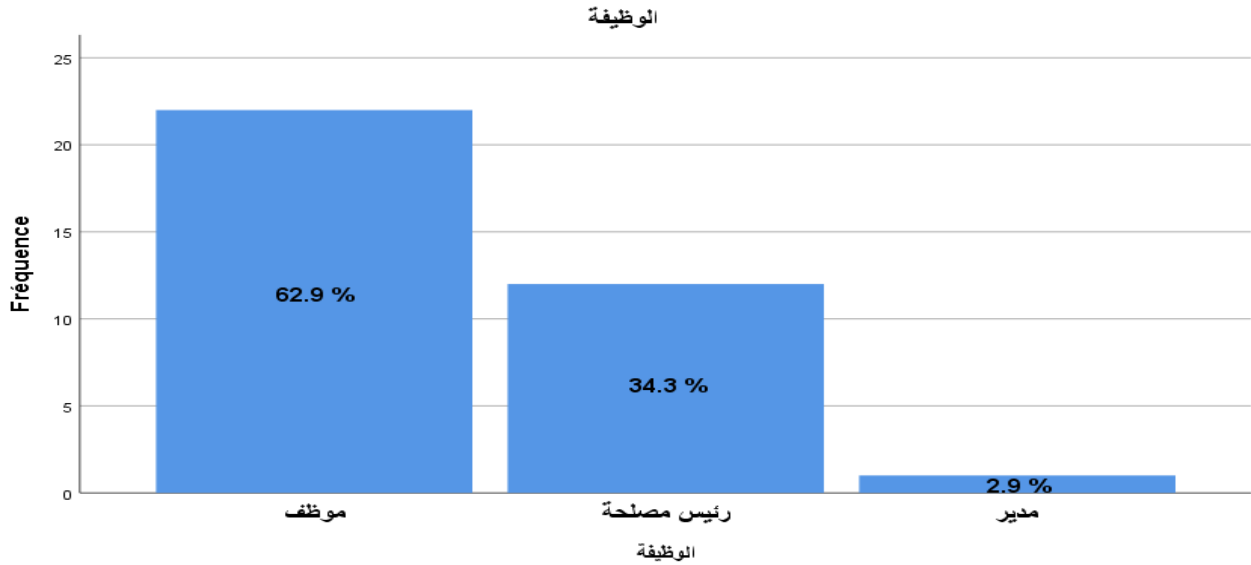
الجدول رقم 19: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة				
المجموع	مدير	رئيس مصلحة	موظف	/
35	1	12	22	التكرارات
% 100	% 2.9	% 34.3	% 62.9	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 22 فردا بنسبة 62.9 % يمتلكون رتبة موظف وهي أكبر نسبة، ثم يليها الأفراد ذوي رتبة رئيس مصلحة والبالغ عددهم 12 فردا وما نسبتهم 34.3 %، وأما أصغر نسبة جاءت لحامل رتبة المدير بفرد واحد وبنسبة 2.9 %.

الشكل رقم 17: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS v.26

رابعاً- الجدول المتقاطع:

لنتعمق أكثر في البيانات الشخصية تم إنجاز جدولين متقاطعين لتحليل أكثر دقة.

1- الجدول التقاطعي بين المستوى التعليمي و الخبرة المهنية:

كانت نتائج التقاطع بين المستوى التعليمي والخبرة المهنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: الجدول التقاطعي بين المستوى التعليمي والخبرة المهنية

المجموع	دراسات عليا	ليسانس	جامعي	ثانوي	المستوى التعليمي الخبرة المهنية
05	04	00	01	00	أقل من 5 سنوات
02	00	02	00	00	5 إلى 9 سنوات
11	07	02	01	01	10 إلى 15 سنة

17	06	04	03	04	15 سنة فما فوق
35	17	08	05	05	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المستجوبين أقل من 5 سنوات خبرة ولديهم مستوى تعليمي بعدد 5 أفراد، حيث إن فردا واحدا لديه مستوى جامعي بالإضافة إلى أربعة أفراد يتمتعون بمستوى دراسات عليا، أما المستجوبين الذين لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى 9 سنوات ويمتلكون مستوى تعليميا بفردين فقط ولديهم مستوى ليسانس، وأما بالنسبة للأفراد ذوي خبرة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة ويمتلكون مستوى تعليميا هم أحد عشر فردا، بحيث يوجد سبعة أفراد يمتلكون شهادة ليسانس مع إمتلاك لفرد واحد لمستوى ثانوي وكذا فردا آخر لمستوى جامعي، ومن جهة أخرى الأفراد الذين يمتلكون 15 سنة خبرة فما فوق هناك سبعة عشر فردا لديهم مستويات تعليمية مختلفة حيث هناك ستة أفراد يمتلكون دراسات عليا، أما أربعة أفراد يتمتعون بمستوى ثانوي، وبنفس عدد الأفراد لديهم مستوى ليسانس، أما ثلاثة أفراد فلديهم شهادة جامعية، وما نستنتجه هو أن التوظيف في السنوات الأخيرة يعتمد على الشهادة بمستوى تعليمي جامعي فما فوق لإمتلاكهم زاد معرفي يساعدهم في أداء مهامهم على أكمل وجه والرفع من كفاءة وأداء الإدارة الجبائية وإمتلاكهم المعرفة في الجبائية، بدل توظيف أفراد ذو مستوى ثانوي لإفتقارهم للمعرفة اللازمة في هذا المجال ومواجهتهم صعوبات في التأقلم عكس ذوي مستويات عالية.

2- الجدول التقاطعي بين الوظيفة والخبرة المهنية:

كانت نتائج التقاطع بين الوظيفة والخبرة المهنية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: الجدول التقاطعي بين الوظيفة والخبرة المهنية

المجموع	مدير	رئيس مصلحة	موظف	الوظيفة الخبرة المهنية
05	00	00	05	أقل من 5 سنوات
02	00	00	02	5 إلى 9 سنوات
11	00	04	07	10 إلى 15 سنة
17	01	08	08	15 سنة فما فوق
35	01	12	22	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS v.26

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المستجوبين وعددهم 5 أفراد ذوي خبرة مهنية أقل من 5 سنوات لهم رتبة موظف، أما بالنسبة لخبرة تتراوح بين 5 سنوات إلى 9 سنوات هناك فردين ذوي رتبة موظف، أما بالنسبة لخبرة مهنية تتراوح بين 10 إلى 15 سنة، أما بالنسبة إلى خبرة 15 سنة فما فوق هناك ثمانية أفراد لديهم رتبة موظف بالإضافة إلى ثمانية أفراد يمتلكون رتبة رئيس مصلحة، كما هناك فرد واحد يحمل رتبة مدير لمركز الضرائب ومما نستنتجه هو أن ترقية الموظفين تتم عن طريق الخبرة المهنية الطويلة وهذا يدل على أن مركز الضرائب يحترم قانون الترقية ويرقي على أساس الخبرة المهنية.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشتها

سنشرح في هذا المطلب إلى إختبار الفرضيات التي طرحناها مسبقا وسنناقشها من خلال الإعتماد على المتوسط الحسابي وسنظهر النتائج المتعلقة بهاته الفرضيات:

أولا- إختبار الفرضية الأولى:

سنقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني من الإستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بالرقابة الجبائية.

تنص الفرضية الأولى: تسعى الإدارة الجبائية لولاية برج بوعرييج لتحسين مستوى الرقابة الجبائية.

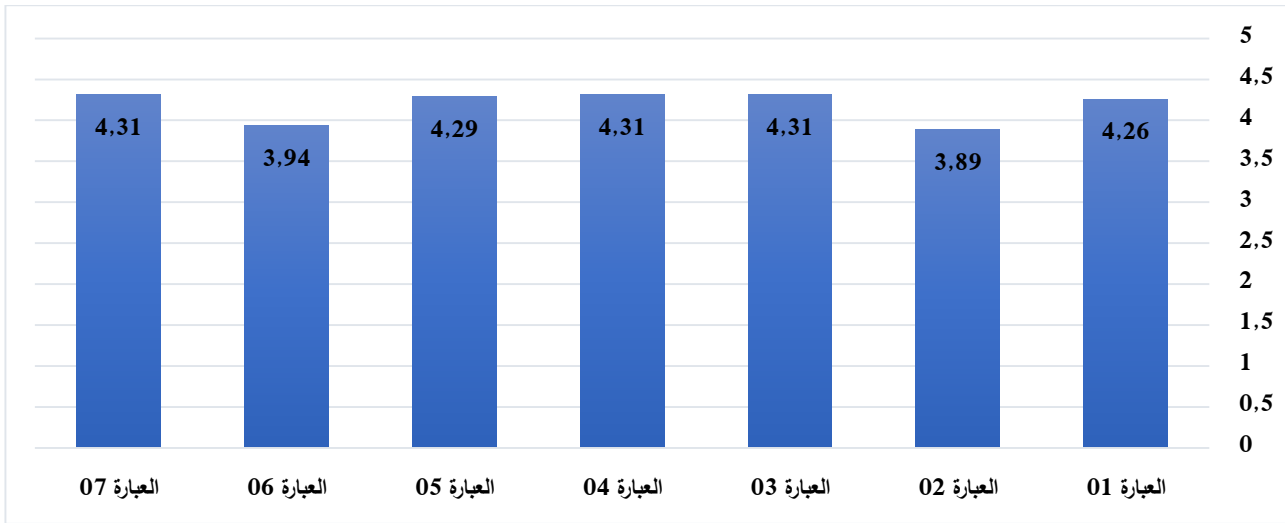
الجدول رقم 22: إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور الرقابة الجبائية

الترتيب	الإتجاه العام للموافق العينة	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم العبارة
05	مرتفع جدا	85.2	0.852	4.26	تقوم الرقابة الجبائية على فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة	01
07	مرتفع	77.8	0.993	3.89	تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية للتصريحات المقدمة من طرف المكلف	02
03	مرتفع جدا	86.2	0.676	4.31	تمثل الرقابة المعمقة كأداة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي	03
02	مرتفع جدا	86.2	0.631	4.31	تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية	04
04	مرتفع جدا	85.8	0.860	4.29	يتمثل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في إكتشاف الفرق بين الدخل الإجمالي الحقيقي والمصرح به	05
06	مرتفع	78.8	0.938	3.94	أعطى المشرع عدة ضمانات والتزامات للمكلفين وكذا عدة حقوق للإدارة الجبائية عند القيام بالرقابة الجبائية	06
01	مرتفع جدا	86.2	0.583	4.31	تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائين إيجابا على تحسين الإنتظام الضريبي للمكلفين	07
	مرتفع	83.8	0.441	4.19	كل عبارات	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات بـ 4.19 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع [3.41 – 4.20] وبإنحراف معياري قدر بـ 0.441 وهذا الأخير ذو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعماً لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 83.8%، على أنه هناك تطبيق إجراءات الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عالية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة مرتفع جداً حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم 07 بقيمة 4.31 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارة رقم 02 بمتوسط حسابي بلغ 3.89.

الشكل رقم 18: إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS v.26

من خلال التعليق على الجدول يمكن ترتيب العبارات حسب درجة أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- بالنسبة للعبارة رقم 07 "تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائين إيجاباً على تحسين الانتظام الضريبي للمكلفين" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 86.2%، وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.31 متساوياً مع العبارتين رقم 04 و رقم 03 لكن إعتبرناها في المرتبة الأولى وذلك رجوعاً للإنحراف المعياري حيث كان يبلغ 0.583 وهو أقل من الإنحراف المعياري للعبارتين رقم 04 ورقم 03، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جداً في إجاباتهم على العبارة رقم 07، وما نستنتجه هو أن تحسن الانتظام الضريبي للمكلفين راجع للمهارة والكفاءة التي يمتلكها المراقبين الجبائين.

- بالنسبة للعبارة رقم 04 "تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 86.2%، وقد احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.31 وبإنحراف معياري بلغ 0.631 وهو أقل من الإنحراف المعياري رقم 03، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جداً في إجاباتهم على العبارة رقم

04، وما نستنتجه هو أن التحقيق في المحاسبة تعتمد عليه الإدارة الجبائية لتأكد من مطابقة التصريحات التي قدمها المكلف بالمعطيات والمعلومات المادية والمحاسبية التي بحوزة الإدارة الجبائية.

- بالنسبة للعبارة رقم 03 "تمثل الرقابة المعمقة كأداة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 86.2 %، وقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.31 وبإنحراف معياري قدر بـ 0.676، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 03، وما نستنتجه هو أن مكافحة التهرب الضريبي يتم بعدة أدوات منها الرقابة المعمقة.

- بالنسبة للعبارة رقم 05 "يتمثل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في إكتشاف الفرق بين الدخل الإجمالي الحقيقي والمصرح به" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 85.8 %، وقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.29 وبإنحراف معياري قدر بـ 0.860، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 05، وما نستنتجه هو أن التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية يقارن بين الدخل الإجمالي الحقيقي والمصرح به لإكتشاف الفرق بينهما والتأكد أن المكلف لم يقوم بأي تلاعبات لتملص من دفع الضريبة.

- بالنسبة للعبارة رقم 01 "تقوم الرقابة الجبائية على فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 85.2 %، وقد احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.26 وبإنحراف معياري قدر بـ 0.852، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 01، وما نستنتجه هو أن فحص ومراقبة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين تتم عن طريق الرقابة الجبائية.

- بالنسبة للعبارة رقم 06 "أعطى المشرع عدة ضمانات والتزامات للمكلفين وكذا عدة حقوق للإدارة الجبائية عند القيام بالرقابة الجبائية" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 78.8 %، وقد احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.94 وبإنحراف معياري قدر بـ 0.852، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 06، وما نستنتجه أن عند القيام بعملية الرقابة الجبائية نجد أن المشرع قد أعطى عدة ضمانات والتزامات للمكلفين وكذا يقابلها حقوق للإدارة الجبائية وهذا لضمان سير حسن للعملية الرقابية.

- بالنسبة للعبارة رقم 02 "تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية للتصريحات المقدمة من طرف المكلف" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 77.8 %، وقد احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.89 وبإنحراف معياري بلغ قدر بـ 0.993، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 02، وما نستنتجه هو أن الرقابة الشكلية تقوم بمراقبة تصريحات المكلفين وتصحيح الأخطاء المادية لها.

- الفرضية الأولى التي تنص على: " تسعى الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريريج لتحسين مستوى الرقابة الجبائية"، صحيحة. لأن أغلب أفراد العينة وافقوا بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدر بـ 4.19، ومنه نستنتج أن الإدارة الجبائية تسعى لتحسين الرقابة الجبائية بإتباع إستراتيجية جديدة تقوم على تعزيز آليات وأشكال للفحص

الجبائي والتمثلة في إحداث أنواع جديدة من الرقابة الجبائية والمسماة بالتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية وكذا الفحص المصوب في المحاسبة من متابعة أكثر للمكلفين وإكتشاف تلاعباتهم. كما أن تحسين الإنتظام الجبائي هو أحد الأهداف الأساسية للإدارة الجبائية التي يتم تحسينها إعتقادا على مهارة المكلفين التي تساهم في تفعيل التوعية الجبائية وذلك من خلال توفير المعلومات الجبائية اللازمة وتوضيح الإلتزامات والقوانين الجبائية والإجراءات المتعلقة بتقديم التصريحات الجبائية مع التحقق من صحتها ودقتها وهذا يساعد في إكتشاف أي تهرب ضريبي أو أخطاء غير مقصودة وتصحيحها مما يساهم في زيادة العدالة الجبائية وتحقيق توازن أفضل بين المكلفين والإدارة الجبائية.

ثانيا- إختبار الفرضية الثانية:

سنقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث من الإستبيان الموجه للأفراد والمتعلق عصرنه الإدارة الجبائية.

تنص الفرضية الثانية: توجد سياسة لتبني العصرنه من طرف الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريبرج

الجدول رقم 23 : إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور عصرنه الإدارة الجبائية

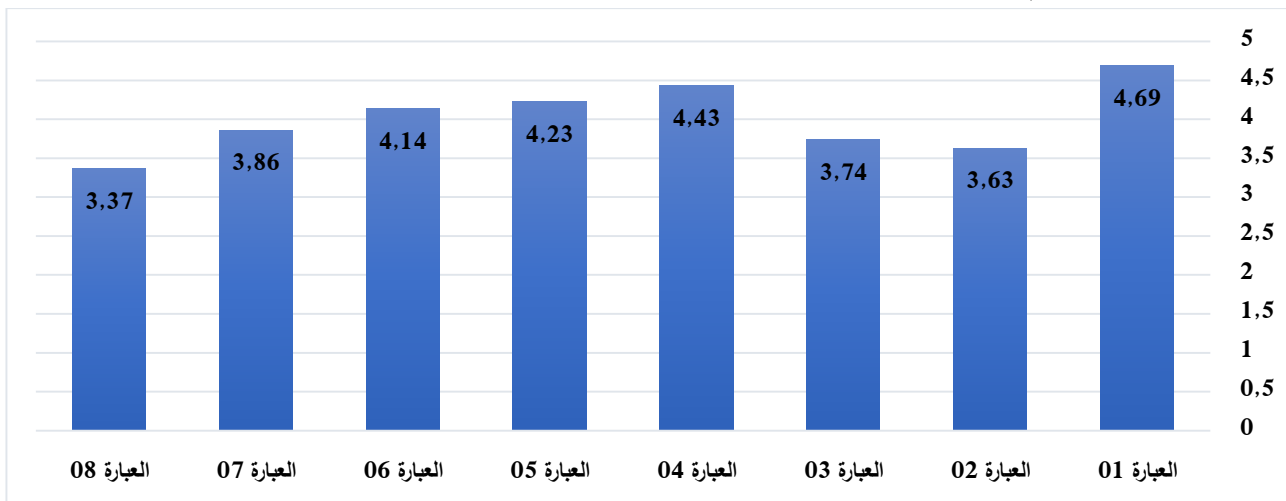
الترتيب	الإتجاه العام للموافق العينة	الأهمية النسبية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم العبارة
01	مرتفع جدا	93.8	0.530	4.69	عصرنه الإدارة الجبائية ضرورة لتدارك النقائص وتحسين الأداء	01
07	مرتفع	72.6	1.114	3.63	ترتكز الإصلاحات الضريبية على تقليص عدد الضرائب ومعدلاتها بهدف الحد من الغش الضريبي الناتج عن معدلات مرتفعة لا تتلائم مع القدرة التكليفية للمكلف	02
06	مرتفع	74.8	0.919	3.74	إستحداث هياكل جديدة بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة من أجل تقريب الإدارة الجبائية للمكلف	03
02	مرتفع جدا	88.6	0.815	4.43	يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات	04
03	مرتفع جدا	84.6	0.808	4.23	يساعد النظام المعلوماتي SAP وبطريقة مباشرة في تسهيل العمليات الجبائية ومعالجتها والعمل على نقلها بين مستخدميها	05

04	مرتفع	82.8	0.772	4.14	ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة	06
05	مرتفع	77.2	1.004	3.86	تسمح البوابة الإلكترونية جبايتك بضمان الشفافية والمصادقية ومكافحة الفساد	07
08	متوسط	67.4	1.239	3.37	توفر الإدارة دورات تكوينية للموظفين من أجل مواكبة العصرنة والتطور التكنولوجي	08
	مرتفع	80.2	0.527	4.01	كل العبارات	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات بلغ 4.01 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع [3.41 - 4.20] وبانحراف معياري قدر ب 0.527 وهذا الأخير ذو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعما لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 80.2 % على أنه هناك تطبيق لعملية عصرنة الإدارة الجبائية بمركز الضرائب عالية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارات رقم 01 بقيمة 4.69 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارات رقم 08 بمتوسط حسابي بلغت 3.37.

الشكل رقم 19: إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور عصرنة الإدارة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS v.26

من خلال التعليق على الجدول يمكن ترتيب العبارات حسب درجة أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

يلي:

- بالنسبة للعبارات رقم 01 "عصرنة الإدارة الجبائية ضرورة لتدارك النقائص وتحسين الأداء" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 93.8 %، وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة

بمتوسط حسابي بلغ 4.69 وبإنحراف معياري قدر ب 0.530، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 01، وما نستنتجه هو أن لتحسين أداء الإدارة الجبائية وتدارك النقائص الموجودة بها وجب اللجوء إلى عصرنتها.

- بالنسبة للعبارة رقم 04 "يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 88.6 %، وقد إحتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.43 وبإنحراف معياري قدر ب 0.815، حيث أن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 04، وما نستنتجه هو أن المكلفين بالضريبة والخاضعين لنظام الحقيقي يتم تسيير ملفاتهم على مستوى مركز الضرائب مع مراعاة أنهم غير تابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

- بالنسبة للعبارة رقم 05 "يساعد النظام المعلوماتي SAP وبطريقة مباشرة في تسهيل العمليات الجبائية ومعالجتها والعمل على نقلها بين مستخدميها" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 84.6 %، وقد إحتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.23 وبإنحراف معياري قدر ب 0.808، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 05، وما نستنتجه هو أن النظام المعلوماتي SAP يعالج العمليات الجبائية ويسهل نقلها بين مستخدميها.

- بالنسبة للعبارة رقم 06 "ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 82.8 %، وقد إحتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.14 وبإنحراف معياري قدر ب 0.772، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 06، وما نستنتجه هو أن الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب ساعد في زيادة الوعي للمكلفين بالضريبة وذلك بتوفير معلومات كالقوانين الجبائية وعدة تعليمات تساعدهم في عمليات التصريح وغيرها.

- بالنسبة للعبارة رقم 07 "ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 77.2 %، وقد إحتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.86 وبإنحراف معياري قدر ب 1.004، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 07، وما نستنتجه هو أن البوابة الإلكترونية جبائتك تسمح بضمان الشفافية والمصادقية عند إكتتاب التصريحات من قبل المكلفين لتوفر معلومات تؤكد مدى صدقها.

- بالنسبة للعبارة رقم 03 "إستحداث هياكل جديدة بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة من أجل تقريب الإدارة الجبائية للمكلف"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 74.6 %، وقد إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وبإنحراف معياري قدر ب 0.919، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 03، وما نستنتجه هو أن العصرنة مست

الجانب الهيكلي وذلك بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة عن طريق إستحداث هياكل جديدة بغية تقريب الإدارة الجبائية للمكلفين.

- بالنسبة للعبارة رقم 02 "ترتكز الإصلاحات الضريبية على تقليص عدد الضرائب ومعدلاتها بهدف الحد من الغش الضريبي الناتج عن معدلات مرتفعة لا تتلائم مع القدرة التكليفية للمكلف"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 72.6 %، وقد إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.63 وبإنحراف معياري قدر بـ 1.114، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 02، وما نستنتج هو أنه بغية الحد من الغش الضريبي قام المشرع بعدة إصلاحات ضريبية لتقليص عدد الضرائب ومعدلاتها التي كانت مرتفعة ولا تتلائم مع قدرتهم التكليفية لدفع الضرائب إذ يلجؤون إلى التهرب والغش الضريبي.

- بالنسبة للعبارة رقم 08 "توفر الإدارة دورات تكوينية للموظفين من أجل مواكبة العصرنة والتطور التكنولوجي"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر بـ 67.4 %، وقد إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.37 وبإنحراف معياري قدر بـ 1.239، حيث إن المستجوبين في إجاباتهم على العبارة رقم 08 بدرجة متوسطة.

- الفرضية الثانية التي تنص على: "توجد سياسة لتبني العصرنة من طرف الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريج" ، صحيحة. لأن أغلب أفراد العينة وافقوا بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدر بـ 4.01، ومنه نستنتج أن الإدارة الجبائية تبنت سياسة لعصرنة إدارتها بغية تحسين كفاءتها وفعاليتها وتدارك النقائص عن طريق عدة إصلاحات مست الجانب التشريعي وذلك بإستحداث ضرائب جديدة تعوض بعض الضرائب للحد من التهرب الضريبي الناتج عن معدلات مرتفعة تفوق قدرة المكلف لدفع الإلتزامات التي عليه، والتركيز على هذا الجانب فقط أدى إلى ظهور عدة مشاكل ونقائص أثرت سلبا في تسيير مهامها، مما دفع بها لتدارك هذه النقائص بإستحداث هياكل جديدة تختص كل إدارة بمكلفين معينين حسب نوع وحجم نشاطهم لتقريب الإدارة من المكلف، بالإضافة إلى أن عصرنة الإدارة الجبائية تعتمد بشكل كبير على رقمنة الإدارة الجبائية كإدراج نظام معلوماتي يسهل من معالجة ونقل المعلومات بين مستخدميها مع إستحداث بوابة إلكترونية "جبائتك" لتسهيل عمليات التصريح إذ تم الإعتماد على التصريح بوثيقة G50 إلكترونيا كتجربة كانت ناجحة.

ثالثا- إختبار الفرضية الثالثة:

سنقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع من الإستبيان الموجه للأفراد

والمعلق عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية.

تنص الفرضية الثالثة: المضي في عصرنة الإدارة الجبائية يساهم مستقبلا بشكل أكبر في تحسين الرقابة الجبائية.

الجدول رقم 24: إتجاه إجابات المستجوبين حول محور عصنة الإدارة الجبائية كألية لتعزيز الرقابة الجبائية

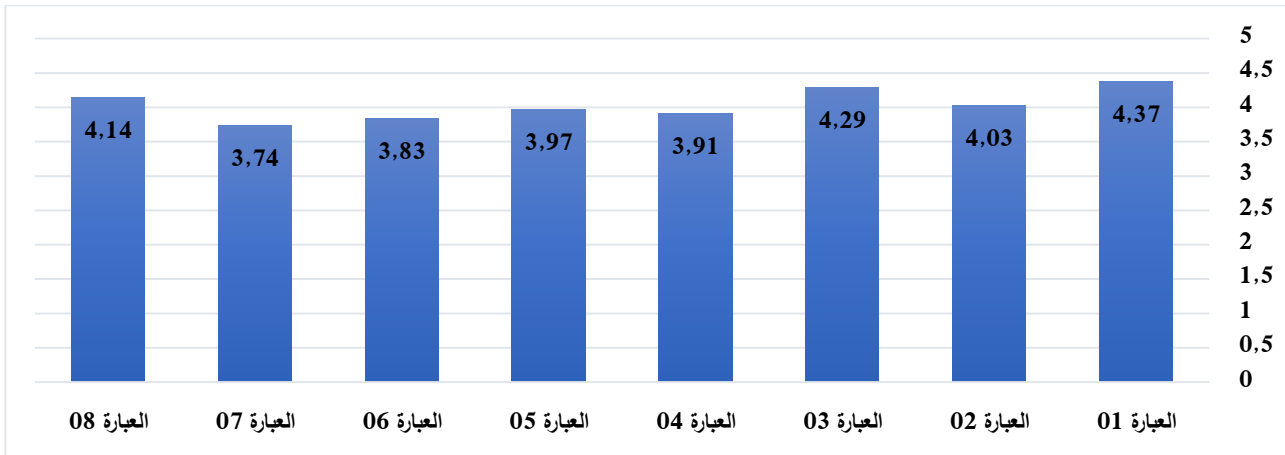
رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الإتجاه العام للموافق العينة	الترتيب
01	ضرورة الإنتقال من الرقابة الجبائية التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية	4.37	1.003	87.4	مرتفع جدا	01
02	يسمح الترقيم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين	4.03	0.785	80.6	مرتفع	04
03	من الضروري الإتصال والتنسيق الإلكتروني مع مختلف الإدارات والهيئات من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات حول نشاط المكلفين لإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية	4.29	0.710	85.8	مرتفع جدا	02
04	يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن	3.91	0.919	78.2	مرتفع	06
05	يساعد النظام الجبائي الإلكتروني على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لفعالية أكبر في الرقابة	3.97	0.785	79.4	مرتفع	05
06	وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم	3.83	0.785	76.6	مرتفع	07
07	الحكم على أن التصريح الإلكتروني لG50 ومساعدته في عملية الرقابة الجبائية تجربة ناجحة	3.74	0.852	74.8	مرتفع	08
08	يجب تعميم إكتتاب جميع التصريحات إلكترونيا لضمان سرعة في وصول المعلومات وضمان فعالية أكبر لرقابة الجبائية	4.14	0.733	82.8	مرتفع	03
	كل العبارات	4.04	0.604	80.8	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.26

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات بلغ 4.04 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع [3.41 - 4.20] وبانحراف معياري قدره بـ 0.604 وهذا الأخير ذو قيمة صغيرة وأقل من الواحد

مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعمًا لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 80.8 %، على أن عصنة الإدارة الجبائية تلعب دورا في تعزيز الرقابة الجبائية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم 01 بقيمة 4.37 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارة رقم 07 بمتوسط حسابي بلغت 3.74.

الشكل رقم 20: إتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات محور عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS v.26

- بالنسبة للعبارة رقم 01 "ضرورة الانتقال من الرقابة الجبائية التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 87.4 %، وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.37 و بانحراف معياري بلغ 1.003، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 01، وما نستنتجه هو أن الانتقال من الرقابة الجبائية التقليدية إلى الرقابة الجبائية الإلكترونية أصبح شيء ضروري لتعزيز عملية الرقابة الجبائية.

- بالنسبة للعبارة رقم 03 "من الضروري الإتصال والتنسيق الإلكتروني مع مختلف الإدارات والهيئات من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات حول نشاط المكلفين لإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 85.8 %، وقد احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.29 و بانحراف معياري يقدر ب 0.710، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة جدا في إجاباتهم على العبارة رقم 03، وما نستنتجه هو أن الإدارة الجبائية يجب أن تقوم بالتنسيق والإتصال الإلكتروني بين مختلف الهيئات كالبنوك وغيرها من الهيئات من أجل توفير المعلومات اللازمة حول المكلفين لإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية وسيرها بشكل فعال.

- بالنسبة للعبارة رقم 08 "يجب تعميم إكتتاب جميع التصريحات إلكترونيا لضمان سرعة في وصول المعلومات وضمان فعالية أكبر لرقابة الجبائية" نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 82.8 %، وقد احتلت

المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.14 وبإنحراف معياري قدر ب 0.733، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 08، وما نستنتجه هو أن لضمان سرعة في وصول المعلومات وكذا ضمان فعالية أكبر لرقابة الجبائية وجب تعميم إكتتاب جميع التصريحات بشكل إلكتروني.

- بالنسبة للعبارة رقم 02 "يسمح التقييم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 80.6 %، وقد إحتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.03 وبإنحراف معياري بلغ 0.785، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 02، وما نستنتجه هو أن التقييم الجبائي يسمح بالتأكد ومراقبة صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين.

- بالنسبة للعبارة رقم 05 "يساعد النظام الجبائي الإلكتروني على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لفعالية أكبر في الرقابة"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 79.4 %، وقد إحتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.97 وبإنحراف معياري بلغ 0.785، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 05، وما نستنتجه هو أن النظام الجبائي الإلكتروني يساعد على تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لضمان فعالية أكبر في الرقابة الجبائية.

- بالنسبة للعبارة رقم 04 "يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 78.2 %، وقد إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.91 وبإنحراف معياري بلغ 0.919، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 04، وما نستنتجه هو أنه لضمان سرعة في إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن منها يتم تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية.

- بالنسبة للعبارة رقم 06 "وجود قناة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 76.6 %، وقد إحتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.83 وبإنحراف معياري بلغ 0.785، حيث إن زالمستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 06، وما نستنتجه هو أن للموظفين قناة في تحسين العمل وتطوير أدائهم عن طريق الإعتماد على نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية.

- بالنسبة للعبارة رقم 07 "الحكم على أن التصريح الإلكتروني لG50 ومساعدته في عملية الرقابة الجبائية تجربة ناجحة"، حيث نلاحظ أن معدل الأهمية النسبية لهذه العبارة يقدر ب 74.8 %، وقد إحتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وبإنحراف معياري بلغ 0.852، حيث إن المستجوبين وافقوا بدرجة مرتفعة في إجاباتهم على العبارة رقم 07، وما نستنتجه هو أن تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 ناجحة في عملية الرقابة الجبائية وذلك لسرعة الحصول ومراقبة التصريحات.

- الفرضية الثالثة التي تنص على: " المضي في عصرنة الإدارة الجبائية يساهم مستقبلا بشكل أكبر في تحسين الرقابة الجبائية"، صحيحة لأن أغلب أفراد العينة وافقوا بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدر ب 4.04، ومنه نستنتج أن المضي في عصرنة الإدارة الجبائية يساهم مستقبلا بشكل أكبر في تحسين الرقابة الجبائية وذلك من خلال الجوانب التي مستها العصرنة خاصة من الناحية إدراج تكنولوجيا الإعلام والإتصال مع تبني التقييم الجبائي الذي يساعد في مراقبة والتحقق من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالأفراد والشركات المكلفة بالضريبة حيث يعتبر التعريف الجبائي واحدا من أهم العناصر في النظام الجبائي لتحديد هوية المكلفين والتأكد من صحتها، مع العمل على الإتصال والتنسيق الإلكتروني مع مختلف الإدارات والهيئات ضروري لتبادل المعلومات وتزويدها بالمعلومات اللازمة لعملية الرقابة الجبائية بحيث يساعد التنسيق في تحسين الرقابة الجبائية وزيادة كفاءتها وذلك بتوفير وصول سريع ومباشر للمعلومات المتعلقة بالمكلفين للاستغلالها في عمليات الرقابة الجبائية، ومن الخطوات التي تعتمد أيضا لتحسين عملية الرقابة الجبائية تعميم عملية التصريح لجميع التصريحات بصفة إلكترونية نظرا لنجاحها في تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 لإعتبارها خطوة مهمة لتحقيق سرعة وفعالية أكبر في الرقابة الجبائية.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية حيث تمت الإستعانة بالإستبيان وتم توزيعها على 35 فردا متمثلين في موظفين بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، حيث تناولنا في المبحث الأول رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وجاء في المبحث الثاني للتعريف بالهيئة محل الدراسة، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد كان مخصصا لتحليل وعرض بيانات الدراسة مع إختبار جملة من الفرضيات، وتم من خلالها إستنتاج أن عصرنة الإدارة الجبائية ساهمت في تعزيز الرقابة الجبائية رغم وجود بعض النقائص سيتم تداركها في المستقبل بوضع جملة من الإستراتيجيات للوصول إلى فعالية أكبر.

الْخَاتِمَةُ

يتيح النظام الجبائي للمكلف بالضريبة الحق في ملأ التصريحات الجبائية بحرية، ولكن يمنح المشرع الجبائي حق المراقبة والتحقق من صحة هذه التصريحات، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا بوضوح مدى أهمية الرقابة الجبائية كعنصر أساسي وفعال في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، نظرا لأن الضريبة تعد المصدر الرئيسي لتغطية النفقات وتمويل الخزينة العمومية.

على الرغم من أن الرقابة الجبائية ساهمت بشكل كبير في التصدي لكل وسائل التهرب الضريبي إلا أنها وجدت عدة نقائص أثرت عليها خاصة بالنسبة للجانب التشريعي بوجود عدة ثغرات يستغلها المكلف للتخلص من دفع إلتزاماتهم، كما أنه هناك عدة نقائص على المستوى الهيكلي، لذا أصبحت عصنة الإدارة الجبائية ضرورة لتصدي لكل وسائل محاربة التهرب الضريبي، في بادئ الأمر تم إصلاح التشريعات والتخلص من الثغرات للحد من التلاعبات ومن ثم تم إستحداث هياكل جديدة لتقريب الإدارة من المكلف.

في إطار تعزيز الرقابة الجبائية قامت الإدارة الجبائية بتحسين طرق التسيير كإدراج تكنولوجيا الإعلام والإتصال ورقمنتها لتسهيل عمليات الرقابة الجبائية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

وسعى منا قما بدراستنا هذه تحت عنوان "عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية" والتي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكاليات المطروحة سابقا، وكذا مدى صحتها.

نصت الفرضية الأولى: "تسعى الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريريج لتحسين الرقابة الجبائية"، فلقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع، أي أن الإدارة الجبائية تسعى لتحسين الرقابة الجبائية بإتباع إستراتيجيات جديدة قائمة على تعزيز آليات وأشكال جديدة للرقابة الجبائية.

نصت الفرضية الثانية: "توجد سياسة لتبني العصنة من طرف الإدارة الجبائية لولاية برج بوعريريج"، فلقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم إتفاق جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول مضمون الفرضية المتمثلة في المحور الخاص بعصنة الإدارة الجبائية، أي أن الإدارة الجبائية تبنت عصنة لإدارتها لوجود النقائص والمشاكل بغية تحسين فعاليتها وكفاءتها، كما إعتمدت على رقمنة إدارتها وذلك بالإعتماد على النظام المعلوماتي لتسهيل معالجة العمليات وتوفير عدة دورات تكوينية لموظفيها من أجل مواكبة التغييرات.

نصت الفرضية الثالثة: "المضي في عصنة الإدارة الجبائية يساهم مستقبلا بشكل أكبر في تحسين الرقابة الجبائية"، فلقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة على صحتها، حيث تبين إتفاق آراء أفراد عينة الدراسة حول مضمون الفرضية الخاصة بالمحور الرابع، ولتعزيز الرقابة الجبائية وجب التنقل من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية مع ضرورة تعميم إكتتاب جميع التصريحات بشكل إلكتروني على غرار وثيقة G50 التي كانت تجربة ناجحة، كما أن مع العمل على التنسيق بين مختلف الهيئات بغية جمع المعلومات على المكلفين وإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية ويظهر جليا أن اللجوء لعصنة الإدارة الجبائية يعمل على تحسين الرقابة الجبائية بشكل كبير.

📌 **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج

التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- تعتبر الرقابة الجبائية الأداة القانونية المعتمدة لمحاربة التهرب الضريبي؛
- تعدد أشكال الرقابة الجبائية يساعد على تغطية أنشطة أكثر ودراسة عدد كبير من الملفات؛
- طبيعة النظام الجبائي التصريحي فرضت الرقابة الجبائية؛
- حدد المشرع إطارا قانونيا وآخر تنظيمي لضمان سيرورة عملية الرقابة الجبائية بشكل جيد؛
- إختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي؛
- نجاح تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 ومساهمتها في عملية الرقابة الجبائية؛
- أستخدمت عدة هياكل جديدة في إطار عصرنه الإدارة الجبائية من أجل تقريب الإدارة الجبائية من المكلف؛
- سهل النظام الجبائي المعلوماتي عملية الرقابة الجبائية وذلك من خلال زيادة سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارة الجبائية.

📌 **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال عصرنه الإدارة الجبائية ودورها

في تعزيز الرقابة الجبائية:

- لنجاح عملية عصرنه الإدارة الجبائية يجب تظافر جهود الجميع؛
- وجوب تحقيق إستقرار تشريعي وإصلاح وتبسيط لنظام الإجراءات الجبائية وتحقيق إستقرار فيما يخص الضرائب؛
- بعد نجاح التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 وجب تعميمها على جميع التصريحات الأخرى؛
- الإتصال والتنسيق الإلكتروني بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى أصبح ضرورة ملحة لمساعدتها في جمع المعلومات المتعلقة بالمكلف وإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية؛
- ضرورة الإحتكاك بالدول التي طبقت برنامج عصرنه الإدارة الجبائية من الناحية الرقابية وذلك بتنظيم زيارات ميدانية ومقابلات مع المسؤولين الذين أشرفوا على هذا المشروع؛
- يجب توحيد النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" و"مساهمتك" في نظام موحد يحتوي على جميع العمليات الخاصة بالمكلفين بغية تسهيل عملية الرقابة الجبائية؛
- ضرورة الإنتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية.

📌 **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص

بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور خدمات الدفع الإلكتروني في ترقية التجارة الإلكترونية؛
- إنعكاسات تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر؛
- تأثير التصريحات الإلكترونية في زيادة الحصيلة في ظل عصرنه الإدارة الجبائية؛
- ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وسرعة معالجة المنازعات الضريبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب:

1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015.
2. بزة صالح و بن خزناني أمينة، جباية مؤسسة -دروس و تمارين محلولة، دار الباحث للنشر والطبع، الطبعة الأولى، 2020.
3. حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2016.
4. سعد بن محمد الهويمل، المحاسبة الضريبية والزكوية في المملكة العربية السعودية، الناشر معهد الإدارة العامة، السعودية، 2013.
5. سماعيل عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة -تقنيات جبائية ومحاسبية، الجزائر، 2022.
6. شعباني لطفى، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017.
7. صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت (لبنان)، الطبعة 01، 2015.
8. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة -دراسة تحليلية لمقومات مالية الإقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (مصر) ، سنة 1998.
9. عادل العلي فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة 02، الأردن، 2011.
10. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2005.
11. عبد الله الحرثسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2013.
12. محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
14. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، 2019.
15. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، سنة 1969.
16. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

• دكتورة:

1. بلواضح الجيلاني، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة وإستراتيجية المكافحة - حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
2. بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.

3. رجال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2014/2013.
 4. شاوي صبيحة، العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وأثرها في تعبئة موارد الجباية العادية "حالة ولاية تلمسان"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019.
 5. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
 6. لوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
 7. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- الماستر:
1. آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة.
 2. باهي أسماء، تقنيات التدقيق المحاسبي وأهميتها في تطبيق الرقابة الجبائية-دراسة تطبيقية بمديرية الضرائب لولاية مستغانم-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016.
 3. بن قداش عبد الحفيظ، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي 2010-2016، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018/2017.
 4. تلمساني خليل بونسيصة أنفال، التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمركز الجوّاري للضرائب بمستغانم-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2021.
 5. جبار أمال ونوي غزلان، الرقابة الجبائية كآلية لحماية موارد الخزينة العمومية في الجزائر -دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية تبسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2020/2019.
 6. حمود محمد وسيم، آليات الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بمستغانم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2022/2021.

7. خياطي منصور، رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021.
8. رحال يوبا حسام الدين وبوكابوس فاضل، دور النظام الجبائي الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني 2001-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.
9. طايبي زين الدين وزبوش مصطفى، دور عصنة الإدارة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج، 2022/2021.
10. لصلع سيد أحمد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.
11. مطمر رضوان و بن جاب الله صالح، مدى فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين وتطوير الرقابة الجبائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلاي بونعامة، خميس مليانة، 2020/2019.

• ماجستير:

1. بريشي عبد الكريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الإقتصاديات المحلية نحو العولمة الإقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006.
2. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010.
3. رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018.
4. العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية -حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، 2008.
5. علام ليلة، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016/2015.
6. لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2016/2015.
7. لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2011/2010.
8. مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006.

ثالثا- المجلات والملتقيات العلمية:

1. أحسن ركي وسمير عماري، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.
2. بن عزوق منير ومسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020/12/31.
3. بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021/06/02.
4. بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021/06/30.
5. تومي سمية وبن اعمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 37، 2019.
6. الجيلالي بلواضح يحي سعيدي، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة مسيلة، 2014.
7. خذيري صدينة وجنيبة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011/2018-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019/12/19.
8. سعاد رحماني وحاج بشير جيدور، واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني -أمونجا، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022/06/18.
9. سعادة فاطمة ومسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 08، جامعة عمار تلجي الأغواط، الجزائر، جوان 2017.
10. سعيدي بن شهرة وقمان عمر، عصنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020/09/30.
11. سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 31 أكتوبر 2021.
12. طاطا إيمان، أثر تعديلات نظام الضريبة الجبائية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 01، 2022/07/01.
13. طالب محمد زامي مولود، فعالية الرقابة الجبائية-النظرية والواقع-، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8، العدد 2، 2020.
14. طلحة مختار ورحماني أحمد، قياس أثر إصلاحات هيكل الإدارة الجبائية على جودة الخدمة العمومية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019/01/12.

15. فارس بن يدير ومصطفى إيدير ومحمد زرقون، **عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الإمتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022/06/18.
16. كميلية بوكرة، **إنعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2022/2006)**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023/03/03.
17. لعوي محمد، **الخزينة الجزائرية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه)**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
18. محمد قلي و فهيمة بلول، **الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة**، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، 2018.
19. مصطفى عوادي ونصر رحال، **التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.
20. وشان أحمد وبلعزوز بن علي، **الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 17، جانفي 2017.
21. وفاء شيعاوي، **الرقابة الجبائية و ضمانات المكلف بالضريبة**، مجلة البحوث، العدد 11، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- رابعاً: التشريعات القانونية**
1. القانون رقم 06-24 المؤرخ في 6 ذو الحجة 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 27 ديسمبر 2006، العدد 85، المادة 02.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، **القانون التجاري 2007**.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة لضرائب، **قانون الإجراءات الجبائية 2023**.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة لضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023**.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة لضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، جوان 2021.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة لضرائب، العدد رقم 75/2014.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة لضرائب، العدد رقم 90/2018.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 85/2017.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 64/2012.
10. القانون رقم 05-16، المتضمن لقانون المالية لسنة 2006، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2005 العدد 85، المادة 43.
11. القانون رقم 36/90، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 09.
12. القانون رقم 36/90، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 38.
13. القانون رقم 91 - 25 المؤرخ في 09 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 16 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادر في 11 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 18 ديسمبر 1991، العدد 65، المادة 23.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Pierre Beltrame : **La Fiscalité en France**, Hachette Livre, 6 éme édition, 1998.
2. Taufik Kurniawan, Modernization of the tax Administration System : A Theoretical Review of Improving Tax Capacity. E3S Web of Conferences 73, 10022. ICENHS 2018.
3. Kharroubi Kamel et Benbayer Habib. Modernisation de L'Administration fiscale : une priorite d'extreme urgence. Bearn journal of economic studies, volume N : 01, January 2017.

المواقع الإلكترونية

1. المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/237-2014-05-27-15-01-59>، 2023/03/10، 14:35.
2. المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>، 2023/03/10، 15:45.
3. المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32>، 2023/03/11، 11:37.
4. المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation->، 2023/03/23، 18:44.

5. المديرية العامة للضرائب، مساهمتك،

.22:14 ،2023/03/20 ،<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html#avantages>

الملاحق

الملحق رقم 01: الأساتذة المحكمين على الإستبيان

رتبة الأستاذ	الجامعة	لقب وإسم الأستاذ المحكم
أستاذ محاضر (أ)	برج بوعريريج	بزة صالح
أستاذ محاضر (ب)	برج بوعريريج	طالب حسين

الملحق رقم 02: الإستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

إستبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة :

تحية إحترام و بعد ؛

في إطار انجازنا لبحث علمي ميداني نضع بين أيديكم إستمارة خاصة بدراسة: "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية - دراسة حالة عينة بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج".

نرجوا من سيادتكم التكرم بقراءة العبارات بدقة و الإجابة على الأسئلة بموضوعية، علما بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، و ستكون دقة إجابتكم و مساهمتكم عوننا لنا في التوصل الى نتائج موضوعية و علمية و في الأخير تقبلوا منا فائق التقدير و الإحترام .

الأستاذ المشرف: د/ بن خزناجي أمينة.

الطالبين:- بوقطاية أيمن.

- تبابوشت عز الدين.

السنة الجامعية : 2023 /2022

الملاحق

المحور الأول: بيانات شخصية :

يرجى وضع علامة (X) على الإجابة التي تراها مناسبة:

معلومات عامة:

1-الجنس: ذكر أنثى

2-العمر:

العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 39 سنة	من 40 إلى 49 سنة	50 سنة فما فوق
العلامة				

3-المستوى التعليمي:

- ثانوي - جامعي - ليسانس - دراسات عليا

4-الخبرة المهنية:

المدة	أقل من 5 سنوات	05 إلى 09 سنوات	10 إلى 15 سنة	15 سنة فما فوق
العلامة				

5- هل تلقيتم تكويناً في الإعلام الآلي؟ نعم لا

6- الوظيفة:

الرتبة	موظف	رئيس مصلحة	مدير
العلامة			

المحور الثاني: الرقابة الحبائية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تقوم الرقابة الجبائية على فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة					
02	تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية للتصريحات المقدمة من طرف المكلف					

					تمثل الرقابة المعمقة كأداة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي	03
					تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية	04
					يتمثل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في إكتشاف الفرق بين الدخل الإجمالي الحقيقي والمصرح به	05
					أعطى المشرع عدة ضمانات والتزامات للمكلفين وكذا عدة حقوق للإدارة الجبائية عند القيام بالرقابة الجبائية	06
					تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائين إيجابا على تحسين الإنتظام الضريبي للمكلفين	07

المحور الثالث: عصنة الإدارة الجبائية

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
01	عصنة الإدارة الجبائية ضرورة لتدارك النقائص وتحسين الأداء					
02	ترتكز الإصلاحات الضريبية على تقليص عدد الضرائب ومعدلاتها بهدف الحد من الغش الضريبي الناتج عن					

					معدلات مرتفعة لا تتلائم مع القدرة التكاليفية للمكلف	
					إستحداث هياكل جديدة بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة من أجل تقريب الإدارة الجبائية للمكلف	03
					يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات	04
					يساعد النظام المعلوماتي SAP وبطريقة مباشرة في تسهيل العمليات الجبائية ومعالجتها والعمل على نقلها بين مستخدميها	05
					ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة	06
					تسمح البوابة الإلكترونية لجبايتك بضمان الشفافية والمصادقية ومكافحة الفساد	07
					توفر الإدارة دورات تكوينية للموظفين من أجل مواكبة العصرنة والتطور التكنولوجي	08

المحور الرابع: عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
-------	---------	------------	-------	-------	----------	---------

					ضرورة الانتقال من الرقابة الجبائية التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية	01
					يسمح الترقيم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين	02
					من الضروري الإتصال والتنسيق الإلكتروني مع مختلف الإدارات والهيئات من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات حول نشاط المكلفين لإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية	03
					يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن	04
					يساعد النظام الجبائي الإلكتروني على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لفعالية أكبر في الرقابة	05
					وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم	06
					الحكم على أن التصريح الإلكتروني لG50 ومساعدته في عملية الرقابة الجبائية تجربة ناجحة	07
					يجب تعميم إكتتاب جميع التصريحات إلكترونيا لضمان سرعة في وصول	08

					المعلومات وضمان فعالية أكبر لرقابة الجبائية	
--	--	--	--	--	--	--

الملحق 03: مخرجات برنامج SPSS v.26

نتائج إختبار معامل الثبات لأداة الإستبيان

RELIABILITY

/VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8 z1 z2 z3 z4 z5 z6 z7 z8

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA

/SUMMARY=TOTAL.

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,870	23

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمحور الرقابة الجبائية

EXAMINE VARIABLES=الرقابة_الجبائية

/PLOT HISTOGRAM NPLOT

/STATISTICS NONE

/CINTERVAL 95

/MISSING LISTWISE

/NOTOTAL.

Récapitulatif de traitement des observations						
		Observations				
		Valide		Manquant		Total
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage

الرقابة_الجبائية	35	100,0%	0	0,0%	35	100,0%
------------------	----	--------	---	------	----	--------

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الرقابة_الجبائية	,121	35	,200*	,953	35	,145

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمحور عصرنة الإدارة الجبائية

EXAMINE VARIABLES=عصرنة_الإدارة

/PLOT HISTOGRAM NPLOT

/STATISTICS NONE

/CINTERVAL 95

/MISSING LISTWISE

/NOTOTAL.

Récapitulatif de traitement des observations						
	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
عصرنة_الإدارة	35	100,0%	0	0,0%	35	100,0%

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
عصرنة_الإدارة	,104	35	,200*	,956	35	,174

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمحور عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية

EXAMINE VARIABLES=3_المحور

/PLOT HISTOGRAM NPLOT

/STATISTICS NONE

/CINTERVAL 95

/MISSING LISTWISE

/NOTOTAL

Récapitulatif de traitement des observations						
	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
المحور_4	35	100,0%	0	0,0%	35	100,0%

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور_4	,130	35	,146	,972	35	,498

a. Correction de signification de Lilliefors

نتائج البيانات الشخصية لأداة الإستبيان

FREQUENCIES VARIABLES=الوظيفة الآلي_الإعلام_في_تكوين المهنة_الخبرة التعليمي_المستوى العمر الجنس=

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques							
		الجنس	العمر	التعليمي_المستوى	المهنية_الخبرة	في تكويننا تلقيتم هل الآلي الإعلام	الوظيفة
N	Valide	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	71,4	71,4	71,4
	أنثى	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	1	2,9	2,9	2,9
	من 30 إلى 39 سنة	8	22,9	22,9	25,7
	من 40 إلى 49 سنة	20	57,1	57,1	82,9
	50 سنة فما فوق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	5	14,3	14,3	14,3
	جامعي	5	14,3	14,3	28,6
	ليسانس	8	22,9	22,9	51,4
	دراسات عليا	17	48,6	48,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	14,3	14,3	14,3
	5 إلى 9 سنوات	2	5,7	5,7	20,0
	10 إلى 15 سنة	11	31,4	31,4	51,4
	15 سنة فما فوق	17	48,6	48,6	100,0

	Total	35	100,0	100,0	
--	-------	----	-------	-------	--

هل تلقيتم تكويناً في الإعلام الآلي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	24	68,6	68,6	68,6
	لا	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موظف	22	62,9	62,9	62,9
	رئيس مصلحة	12	34,3	34,3	97,1
	مدير	1	2,9	2,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

نتائج الجداول المتقاطعة للبيانات الشخصية لأداة الإستبيان

Tableaux croisés

Tableau croisé التعليمي_المستوى * المهنة_الخبرة						
Effectif						
		المستوى_التعليمي				Total
		ثانوي	جامعي	ليسانس	دراسات عليا	
الخبرة_المهنية	أقل من 5 سنوات	0	1	0	4	5
	5 إلى 9 سنوات	0	0	2	0	2
	10 إلى 15 سنة	1	1	2	7	11
	15 سنة فما فوق	4	3	4	6	17
Total		5	5	8	17	35

Tableau croisé الخبرة_المهنية * الوظيفة						
Effectif						

		الوظيفة			Total
		موظف	رئيس مصلحة	مدير	
الخبرة_المهنية	أقل من 5 سنوات	5	0	0	5
	5 إلى 9 سنوات	2	0	0	2
	10 إلى 15 سنة	7	4	0	11
	15 سنة فما فوق	8	8	1	17
Total		22	12	1	35

نتائج التحليل الإحصائي لمحور وعبارات الرقابة الجبائية

FREQUENCIES VARIABLES=الرقابة_الجبائية

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARChart FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques		
الرقابة_الجبائية		
N	Valide	35
	Manquant	0
Moyenne		4,19
Ecart type		,441

FREQUENCIES VARIABLES=x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARChart FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Statistiques								
		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,26	3,89	4,31	4,31	4,29	3,94	4,31
Ecart type		,852	,993	,676	,631	,860	,938	,583

Table de fréquences

تقوم الرقابة الجبائية على فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	1	2,9	2,9	5,7
	أوافق	19	54,3	54,3	60,0
	أوافق بشدة	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية للتصريحات المقدمة من طرف المكلف					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أوافق لا	5	14,3	14,3	14,3
	محايد	4	11,4	11,4	25,7
	أوافق	16	45,7	45,7	71,4
	بشدة أوافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تمثل الرقابة المعقدة كأداة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,7
	أوافق	19	54,3	54,3	60,0
	أوافق بشدة	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	1	2,9	2,9	2,9

	أوافق	21	60,0	60,0	62,9
	أوافق بشدة	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يتمثل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في إكتشاف الفرق بين الدخل الإجمالي الحقيقي والمصرح به

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	1	2,9	2,9	5,7
	أوافق	18	51,4	51,4	57,1
	أوافق بشدة	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

أعطى المشرع عدة ضمانات والتزامات للمكلفين وكذا عدة حقوق للإدارة الجبائية عند القيام بالرقابة الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	2	5,7	5,7	8,6
	محايد	4	11,4	11,4	20,0
	أوافق	19	54,3	54,3	74,3
	أوافق بشدة	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائيين إيجابا على تحسين الإنتظام الضريبي للمكلفين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,7	5,7	5,7
	أوافق	20	57,1	57,1	62,9
	أوافق بشدة	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

نتائج التحليل الإحصائي لمحور وعبارات عصرنة الإدارة الجبائية

FREQUENCIES VARIABLES=عصرنة_الإدارة

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARCHART FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Statistiques		
الإدارة_عصرنة		
N	Valide	35
	Manquant	0
Moyenne		4,01
Ecart type		,527

FREQUENCIES VARIABLES=y1 y2 y3 y4 y5 y6 y7 y8

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARCHART FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques									
		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,69	3,63	3,74	4,43	4,23	4,14	3,86	3,37
Ecart type		,530	1,114	,919	,815	,808	,772	1,004	1,239

Table de fréquences

عصرنة الإدارة الجبائية ضرورة لتدارك النقائص وتحسين الأداء					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,9	2,9	2,9
	أوافق	9	25,7	25,7	28,6
	أوافق بشدة	25	71,4	71,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

ترتكز الإصلاحات الضريبية على تقليص عدد الضرائب ومعدلاتها بهدف الحد من الغش الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	2	5,7	5,7	5,7
	لا أوافق	3	8,6	8,6	14,3
	محايد	9	25,7	25,7	40,0
	أوافق	13	37,1	37,1	77,1
	أوافق بشدة	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

إستحداث هياكل جديدة بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة من أجل تقريب الإدارة الجبائية للمكلف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	1	2,9	2,9	5,7
	محايد	11	31,4	31,4	37,1
	أوافق	15	42,9	42,9	80,0
	أوافق بشدة	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,7
	أوافق	14	40,0	40,0	45,7
	أوافق بشدة	19	54,3	54,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يساعد النظام المعلوماتي SAP وبطريقة مباشرة في تسهيل العمليات الجبائية ومعالجتها والعمل على نقلها بين مستخدميها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	2	5,7	5,7	5,7

	محايد	2	5,7	5,7	11,4
	أوافق	17	48,6	48,6	60,0
	أوافق بشدة	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

ساعد الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	5	14,3	14,3	17,1
	أوافق	17	48,6	48,6	65,7
	أوافق بشدة	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

تسمح البوابة الإلكترونية جبايتك بضمان الشفافية والمصدقية ومكافحة الفساد					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	2	5,7	5,7	8,6
	محايد	8	22,9	22,9	31,4
	أوافق	14	40,0	40,0	71,4
	بشدة أوافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

توفر الإدارة دورات تكوينية للموظفين من أجل مواكبة العصرنة والتطور التكنولوجي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	4	11,4	11,4	11,4
	لا أوافق	4	11,4	11,4	22,9
	محايد	8	22,9	22,9	45,7
	أوافق	13	37,1	37,1	82,9

	أوافق بشدة	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

نتائج التحليل الإحصائي لمحور وعبارات عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية

FREQUENCIES VARIABLES=3_المحور

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARCHART FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Statistiques		
3_المحور		
N	Valide	35
	Manquant	0
Moyenne		4,04
Ecart type		,604

FREQUENCIES VARIABLES=z1 z2 z3 z4 z5 z6 z7 z8

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/BARCHART FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques									
		Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8
N	Valide	35	35	35	35	35	35	35	35
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,37	4,03	4,29	3,91	3,97	3,83	3,74	4,14
Ecart type		1,003	,785	,710	,919	,785	,785	,852	,733

Table de fréquences

ضرورة الإنتقال من الرقابة الجبائية التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	2	5,7	5,7	8,6
	محايد	1	2,9	2,9	11,4

	أوافق	10	28,6	28,6	40,0
	بشدة أوافق	21	60,0	60,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يسمح التقييم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,4	11,4	14,3
	أوافق	22	62,9	62,9	77,1
	أوافق بشدة	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

من الضروري الإتصال والتنسيق الإلكتروني مع مختلف الإدارات والهيئات من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	14,3	14,3	14,3
	أوافق	15	42,9	42,9	57,1
	أوافق بشدة	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يؤدي تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	1	2,9	2,9	5,7
	محايد	7	20,0	20,0	25,7
	أوافق	17	48,6	48,6	74,3
	أوافق بشدة	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يساعد النظام الجبائي الإلكتروني على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية لفعالية أكبر في الرقابة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	5	14,3	14,3	17,1
	أوافق	22	62,9	62,9	80,0
	أوافق بشدة	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	2	5,7	5,7	5,7
	محايد	8	22,9	22,9	28,6
	أوافق	19	54,3	54,3	82,9
	أوافق بشدة	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الحكم على أن التصريح الإلكتروني ل G50 ومساعدته في عملية الرقابة الجبائية تجربة ناجحة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق بشدة	1	2,9	2,9	2,9
	لا أوافق	1	2,9	2,9	5,7
	محايد	9	25,7	25,7	31,4
	أوافق	19	54,3	54,3	85,7
	أوافق بشدة	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

يجب تعميم إكتتاب جميع التصريحات إلكترونيا لضمان سرعة في وصول المعلومات وضمان فعالية أكبر لرقابة الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا أوافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,4	11,4	14,3
	أوافق	19	54,3	54,3	68,6
	أوافق بشدة	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

فهرس المحتويات

.....	الإهداء
.....	شكر وعران
I.....	الملخص
II.....	قائمة المحتويات
IV.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
VII.....	قائمة الإختصارات
VIII.....	قائمة الملاحق
أ.....	مقدمة
7.....	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الجباية والرقابة الجبائية
8.....	تمهيد
9.....	المبحث الأول: ماهية الجباية
9.....	المطلب الأول: تعريف الجباية
9.....	المطلب الثاني: النظام الجبائي
12.....	المطلب الثالث: مكونات النظام الجبائي
18.....	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية
18.....	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
20.....	المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
21.....	المطلب الثالث: أسباب الرقابة الجبائية ومبادئها
22.....	المبحث الثالث: أشكال ووسائل الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
22.....	المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري
23.....	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

27	المطلب الثالث: الوسائل القانونية والتنظيمية لرقابة الجبائية.....
36	خلاصة الفصل الأول.....
37	الفصل الثاني: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية.....
38	تمهيد.....
39	المبحث الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية.....
39	المطلب الأول: تعريف عصرنة الإدارة الجبائية.....
40	المطلب الثاني: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية.....
41	المطلب الثالث: أهداف عصرنة الإدارة الجبائية.....
41	المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية.....
41	المطلب الأول: تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية.....
42	المطلب الثاني: الإصلاح التشريعي بالنسبة للضرائب المباشرة.....
49	المطلب الثالث: إصلاح الرسم على القيمة المضافة.....
50	المبحث الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية.....
50	المطلب الأول: مديرية كبريات المؤسسات (DGE).....
52	المطلب الثاني: مركز الضرائب (CDI).....
54	المطلب الثالث: المركز الجوازي للضرائب (CPI).....
57	خلاصة الفصل الثاني.....
58	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.....
59	تمهيد.....
60	المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....
60	المطلب الأول: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة الإدارة الجبائية SAP.....
62	المطلب الثاني: رقمه الإدارة الجبائية لتبسيط الإجراءات الإدارية.....

66	المطلب الثالث: فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية
68	المبحث الثاني: التعريف بالهيئة محل الدراسة
68	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب برج بوعرييج
68	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
72	المطلب الثالث: مجال إختصاص مركز الضرائب
73	المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات
73	المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة
76	المطلب الثاني: الإختبارات الأولية للإستبيان
86	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات ومناقشتها
97	خلاصة الفصل الثالث
98	الخاتمة
101	قائمة المراجع
109	الملاحق
132	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الرقابة الجبائية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد تمت الإستعانة على أداة الإستبيان مكون من أربعة محاور، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 35 فردا يعملون ضمن مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، وبعد جمع البيانات وتفريغها ببرنامج (SPSS v.26) بهدف تحليلها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول تبني عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي نجاح تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 مع وجوب تعميمه على كافة التصريحات الجبائية للمكلفين، كما سهل النظام الجبائي المعلوماتي في تسيير عملية الرقابة الجبائية وذلك من خلال زيادة سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارة الجبائية مما يساهم في تحقيق الشفافية وبعد تعزيز العصرنة ضرورة حتمية لإصلاح النظام الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، عصرنة الإدارة الجبائية، التصريح الإلكتروني، النظام الجبائي، الرقمنة.

Abstract:

The study aimed to determine how the modernization of tax administration contributes to reinforcing tax control; This study addressed the theoretical aspect of the basic concepts of the variables. Researchers relied on descriptive and analytical approaches. Also, A questionnaire was used as a research tool; it consisted of four sections, a sample of 35 individuals working within the tax center of Bordj Bou Arreridj city. Besides, Researchers gathered data and used SPSS v.26 to analyze the obtained data.

The study's findings have reached a significant point in adopting the tax administration's modernization to enhance tax control. The study's findings demonstrate the success of the electronic declaration experiment G50; calculating it on all tax declarations for taxpayers is compulsory. In addition, the information tax system enabled the process of conducting tax control through increasing information exchange between various tax administration departments, which leads to transparency. Furthermore, promoting modernization is vital in reforming Algeria's tax system.

Keywords: Tax control; Modernization of Tax Administration; Electronic declaration, Tax system , Digitization.